

شناسنامه آسیب شناسی

نسخه شناسی	عنوان	فرائد البهیه		
	درجه نفاست	تجاری		خطی ☑ / چاپ سنگی ○
	تعداد اوراق	۱۵۶	اندازه	۱۵×۲۱
	قطع	رقعی	شماره اموالی	۶۲۸۱
آسیب شناسی و اقدامات مرمتی	درصد تخریب اوراق	۱۰ ○ ۲۰ ○ ۵۰ ○ ۸۰ ○	از هم پاشیدگی عطف	دارد ○ ندارد ☑
	نیاز به جعبه	دارد ○ ندارد ☑	نوع آفت ○	شیمیایی ○ زیستی ○ فیزیکی ○
	نیاز به جلد سازی	دارد ○ ندارد ☑	نیاز به مرمت جلد	دارد ○ ندارد ☑
	نیاز به مرمت اوراق	دارد ○ ندارد ☑	نیاز به دوخت عطف	دارد ○ ندارد ☑
	نیاز به لکه گیری	دارد ○ ندارد ☑	نیاز به گردگیری	دارد ○ ندارد ☑
	نیاز به آفت زدایی	دارد ○ ندارد ☑	نیاز به اسیدزدایی	دارد ○ ندارد ☑

بررسی کنندگان: ۱. وفادار ۲. چوپانیار ۳.

تاریخ بررسی: ۱۳۸۹/۱۱/۱

اقدامات انجام شده:

تاریخ اقدام:

اکبر حافظیان
۳۱/ ۴

لبنی العذرا ذاع لبر

کاس البرفی

فی ۱۲۰۹ ۱۱ ربیع الاول

الوضع وقد شرحناه شرحاً ذللّ صعابه وكشف عن وجهه نقابه واستقصى الاصول الاصيلة و
استوفى الفوائد الجليلة والنكات الدقيقة والتنبيهات الرشيقة فجاء بحمد الله قرة عين الناظر
البصير وحبوة قلب للسائر الخبير وملجاء يلوذ به المنتهي في علم الاعراب ومنهلاً يسقى
من هو منه على اوثق الاسباب الا انه لدقة معانيه ورقة مغانيه جل عن مبلغ ايدي
المبتدئين وكل فهم من لم يكن على سبب مبين فسائلني بعض الاحباب الاصحاب من انجاب
الطلاب شرح الله صدره وسهل امره ان اشرحه ثانيا ولو كلاً ومتوانيا شرحا
مختصرا ابدا الى متن الكتاب في وجازة وعدم الاطناب مقتصرا على مخ الاعراب الاساس
لطرد الباب فاسعفت مسئوله وحققت مأموله وتركت اكثر التعليلات في قواعد
الوضعيات وذكرت فيه بعض الغاز النحوية تشويقا لمن يرغب في الاحجية وجعلت
اللقب منبئا على النسب فتفقت من سمتي سمته وبينت بذلك صفته وسميته بالفوائد
البهية في شرح الفوائد الصمدية بتيسر الله ينصر من يشاء وهو على ما نقول وكيل ومنه الاستعانة
وبه الاعتصام وعليه التعويل المصنف قدس الله روحه بعد البسملة احسن كلمة يبتدئ
بها الكلام وخير خبر يختتم به المرام حمدك اللهم على جزيل الانعام والصلوة والسلام
على سيد الانام محمد واله البررة الكرام سيما ابن عمه علي الذي نصبه علماً للاسلام ورفعه
لكسر الاصنام جازم اعناق النواصب اللئام وواضع علم النحو لحفظ الكلام فهذه
فوائد الصمدية في علم العربية حوت من هذا الفن ما نفعه اعم ومعرفته للمبتدئين اهم
وضمت فوائد جليلة في قوانين الاعراب وفوائد لم يطلع عليها الا اولي الالباب
ووضعها للاخ الاعز عبد الصمد جعله الله من العلماء العاملين ونفعه وجميع المؤمنين

الحمد لله الأول

وتشمل على خمس حدائق اولها في تعريف الفن وموضوعه وفائدته وغيرها مما يقرب من المقدمة
والثانيه فيما يتعلق بالاسما والثالثة في الافعال والرابعة في الجمل والخامسة في المفردات
والحديقة لروضة ذات الشجر والنخل شبه بها مقاصد الكتاب في النفع والاثمار
فيما اردت تقديمه لانه مقدمة او كالمقدمة خبر لمبتداء محذوف كنظايره الاتية وغرة
النهر اوله وغرة الجبهة بياضها النحو علم بقوانين الفاظ لغة العرب وقواعدها فخرج العلم بغير القوانين
وبقوانين غير الالفاظ والفاظ غير العرب ودخل الصرف والمعانى والبيان وخرجت بقوله من حيث
الاعراب والبناء لان قوانينها متعلقة بابنية الفاظ وصيغها او كيفية تاديه للمراد بها
وتطبيقها المقتضى الحال الا باعرابها وبنائها ولذا اخص النحو بان فائدته حفظ اللسان عن الخطا
في المقال اعرابا وبناء بل حفظ الذهن ايضا عن الخطاء في فهم المراد بالالفاظ المسبب عن الخطا
في الاعراب لاختلافه باختلافهما ثم موضوع كل علم ما يبحث فيه عن الاحوال اللاحقة لما و
لما ساويه وموضوعه اى النحو الكلمة والكلام كلاهما على الاصح فالكلمة المعهودة الواحدة
اى جنسها لفظ يصح ان يتلفظ به حقيقة كزيد او حكما كالضمير المستتر فان التلفظ
بعامله في حكم التلفظ به ايضا وانما لم يقل لفظة لانه اخصر ولانه مصدر في الاصل وان
اريد به الملفوظ فلا يحتمل التانيث لاستواء مذكره ومؤنثه كهند عدل موضوع
مفرد فخرج اللفظ المهمل نحو ديز مالم يوضع لمعنى والموضوع المركب وهو ما يدل
جزؤه على جزء معناه كغلام زيد وقائمة ودخل نحو عبد الله علما لانه مفرد وقيل الحق
انسب بقواعدهم لانه كلمتان ولذا يعرب باعرابين وفيه نظر اذ الحق انه
كلمة لاتحاد الوضع والموضوع
له فانه لا يتصور في اكثر كلمة

علما كان عليه قبل العلمية ونحوها الى
وانما تسامحوا في اجرائه مجرى كلمتين في الاعراب
الاصلية كالفعل عكسه نحو خابثه باجرائهما مجرى واحد في الاعراب لشدة امتزاجهما وعدم استقلال الثانية
وهي اسم وفعل وحرف لا غير للاستقراء ولانها ان استقلت في الدلالة على معناها فاما ان تقترن
باحد الازمنة ولا الاول الفعل والثاني الاسم والاخير الحرف والكلام لفظ مفيد لفائدة تامة
بحيث يصح السكوت عليه بالاسناد فخرج نحو غلام زيد وضاربه لعدم الافادة وهو لتوقفه
على الاسناد يتوقف على مسند ولا يصلح له الا الاسم والفعل وعلى مسند اليه ولا يصلح
له الا الاسم ولذا لا يتاتى الكلام ولا يحصل الا في ضمن اسمين واحدهما مسند الى الاخر
كزيد قائم واضارب الحضرون الزيدان وهيهات العقيق وان تصوموا خير لكم او فعل
واسم مرفوع كقام او فعل زيد وقم او بالابتداء كزيد قام ولا يحصل من فعلين او فعل
وحرف لعدم المسند اليه ولا من حرفين واسم لعدم المسند اليه ان جعل الاسم مسندا او عدم المسند
ان جعل الاسم مسندا اليه ولا من حرفين لعدمهما ايضا الاسم المعهود كلمة معناها مستقل
المفهومية منها فلا ضمير غير مقترنة في الوضع باحد الازمنة الثلثة الماضي والحال والمستقبل
فخرج الحرف بقيد الاستقلال والفعل بعدم الاقتران ودخل اسم الفعل بالوضع لانه مجاز في معنى

الفعل نقل اليه عن المصدر كصه وهيهات واما المنقول عن الجار والمجرور كعليك واما ما
تركب وضعا وليس اسما ولا كلمة واما نحو الصحيح والتعشي فهو وان كان مقترنا بالزمان
لكنه لا يقترن باحد الثلثة من حيث انه احدها فدخل بقيد الثلثة والحيثية المعتبرة في التعريفات
ويختص الاسم متميزا عن اخويه بالجر سواء كان بالحرف او الاضافة واللام اى اداة التعريف
والتنوين وهو نون ساكنة ملفوظة غير مكتوبة لتدل على تمكن الاسم في الاعراب وسمى
تنوين التمكن والصرف او على ابهامه ويسمى تنوين التنكير او لتخلف عن محذوف
منه واصله الجوار رفعا وجرا عند سيبويه او مضاف اليه كحينئذ ويسمى تنوين العوض
او يقابل في نحو مسلمات نون الاعراب في نحو مسلمين ويسمى تنوين المقابلة واما
تنوين الترنم وهو ما يلحق الروي وهو اخر القافية بدلا من حرف الاطلاق
للترنم او تركه فلا يختص بالاسم بل قد يلحق الفعل والحرف ايضا وان لم يكن الروي مطلقا
سمي تنوينه غالبا لتجاوزه عن حد الوزن وعد الغالي الاخفش منهما لعله احرى بعد
تنوين يجامع لام التعريف وليس ادخاله على الفعل من التعريف والنداء وحرف ياء
مناب دعوا كيا زيد اذ المنادى مفعول به معنى فلا يصلح له الفعل والحرف واما نحو

بالتثنية

بالتثنية ويا اسجد وافعل حذف المنادى او تجريدها عن النداء وجعله لمجرد التنبيه والتثنية
والجمع في نحو يزيدان ويزيدون ونعوا مما في نحو ضربا وضربوا فالفعل باق على وحدته اذ لم يتعدد
نفس مفهومه وانما وقع التكثير بالتثنية والجمع على ضمير الفاعل وهو اسم فهذه الامور الستة
هي خواص نوع الاسم لا توجد الا فيه فلا يجب جواز وجودها في كل فرد منه ولا يضر امتناع
البعض في بعض كالتنوين في المضاف وذي اللام والاضافة في الاعلام والفعل كلمة
معناها مستقل بالمفهومية منها بل الضمة مقترن بالوضع باحدها اى باحد الازمنة
الثلثة سواء اقترن بواحد اخرهما ايضا كالمضارع على المشهور من اشتراكه بين الحال
والمستقبل ام لا كالماضي فخرج الحرف بالاستقلال والاسم بالاقتران وتواسم الفعل
بالوضع ودخل به نحو عسى مما انسلخ عن الزمان فخرج بالثلثة وحيثيتها نحو الصبوح والغبوق
ويختص الفعل بقد ولم بالمعنى المتقدم لامتناع دخول لم على غير المضارع وقد على الفعل
الانشائي والجامد والحرف كلمة معناها غير مستقل بالمفهومية بل تحتاج في فهمها الى ضميمة
فخرج كلا اخويه بعدم الاستقلال فتم حده جمعا ومنعا لكنه اردفه بقوله ولا مقترن
باحد الازمنة الثلثة توضيحا لمهية الحرف لا تتميما لحده ولفظ لا تاكيد لنفي المفهوم

من لفظ غيره وان قيل يفهم معنى الظرفية من كلمة في مجردة عن ضميمة المتعلق قلنا ليس معناها
الظرفية العامة المطلقة المفهومة منها مجردة بل معناها ظرفية خاصة فانها وضعت
لكل ظرفية خاصة من افراد تلك الظرفية العامة كما بين في محله والخاصة لا تفهم الا بذكر متعلق
خاص معها لان المعنى النسبي يكون عاما مع عموم متعلقه وخاصا بخصوصها ويعرف
الحرف عن اخويه بعدم قبول شيء من خواصهما لان الكلمة اذا لم تقبل شيئا
من علامات الاسم مطلقا ولم تكن فعلا فتتعين للحرفية لما مر من الحصر في الثلثة تقسيم
الاسم ان وضع لذات اي شيء قائم بنفسه فاسم عين اي ذات كزيد ورجل وضارب
او وضع لحدث اي معنى مصدري قائم بغيره فاسم معنى ويسمى مصدرا ايضا كضرب ووجوب
او وضع لمنسوب اي شيء مبهم نسب اليه حدث معين نسبة تقييدية غير تامة
فمشتق وغير جامد فان وضع لمن صح صدور الكلام عنه فاسم فاعل او لما ثبت له فصفة
مشبهة كحسن او لما وقع عليه فاسم مفعول كمضروب او لما اكثر منه فصيغة مبالغة
كظلام او لما وقع به فاسم الة كمفتاح او فيه فاسم مكان او زمان كمبعث
او لما اتصف بالزيادة على غيره في الاتصاف بذلك الحدث فاسم تفضيل كاعلم وايضا ان وضع الاسم

لشيء معين

لشيء معين ليستعمل فيه بعينه فمعرفة سواء وضع لمعين خاص بخصوصه كالعلم او لا بل لمعين كان
من افراد نوع معين كالضمير وهي ستة العلم وهو ما وضع لمعين خاص بخصوصه شخصا كان كزيد او جنسا
كاسامة لجنس الاسد ويسمى الاول علم الشخص والثاني علم الجنس ويعرف بنقل اهل اللغة او انتصاب
الحال عنه او منع صرفه بعلة واحدة غير العلمية او امتناعه عن الاضافة والعلم ان صدر باب او ام
فكنية كابي الحسن وام سلمة والا فان افاد بوضع سابق مدحا كمرتضى او ذما كبطة
فلقب والا فاسم كزيد وقد ينكر بتاويله بالمسمى به نحو كم زيد كريم لقيته او بوصف
اشتهر به نحو لكل فرعون موسى وذو المعرف باللام نحو الرجل فان اريد الجنس من حيث
هو هو فالجنسية نحو الرجل خير من المراة او من حيث تحققه في ضمن كل افراده فاستغراقية
نحو الانسان ناطق او بعضها المبهم فللعهد الذهني كادخل السوق حيث لا معهود معين
في الخارج بين المخاطبين او المعين في الخارج فللعهد الخارجي كالرجل لمعين معهود بينهما وج
اسم الاشارة نحو ذا للمفرد المذكر وذا الاسم الموصول نحو الذي كذلك وكذا الضمير نحو
مثلهما وسياتي بيان هذه الثلثة في مباحثها و المضاف الى احدها اي المذكورات اضافة
معنوية تفيد معنى لم يكن حاصلا قبلها ولو بواسطة او اكثر كغلام ابن الخباز معرف

المعرّف بالنداء كيا رجل ولم يقل المنادى ليخرج منه نحو يا رجلاً خذ بيدى لانه نكرة كما يأتى
ونحو يا زيد لتعريفه بالعلمية قبل النداء في الاصح وان زاد وضوحه به والا يوضع لشىء بعينه
فنكرة كرجل وضارب وايضا الاسم ان وجد فيه علامة التأنيث وهى الالف المقصورة او
الممدودة والتاء نحو قائمة دون اخت ومسلمات خلافا للكوفيين لانها في اخت وبنت
بدل من الواو المحذوفة وفى مسلمات علامة مع الالف لجمع المؤنث الآن اختصاصها
بالمؤنث اغنى عن علامة التأنيث فان قلت من اين يعلم انها ليست من تاء التأنيث قلت
من انها لا تقلب بالهاء وقفا وقد اعترف ذلك الزمخشرى بقوله اجرنى عن ذنب بغير بأنه
وتأنيث بتاء ليس بتائه ولو تقديرا بان تعتبر فيه تاء التأنيث كنافة وحبلى وفار فان
اصلها نار بدليل نويرة فمؤنث والا يوجد فيه علامة التأنيث لا لفظا ولا تقديرا
فمذكر كزيد والمؤنث ان كان له حيوانا ذا فرج وعورة فمؤنث حقيقى سواء ظهرت
علامته كناقة ام لا كزينب والا يكن ذا فرج فمؤنث لفظى ظهرت علامته كرحمة
ام لا كنار نقسيم اخر الفعل ان يقترن معناه بزمان سابق على زمان التكلم وضعا
فماضى كقام فخرج المقتضى يعنى مطلقا المضارع او به لكن لا وضعا نحو لم يقسم لان

لم تقلب

لم تقلب معنى المضارع الى الماضى ودخل نحو ان قمت قمت لانهما ماضيان وضعا وان قلبهما حرف
الشرط الى الاستقبال ويختص الماضى بلحوق احدى التاءات الاربع احدها تاء التأنيث
الحرفية الساكنة وضعا وهى تلحق الفعل المتصرف والجامد الا افعل في المدح وعدا
وخلا وحاشا في الاستثناء وقد تحرك لالتقاء الساكنين والثلثة البواقى ضمائر الفاعل
المتكلم كقمت بضم التاء او المخاطب كقمت بفتحها او المخاطبة كقمت بكسرها او يقترن
بزمان مستقبل بكسر الباء او فتحها او بزمان حال التكلم وضعا فمضارع بكسر الراء وهو مشترك
بينهما في المشهور وقيل حقيقة ومجاز ويختص المضارع بالسين وسوف الموضوعين لتخليصه
للاستقبال ولم واخواتها واحد من زوائد اربع وهى حروف اتين اعنى همزة ا
المتكلم وحده ونون المتكلم مع غيره وياء الغايب وتاء المخاطب او الغائبة
او يقترن بالحال فقط وضعا فامر فخرج اخواته وقيل الامر مقترن بالمستقبل فقط
وهو الحق لانه وضع لطلب حادث في الحال متعلق بايقاع المخاطب المطلوب
في الاستقبال وهو الحدث الموضوع له الامر والطلب من مدلوله كالاخبار فى اخوته
ويعرف الامر عن غيره بفهم معنى الامر منه بنفسه وهو طلب ايقاع الفعل لكن

لابدّ في الامر مع ذلك من قبوله احدى نوني التاكيد الثقيلة والخفيفة فلو لم يقبل
احديهما لم يكن فعل امر فان فهم منه ح معنى الامر كان اسم فعل كنزال بمعنى انزل
تبصرة الماضي مبنيّ لان الاصل في الفعل البناء ويبنى على الحركة لمشابهته للمضارع
بوقوعهما خبراً وصفة وصلة وشرطاً وجزاء وعلى الفتح لانه اخف الحركات الا اذا
كان اخره الفا لانه ح يبنى على السكون لتعذر تحريك الالف مع بقائه الفا كرمى
وغزا وفاقا للتفتازاني في شرح التصريف الزنجاني وخلافا للاكثر لانه عندهم مبنيّ
على الفتح تقديرا او اتصل به ضمير رفع اي مرفوع متحرك كضربت مثلثة بالتاء
وضربن وضربنا فيبنى ح ايضا على السكون كراهة توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة
كلمة واحدة فان الفاعل لشدة اتصاله بالفعل لفظا ومعنى كان كجزئه ولذا لم يسكن
مع الضمير المنصوب كضربك لانه مفعول ليس كالجزء منه او اتصل به واو الجمع
فيبنى لمجانسة الواو على ضم ظاهر كضربوا او مقدر كرموا وغزوا والفعل المضارع
معرب لمشابهته لاسم الفاعل لفظا في عدد الحروف والحركات والسكنات
وترتيبها ولوقوعه محله صفة وصلة وخبرا لكن اذا اتصل به نون جماعة اناث

يكتفين

يكتفين بني على السكون تشبيها له بالماضي المتصل بنون هن او نون تاكيد خفيفة او ثقيلة
مباشرة اي متصلة بالمضارع فيبنى على الفتح كيضربن لان علة اعرابه وهي مشابهة
اسم الفاعل تضعف بلحوق نوني الاناث والتاكيد المختصتين بالفعل والا تتصل به
النونان سواء تجرد عنهما كيقوم او اتصل بالثاني مع الفاصل بينهما ولو تقديرا كيضربان
ويضربن ويضربنّ فمرفوع معرب للمشابهة المتقدمة ان تجرد عن كل ناصب وكل جازم
والا يتجرد عنهما فمنصوب مع ناصبه ومجزوم مع جازمه وفعل الامر يبنى كما هو اصل الفعل
على ما يجزم به مضارعه فالمضاعف يجوز فتحه وكسره مع الادغام وضمه فكه
ان كان مفتوح العين او مكسورة والا فالحركات الثلث مع ادغامه والسكون مع فكه
كمدّ مثلثا وامدد ساكنا وما فيه نون الاعراب يبنى الامر منه على حذفه كاضربا
واغزوا واضربوا واغزوا واضربي واغزي وعلى السكون في الواحد وجمع الاناث
ان كان اخره صحيحا كاضرب وقم وعد واضربن وقمن وعدن وعلى حذف حرف
العلة من الواحد ان كان اخره معتلا كاغز وارم واخش فان كان فاؤه
واوا وحذف من مضارعه وجوبا لكسر عينه بقي على حرف واحد وصلا

وتلحقه الهاء وقفا كقه وامنه وفه وواه ثم ان وقع الامر هذ والى بعد ساكن
من كلمة اخرى نقلت حركة الهمزة اليه وحذفت على قياس تخفيف الهمزة بالنقل في نحو
قل اقتعول قل لجر وهند قال شيخنا بتقديد الجيم اى وعد به فلا يبقى من فعل الامر
سوى كسرة في لفظ اخر وهذا الغز بعضهم بقوله ما فعل اتى جاء بالحذف
سوى ، حركة تبقى على اللسان ، وقال الاندلسي ملغزا وفيه ايضا ما كلمات اربع
نحوية ، جمعن في حرفين للاحجية ، فانه اجتمع في قل فالجلا امر وضميرهما المسكنان
بينهما وقال ايضا في اى قول يانحاة الملة حركة قامت مقام الجملة وعليه تقول يا زيد قل
هند او يا هند بابقاء الحركة وياء الضمير الذى كان متصلا بفعل الامر المحذوف
فائدة الاعراب لغة الاظهار والبيان وعرفا اثر حركة او حرف او جزم او حذف
يجلبه بكسر اللام والعامل فاعله وفي اخر متعلق بجلب اي العامل يحدثه في اخر
حرف الكلمة المعمولة له سواء كان ما محله تقديرا ام ظاهرا كدال زيد ويدعان
اصله يدعو ولفظا كان الاثر كما مر او تقديرا لمانع عن ظهوره كما ياتي
والاعراب انواعه اربعة رفع ونصب وجر بحركة او حرف وجزم بسكون او حذف

فالاولان

فالاولان يوجدان في الاسم والفعل والثالث يختص بالاسم وفيه في خواصه والرابع
يختص بالفعل واما الوقف على الاسم بالسكون فليس اعرابا والبناء لغة جعل شيء على
غيره وعرفا كيفية في اخر الكلمة لا يجلبها عامل بل مستندة الى الواضع فلا تختلف
باختلاف العوامل والمراد بالكيفية الكيفية المشابهة للاعراب في اخر الكلمة وانواعه
اربعة ضم وكسر وفتح وسكون وهو الاصل لخفته ولاصالة عدم الحركة فلا يبنى عليها
الا لعلة كما مر فالاولان يوجدان في الاسم والحرف فقط نحو حيث فانه ظرف
مبني على الضم وكسره ولغرابه لغتان وامس مبني على الكسر في الحجازيين اذا لم
ولم يعرف بال ولم يصغر واريد به معين وكان ظرفا والا فيعرب منصرفا اتفاقا
في غير الحجر ومنذ حرف مبني على الضم ولام الجر فانه يكسر مع يا المتكلم وكذا
غيره مستعاف والاخيران يوجدان في الكلم الثلث جميعا فالمفتوح من الاسم نحو
اين استفهامية وشرطية ومن الفعل قام ومن الحرف سوف والساكن من الاسم
كم استفهامية وخبرية ومن الفعل قم ومن الحرف هل للاستفهام فان قلت ما ذكر
من ان الاعراب والبناء اثران في اخر حروف الكلمة منقوض بالمثنى وجمع المذكر

السالم معربين كجاء الزيدان والزيدون ومبنيين كيا رجلان ويا زيدون ولا رجلين
ولا ضاربين فان اخرهما النون واثر الاعراب والبناء وهو الالف والواو والياء
سابق على الاخر وتلك النون فيهما بمنزلة التنوين في المفرد فكما لا يخل به اخر المفرد
عن كونه اخرا فكذا النون فيهما نص عليه الشيخ ره نعم قد يتبع ما قبل اخر المعرب له
في الاختلاف بالعوامل نحو امراء وابنم تقول جاء امرؤ وابنم بضم الراء والنون
ورايت امرءا وابنما بفتحهما ومررت بامرئ وابنم بكسرهما لكن الاعراب هو ما على
الاخر واما حركة ما قبله فاتباعية ليست باعراب على الزم بعضهم بقوله ما اسم له
نعتي بعاملين محله من اخره فان هذا قول البصريين وقال الكوفيون هما معربان باعرابين
وهو قد رود وفتح الراء والنون احد اللغة والاتباع افصح توضيح علامة الرفع
اي علاماته اربع لا غير للاستقراء الضمة وهي اصلها والالف والواو والنون وهي
نوب عن الضمة اذا تعذرت فالضمة تكون في الاسم المفرد اي ما ليس بمثنى ولا
مجموع ولا ملحق باحدهما ولا من الاسماء الستة المعربة بالحروف بقرينة المقابلة
كقام زيد واحمد وموسى وفي الجمع المكسر وهو ما تغير فيه بناء مفرده بزيادة او نقص
بحرف او حركة

بحرف او حركة كصنوان لصنو وغرف لغرفة وغلمان لغلام وطرق لطريق ومنه
نحو فلك حال كونه مفردا او جمعا لتغيير الحركة تقديرا فانه مفرد كقفل وجمعا كاسد جمع اسد
وفي الجمع المؤنث السالم فيما بني مفرده اي ما كان بالف وتاء كمسلمات وسجدات وفي المضارع
للمتكلم او المفرد مطلقا سوى المخاطبة والالف في الاسم المثنى وهو ما اي اسم دل
اي سواء المتكلم وحده او مع الغير وسواء كان المفرد مذكرا او غائبا او حاضرا مذكرا
على اثنين متفاوتين واغنى المتكلم عن ذكرهما متعاطفين من لفظه بحيث لو لم يثن
لاحتاج الى تكرير مفرده بالعطف فخرج ما لا مفرد له من لفظه نحو كلا واثنان وشفع
وزوج ودخل نحو قمرين منه باب التغليب لانه تثنية بعد تسمية المغلب عليه باسم المغلب
مجازا مع انه لا يقدح خروجه اذ الحدود للحقائق دون المجازات وفي ملحقاته وهي كلا
للمذكرين وكلتا للمؤنثين حال كونهما مضافين الى مضمر ككلاهما وكلتاهما وكلاكما فان
اضيفا لظاهر فيعربان بحركات مقدرة واعربهما بتوكيدنا بالحروف مطلقا او بالحركات
بالحركات مطلقا وهما عند الكوفيين مثنيان حقيقيان مفردهما كل بالتشديد
واثنان للمذكرين وفرعاه اثنتان في الحجاز وثنتان في تميم سواء اضيفت الى مضمر
ام لا والواو في الجمع المذكر السالم وهو ما كان بواو ونون كقام الزيدون ولا يجمع

بهذا الجمع الا مفرد مذكر عاقل مجرد عن التاء اذا كان فيه احد امرين الاول العلمية
مع عدم التركيب الاسنادي والمزجي والثاني الوصفية مع احد امرين قبوله التاء كقائم
او الدلالة على التفضيل كاعلم فلا يجمع بالواو والنون نحو زينب وحائض للتانيث ونحو
سابق صفة لفرس وواشق علما لكلب لعدم العقل ونحو طلحة وعلامة لوجود التاء
فانه يجمع بالالف والتاء تغليبا لجانب لفظه على معناه قال الزمخشري وفيه جرى على غير اسم
من اسماء العقلاء لا يجمع الا بالالف والتاء ونحو تأبط شرا ومعدي كرب لتركيبه
علما ونحو جريح وصبور واحمر وسكران للوصفية وعدم الامرين قبول التاء والتفضيل
لكنه اذا كان علما لا يثنى ولا يجمع الا بعد تنكيره بتاويله بالمسمى على الاصح لمنافاة
التعدد للعلمية فهي مصححة لجمعه كذلك لجواز انتهائها بالتنكير شرطا لتحققه وهو غريب وهذا
ما الغرض الذاهب بقوله فيسئل ما اشترطتم وجود الحكم فلم تقض النحاة برده
فلما وجدنا ذلك الامر حاصلا منعتم ثبوت الحكم الا بفقده ومن ملحقاته وهي اولو
وهو اسم جمع مفرده ذو وعشرون وبابه تلثون الى تسعون ونحو اهلون وارضون
مما جمع سالما بالواو والنون مع فقد بعض شروطه ومن الاسماء الستة وهي ابوه

واخوه

واخوه وحموها وفوه وهنوه وذو مال حالكونها مفردة لا مثناة ولا مجموعة وكون الخمسة
الاول مكبرة لا مصغرة ومضافة الى غير الياء كما ذكرهنا لا اليها كابي واخي لانه
كباب غلامي تعرب بحركات مقدرة فان تنسب بالالف رفعا والياء نصبا وجرا وان
جمعت الخمسة تكسيرا فبالحركات الظاهرة كاباء واخوة او صححت فبالواو والياء كجمع ذو
تقول ابون وابين وابان وابين على لغة النقص وذوو وذوي واذا
سقط النون بالاضافة سوي في الخمسة لفظ الجمع والمفرد تقول هذا ابوك الكريم وهؤلاء
ابوك الكرام ورايت ابيك الكرام ومررت بابيك الكريم او الكرام فالواو والياء حرفا
اعراب فقط في الاول وعلامتان للجمع ايضا في الثاني وحمل عليه قراءة بعضهم اله ابيك
ابراهيم واسمعيل واسحق كما في الصحاح وقوله فقلت اسلموا انا اخوكم وقد الغز
بعضهم بقوله ما كلمة مفردها وجمعها ابوا وفيها ثلاث ما جمع نصبه كالجر في مفرده اذ
يتساويان اراد بالاول نحو ابوك الكريم وابوك الكرام او جمع ما تم ومالك النصب في نحو
رايت ابيك الكرام والجر في مررت بابيك الكريم وقلت ما اشتق رفعه كالنصب في مفرده
حيث هما ستان الاول كجاء اباك الكريمان وانثى كرايت اباك الكريم والنون في المضاف مع

المتصل به ضمير رفع وضع لمثنى وهو الالف او لجمع وهو الواو او لواحدة مخاطبة وهو الياء
نحو يفعلان لغائبين وتفعلان لمخاطبين او مخاطبتين او غائبتين ويفعلون لجمع
الغائبين وتفعلون لجمع الحاضرين وتفعلين لحاضرة وتسمى الافعال بالافعال الخمسة
وقال الفارسي هي معربة ولا حرف للاعراب فيها اذ لو كان النون حرف اعراب لما
حذفه الجازم والناصب وهو مردود بان الضمة في المفرد اعراب اتفاقا وقد حذفت
بهما وايضا الاعراب حركة كان او حرفا هو ما به اختلاف آخر المعرب باختلاف العوامل
فلو التزم ابقاؤه مع العوامل المختلفة لم يكن اعرابا الكلا وعلائم النصب خمس الفتحة
وهي الاصل والالف والياء والكسرة وحذف النون الاعرابية وهذه فروع تنوب
عن الفتحة فالفتحة في الاسم المفرد والجمع المكسر منصرفين كانا ام لا والمضارع ان
اتصل بناصب معربا بالحركة ظاهرة او مقدرة والالف في الاسماء الستة بشروطها
السابقة والياء في المثنى مطلقا والجمع المذكر السالم وملحقاتهما المتقدمة والكسرة
في الجمع المؤنث السالم وملحقه اولات مؤنث او لغو باب غرفات مما جمع بالالف
والتاء ثم جعل علما وحذف النون في الافعال الخمسة السابقة اذا دخلها ناصب ولا

يحذف

يحذف نون الاناث لانه ضمير لا عوض عن رفع المفرد كغيره من نونات المضارع وبذلك
يتميز عنها في المشترك وذلك في موضعين احدهما صيغة جماعة الاناث الغائبات من مضارع
الناقص الواوي كيعفون ويدعون لاشتراكها بينهن وبين جمع المذكر وهو يفعلن على
الاول من غير اعلال ويفعلون على الاخير بحذف احدى الواوين والثاني صيغة جمع
الاناث الحاضرة من الناقص اليائي كتخشين وتميز لاشتراكها بينهن وبين واحدتهن فالجمع
على اصله من غير اعلال والواحدة تفعلين بحذف احدى اليائين ومن نوادر الاشتراك
لفظا حذف النون وعدمه مع مقتضيه وبهما يخل قول بعضهم كلمة ما في لفظها واحدها
وجمعها قد يتعاقبان وكذلك الجمع لفظ واحد ذكرا وانثى لا لفظان الاول بالثاني
والثاني بالاول وعلائم الجر ثلث الكسرة وهي الاصل والياء والفتحة وهما فرعان
للكسرة نايبان عنها فالياء في فرعيتها ونيابتها عن الفتحة في النصب كما مر والكسرة
في الاسم المفرد والجمع المكسر المنصرفين لان غير المنصرف لا يكسر فهما بالضمة والفتحة
والكسرة على الاصل وفي الجمع المؤنث السالم فهو بالضمة والكسرة والياء في الاسماء الستة
بالشروط المتقدمة فهي بالواو والالف والياء والمثنى وملحقاته فهي بالالف والياء

والجمع المذكر السالم او ملحقاته فهي بالواو والياء والفتحة في غير المنصرف فهو بالضمة والفتحة
الاسم أو الاضافة فانه ح ينجر بالكسر وعلامتا الجزم السكون وهو الاصل والحذف
اي حذف حرف العلة او نون الاعراب وهو الفرع فالسكون في غير الافعال الخمسة من
المضارع حال كونه صحيحا وهو في عرف النحاة ما كان اخره الذي هو محل الاعراب والبناء
صحيحا سواء اعتل عينه او فاؤه او كلاهما ام لا وفي عرف الصرف ما صح كلمه والحذف
فيه اي المضارع ايضا فيحذف نونه بالجزم ان كان من الخمسة مطلقا وحرف العلة
ان كان معتلا وفي الافعال الخمسة وهو في عرفنا ما اعتل اخره سواء اعتل غيره
ام لا وفي الصرف ما اعتل احد اصوله او اكثر وان كان حرف العلة بدلا من الهمزة
جاز الحذف والابقاء فائدة يجب تقدير الاعراب في المعرب اذا تعذر او تعسر وهو
في سبعة مواضع كما هو المشهور فيقدر مطلقا رفعا ونصبا وجرا في الاسم المقصور
وهو ما اخره الف مقصورة لتعذر تحريكها كموسى وعصى ولذا لو نونت المقصور
المنصرف حذفت الف لالتقاء الساكنين وادخلت التنوين على سابقها كهذا عصى فيكون
الاعراب ومحله الذي هو الاخر كلاهما مقدرين وفيه قال بعضهم ما معرب اعرابه وحرفه

كلاهما

كلاهما في الوصل محذوفان وفي الاسم المعرب بالحركات الظاهرة المضاف الى الياء كغلامي
وابي وسكاني ورجالي ومساجدي لان ما قبل الياء مشغول بكسرة المجانسة فلا يقبل
غيرها للاعراب ويقدر رفعا ونصبا وجزما في المضارع المتصل اي اللاحق به
نون توكيد مباشرة له لا فاصل بينهما كيضربن بالتشديد اما الرفع فلان علامته
النون وقد حذفت لاستثقال النونات واما النصب والجزم فلان علامتهما وهو حذف
النون وان كان حاصلا لكن لما تحقق لاستثقال النونات لا لكونه علامة للنصب او الجزم
فلتحقق كونها محذوفة لذلك وفيه نظر ذكرناه في الشرح ويقدر رفعا وجرا فقط
في الاسم المنقوص وهو ما اخره ياء قبلها كسرة كقاض لثقل الضم والكسر على الياء المكسور
ما قبلها فلا يقدر مطلقا مع سكونه لعدم الثقل كظبي وكرسي ولا الفتح نصبا
مع كسره لخفته ولو بعد الكسر كرأيت قاضيا او القاضي وجواري او الجواري
قال صاحب البسيط هذه المسألة مما يعاني عليها وفي باب جوار فقال اي اسم اذا
تم لفظه نقص حكمه واذا نقص لفظه تم حكمه والمراد بنقصان لفظه حذف يائه
وبتمام حكمه لحوق التنوين ويقدر رفعا ونصبا فقط في المضارع المعتل بالالف

لتعذر تحريكه اذا لم تتصل به احدى النونات الثلث لبنائه مع نون الاناث
والمؤكدة المباشرة واعرابه مع نون الاعراب نحو الفعلان يخشى ويخشى وجزمه بحذف
الفعول التقدير ورفعا فقط المضارع المعتل بالواو والياء لثقل الضمة عليهما
كيدعو ويرمى وبظهر فتحة نصبا لخفته وجزمه بالحذف ايضا فان قلت ان المص
لما قال هنا بتقدير الحركة في المضارع المعتل لم يجز له القول بانجزامه بحذف الحرف كما
قال في علامة الجزم اذ الجازم لا يسقط الحرف مع وجود الحركة ولو مقدرة بل ينبغي ان
يقول كسيبويه وتابعيه بانجزامه باسقاط الحركة التقديرية وان حذف الحرف
ليس بالجازم بل هو للفرق بين صورتي المرفوع والمجزوم دفعا للالتباس قلت
وافق المص في ذلك كثيرا مع النحاة حيث جزموه بحذف الحرف مع قولهم بتقدير الحركة
نظر الى الظاهر الحال من عدم الحركة لفظا والى ان حذف الحرف بالجزم اولى من حذفه
للفرق اذ الاول معهود بخلاف الثاني ومنهم ابن الحاجب في الكافية فالمعتل
بالواو والياء بالضمة تقديرا والفتحة لفظا والحذف والمعتل بالالف بالضمة والفتحة
تقديرا والحذف انتهى وقال الشيخ ره في شرحه انما جاز عند النحاة حذف الواو والياء

والالف

والالف عند الجزم لان الجازم عندهم يحذف الرفع في الاخر والرفع في المعتل محذوف لاستثقال
قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في اخر الكلمة الا حرف علة مشابهة للحركة فحذفها
انتهى ولعل المص ره اراد بعلامة الجزم ما يعم لانه لما دال عليه سواء كان بالجازم ام معه
فلا ينافي وفاقه ره لسيبويه فان حذف الحرف عنده ايضا علامة للجزم بهذا المعنى والا فلم
يكن فارقا فتامل ورفعا فقط في جمع المذكر السالم المضاف الى ياء المتكلم في جاء مسلمي
اصله مسلموي اجتمعت الواو والياء في كلمة مع سكون السابقة فقلبت الواو ياء
قياسا وادغمت في الياء وكسرت الميم للمجانسة وقدرت الواو علامة للرفع واما
النصب والجر فعلامتهما وهي الياء ظاهرة وان عرضها الادغام فتقول مسلمي
ابدا لكن الياء الاولى في الرفع منقلبة وفي غيره على اصلها ويقدر الاعراب في غير هذه
السبعة ايضا فيما حذف اعرابه للساكنين كابو القوم وزايد والحرم وطايفا
البيت وفي المحكي كمن زيدا بالنصب لمن قال رايت زيدا وبالجر لمن قال مررت
بزيد او بالرفع للحكاية فمن مبتدء مبني والمحكي خبره وهو مرفوع تقديرا وقد
يستغنى عن الجر بجر في اعراب يلحق لفظا من ليدل على اعراب المحكي المحذوف فيقال

مبني لحكاية المرفوع ومنا للمنصوب ومني للمجرور وفيه الغرض قال اثما حرف اعراب

لمبني وقد ناب عن اسم حال في الكلام **الحديقة الثانية** في ذكر ما يتعلق بالاسماء وربما

يذكر فيها غيره تبعا او اعتبارا لتعلقه بالاسماء بالواسطة **الاسم** اما معرب

او مبني لانه ان اشبه الحرف في الوضع على حرف او حرفين او عدم استقلال المعنى بالمفهومية

فبني لمشابهته لمنع الاصل ترجيحا لمقتضاها لقوتها على مقتضى اصله وهو الاعراب

والا يشبه الحرف سواء انتفى الشبه عن اصله او اشبه ثم سقط بمعارضة كالاضافة

ونحوها من خواص الاسم المضعفة لشبه الحرف المقوية لجانب الاسمية ومقتضاها

الذي هو الاعراب فمعرب على اصله وحكمه اختلاف اخره باختلاف العوامل والمعربات

انواع **النوع الاول** ما يرد مرفوعا لا غير او بالبناء على الضمة لقطعه عن الاضافة المنوية

تشبيها له بقبل وبعد اي لا غير مرفوع وهو اربعة اقسام **القسم الاول**

الفاعل ورفعه واجب كنصب المفعول وجاز عكسه شاذا مع الامن من ابهام

خلاف المراد كقولهم خرق الثوب المسمار للقطع بان الخارق هو المسمار لا الثوب

وجعله ابن الطراوة قياسا مطردا او من الغريب ايضا اجتماع جر الفاعل وسكونه

في قول

في قول طرفة من سديف حين هاج الصنبر بكسر الباء وسكون الراء وهو بالجر وقف

عليه بالنقل قال ابن جني في خصائصه كان حقه بعد اسكان اخره ونقل حركته الى ما قبله

ان يكون الباء مضمومة كعضد لانه مرفوع بالفاعلية لكنه جر باضافة الظرف الى

الفعل بمعنى المصدر كانه قال حين هيجان الصنبر فنقلت كسرة الراء الى الباء فهي

فاعل جر بالاضافة مع سكون اخره بالنقل وفيهما الغرض بقولي ما فاعل للفعل

يا من يروح جر مع الاسكان فيه اجتمع والاخر المنصوب بالرافع مفعوله اذ ذاك قد

ارتفع اردت بالثاني الاول وبالاول الثاني وفيه ايضا الغرض بعضهم فقال ما فاعل بالفعل

لكن جر مع السكون فيه ثابتان وقال ايضا ما معرب في لفظه حركة الاعراب

والسكون حاصلان **وهو** اي الفاعل لغة من صدر عنه الفعل وعرفا ما اي اسم

بحقيقته الحديقة سواء كان اسما صريحا او مأولا **اسند اليه العامل** فيه الرافع له

من فعل او اسمه او معناه او مصدر او مشتق ولو نفيا حكميا كما كان محروما ابن زايد

نحو كفى بالله شهيدا حال كون ذلك العامل قائما به اي بذلك الاسم ويعرف

قيامه به بصحة وصفه بما وضع لما قام به الحدث كالصفة المشبهة واسم الفاعل سواء

صدر الحدث عنه كقام زيد ام لا كما قيل كان الاسناد ايجابيا ام سلبيا خبريا
ام انشائيا كقم وقمت ولا تقم ولا تقم قال ابن الحاجب في اماليه لا فرق في قيام
العامل بفاعله بين ان يكون العامل مثبتا او منفيا او مستفهما عنه او مشروطا او ما معنا
به او منهيا عنه لان الغرض ذكر العامل متعلقا بمن هو له على اختلاف الاحكام المتعلقة
بها فخرج الخبر لانه مسند والمبتداء لانه مسند اليه لغير عامله ونايب الفاعل لان عامله
واقع عليه غير قايم به وفيه كلام لا يسعه المقام وهو اي الفاعل اما ظاهر او مضمر والظاهر
ظاهر اي بائن لا يستتر او بين لا يحتاج الى البيان والمضمر قسمان بائن
ملفوظ كتاء قمت ومستتر منوي غير ملفوظ كالمنوي في زيد قام وهو ليس
هو بل هو ضمير بائن ولا لفظ للمستتر الا انهم يعبرون عنه بلفظ مرادفه عند
الحاجة اليه وهذا الاستتار يجب في الفعل في ستة مواضع فيمتنع ابرازه واظهاره
وهو المراد بوجوب الاستتار وهذه المواضع هي فعل الامر الموضوع للواحد المذكر
الحاضر كقم دون المؤنث كقومي والمثنى والجمع كقوما وقوموا وقمن فان الياء
والالف والواو والنون ضماير بارزة للفاعل وللمضارع المبدو بتاء الخطاب للواحد

المذكر

المذكر كتقوم يا زيد لا لتاء الغايبة كما اذ يجوز فيها الاضمار والابراز كتقوم هند وهي
او المضارع المبدو بالهمزة للمتكلم وحده او بالنون له مع غيره كاقوم ونقوم لاثنين او اكثر
والفعل الاستثنائي المخرج ما بعده عن حكم ما قبله كخلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون
كجاء القوم عدا زيدا بالنصب وفي مرجع المستتر مذاهب ثلثة ما مر في الحديقة الخامسة
وفعل التعجب نحو احسن بزيد لانه في الاصل فعل امر للواحد وان انسلخ عن معنى الامر
وما احسنه بصيغة الماضي فان فيه ضميرا عائدا على ما الموصولية او الموصوفة على خلاف
ياتي والحق بذلك المذكور غيره ايضا في وجوب الاستتار فقد الحق به ابن هشام نحو زيد
قام او يقوم وهند قامت او تقوم والحق خلافه ولذا نسبه الى غيره بل ذلك نحو
استتاره كما مر ولا يجب لجواز اظهاره وابرازه ايضا واما ما يظهر في بعض هذه
المواضع الستة السابقة من ظاهر او ضمير بائن كاقوم انا وتقوم نحن كلاهما
فهو تاكيد للمستتر تابع له لا الفاعل قايم مقامه فليس من باب اظهار الفاعل
او ابرازه لينافي وجوب استتاره بل هو من باب تاكيد للفاعل المستتر بظاهر او بائن
كتاكيد الفاعل البائن بمثله في قمت انا فان قلت لعل الامر في الموضعين الاخرين

ايضا كذلك فيكون هو وهي في الغائب والغائبة تاكيدا للفاعل لا فاعلا اذ لا فرق
بينهما وبين المواضع الستة قلت الفرق ان الفعل فيها قد يرفع الظاهر بالفاعلية فعدم
وجوب الاستتار فيه بابه فيجوز جعل البارز ايضا فاعلا بخلاف هذه المواضع فالفعل
في الباب لا يطلقه حكم الاظهار فما يجوز اظهاره لا يجب استتاره وما لا يجوز اظهاره لم يجز
ابرازه ايضا فيعلم انه يجب استتاره وان البارز تاكيد لا فاعل تبصرة ويلزم الفعل
علامة التانيث وهي تاء متحركة في اول المضارع وساكنة في اخر الماضي واما نون
الاناث وياء المخاطبة فضميران للفاعل لا حرفان لتانيثه ان كان فاعله اسما ظاهرا
حقيقي التانيث غير مفصول عنه باجنبي كقامت او تقوم هند او الهندان او الهندات
او صالحة او صالحتان او الصالحات لا كقوله تعالى اذا جاءكم المؤمنات للفصل بالمفعول
ولا يعتد بالفصل بال لانها كالجزء وفيه الغرض قال ابن غال التانيث للفعل
لديهم حتما مع الفصل او كان الفاعل ضميرا متصلا لغائبة مطلقا سواء كان تانيثه
حقيقيا كهند قامت او تقوم ام لا نحو السماء انشقت والشمس طلعت ويستثنى
منه المؤنث اللفظي علما على المذكر كطلحة فلا يجوز التانيث له ولا لضميره خلافا

للكوفيين

للكوفيين وللك ويجوز تانيث الفعل وتذكيره اذا كان مع فاعل ظاهر غير حقيقي التانيث
اللفظي كطلعت او طلع الشمس فالتانيث للمعنى والتذكير للفظ لكن يترجح مع ثبوت
الخباء ذكرها اي علامة التانيث مع الفصل بين الفعل وفاعله بغير الا الاستثنائية نحو
دخلت او دخل الدار هند تركا للفصل بالمفعول فان التانيث هي الاصل والتذكير مغتفر
لطول الكلام وبعد الفعل عن فاعله بالفصل ويترجح ايضا مع الخباء تركها مع الفصل
بها اي بالا نحو ما قام الا امراة مع جواز قامت فان ما بعد الا بدل عن فاعله
محذوف هو المستثنى منه وبدل الفاعل فاعل وعنه الفراء الزمخشري بقوله اجزني
عن فاعل خفي فما بدا وعن اخر لا يخفى ابدا ارادها الاول ما يجب استتاره وبالثاني
ما وقع بعد الا ويترجح تركها ايضا مع الخباء في باب نعم وبئس نحو حبذا او ساء نحو نعم
المراة هند مع جواز نعمت جوهنة فالتانيث على الاصل والتذكير تشبيها بل الفاعل
بالجنس وحكم المشتق وما يلحق به في العمل كالمنسوب حكم الفعل في جميع ما مر واما اذا كان
الفاعل مثنى او مجموعا فلا يجوز تثنية الفعل او جمعه لا لئلا يلزم اجتماع فاعلين بل واحد
الا في لغة ضعيفة يسميها ائمة النحو لغة اكلوني البراغيث وعليها الجمهور بوجوب ابدال الثاني

من الضمير او تجريده عن معنى الضمير وجعله حرفا متمحضا لعلامة الجمع او التثنية او جعل الثاني
مبتدأ والجملة خبرا مقدما مسئلة والاصل الراجح في الفاعل تقدمه على المفعول بالنسبة
للعامل لانه كالجزء منه ولكن يجب تقدمه اذا خيف اللبس اى التباسه بالمفعول
كضرب عيسى موسى وهذا فان امن لقرينة لفظية كضربت زيدا هند او معنوية
كما ضربت الصغرى الكبرى جاز تاخير الفاعل تعويلا على القرينة او كان الفاعل ضميرا
متصلا بالعامل بارزا او مستترا والحال ان المفعول متاخر عن الفعل العامل كضربت
زيدا وضربت اياه فلو لم يقصد تاخر المفعول عن الفعل والفاعل جاز تقديمه على الفعل
والفاعل معا كزيدا ضربت ويمتنع تقدم الفاعل اذا اتصل به ضمير راجع الى
المفعول كقوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه اذ لو قدم الفاعل لزم الاضمار قبل
الذكر لفظا ورتبة وهو ممتنع او اتصل المفعول بفعله اى كان ضميرا متصلا
به والحال ان الفاعل هو غير متصل بل ضمير منفصل او اسم ظاهر كضربك هو او زيد
فلو قدم الفاعل لزم انفصال المفعول مع امكان اتصاله وهو لا يجوز لما مر او اتصال
الفاعل ايضا فيجب كضربتك وما وقع منهما اى كل فاعل او مفعول وقع بعد الا

او بعد معنى

او بعد معناها الذي في انما فانه بمعنى ما النافية الداخلة على العامل والا الاستثنائية
الداخلة على ثانيهما وجب تاخيره اى الواقع بعد الا او معناها فان الواقع بعد الا
لفظا او معنا هو المحصور فيه للاخر من حيث انه يتعلق العامل حصر صفة في موصوف فلو كان
ما بعد الا هو الفاعل الحصر فيه وصف الفاعلية للعامل الواقع على المفعول المقدم
وان كان المفعول الحصر فيه وصف المفعولية للعامل المسند الى الفاعل السابق فلو
تبادلا مكانا مع بقاء الا في محلها متوسطة بينهما انقلب المعنى وصار المحصور فيه محصورا
وبالعكس نحو ما ضرب زيد الا عمروا وانما ضرب زيد عمروا نعم لو قدم المتاخر المحصور فيه
مع الا جاز نحو قولك في المثال ما ضرب الا عمروا زيد ولا ينقلب الحصر اذ ليس من المرغوبات
نايب الفاعل ويسمى مفعول ما لم يسم فاعله اى مفعول فعل لم يذكر فاعله وهو المفعول
معنى القائم مقامه اى مقام الفاعل لفظا ولذا ينسلخ عن لباس المفعول وهو النصب
ويتلبس بالرفع علم الفاعل ويعامل معاملته في الاحكام من اصالة تقدمه على المفعول
واتصاله بعامله وكونه كالجزء منه وامتناع تقدمه عليه والمطابقة بينهما تذكيرا وتانيثا
والحيلولة بينهما على قياس ما عرفت في الفاعل وغير ذلك ويفترقان في صيغة الفعل العامل

منها فان صيغة فعل الفاعل صيغة المعلوم وصيغة فعله اى فعل نايب الفاعل فعل ويفعل
بضم اوليهما وكسر عين الاول وفتحها فى الثانى اى صيغة المجهول الماضى او المضارع
ثلاثيا كان ام غيره فلو اتفق فعلاهما صورة فهما مختلفان فى الاصل كما فى بعض
صيغ معتل العين كبعت فانه جاء معلوما للفاعل ومجهولا ايضا لنايبه
عنه وهذا ما الغرض والخادع بقوله ما انا فعل ان تقل هى فاعل وتكون مفعولا
فانت مصدق واسم لفاعل ان لحظت بلفظه وعينت مفعولا فانت محقق فمثل
الاول بناء نحو بعت مثلثه التاء فان قلت بعت العبد فهى فاعله واصله بيعت
معلوما وان قال المبدل بعت فهى مفعوله واصله بيعت مجهولا وكذا بعنا وبعن
وبعا وبعوا والثانى نحو مختار ومنقاد مما يتفق اسما فاعله ومفعوله لفظا ولا يقع
نايب الفاعل ثانى مفعولى باب علمت ولا ثالث مفاعيل باب اعلمت مطلقا عند الاكثر
ومع خوف اللبس عند المتاخرين مجهة مع الاثنين فقط كما اذا كان ثانى الاول
وثالث الثانى نكرة والبواقى معارف فيعلم ان النكرة هو الخبر ولذا ايضا جاز اعطى
درهم زيدا دون اعطى زيد بكرا اذا كان زيد مفعولا ثانيا ماخوذا لكل للالتباس

بين

بين الاخذ والماخوذ هذا بالنظر الى القياس والا فالجمع متفقون على عدم سماع
نيابته عن المفعول الاول فى الباب الثانى اقتصارا عليه اى ولا يقع نايب الفاعل مفعولا له
فلا يقال ضرب التاديب ولا مفعولا معه ولا مفعولا فيه مبهما ولا مفعولا مطلقا
للتاكيد ولا حالا ولا تميزا ولا مستثنى ويقع غيرها مما ذكر واذا اجتمعت معمولات
صالحة لنيابة الفاعل كالظرف والجار والمجرور والمفعول عنها تعين المفعول به
لم تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا فى المسجد فان لم يكن هناك
مفعول به فالجميع من غيره سواء اى متساو نظرا الى انفسها والرجحان منوط بقصد
المتكلم هذا اذا لم يكن الجار زايدا او كلمة مذ ومنذ ورب والكاف وحرف القسم
والاستثناء والا فيتعين المجرور لنيابة فى الاول وغيره فى غيره الثالث والرابع من المرفوعات
المبتداء والخبر فالمبتداء هو الاسم الجامد من غير الصفات المشتقة بقرينة المقابلة
سواء كان اسما حقيقيا ام تاويليا المجرد عن كل عامل من العوامل اللفظية غير
زايدة وغير لعل ولولا فيمن جرهما ومشابهتهما بحكم الزايد فى عدم اقتضا متعلقا لكون
ذلك الاسم مسند اليه غيره او المبتداء هو الصفة المشتقة من الفعل كاسم الفاعل

والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وفي حكمها المنسوب كمصري حال كون تلك
الصفة بعد نفي او استفهام بحرف او اسم رافعة لظاهر على الفاعلية او نيابته او لغير
الاسم الظاهر مما في حكمه في الاستقلال وعدم حرفية لعدم لفظاً كالضمير المنفصل نحو
اقائم او مضروب الزيدان او راغب انت عن الهتك فالصفة مبتداء ومرفوعها ساد
مسد الخبر نعم عنه فهي مبتداء الاخر له وعكسه الظرف في نحو افي الله شك بقية من جمل
مرفوعه فاعلاً مغنياً عن الابتداء لابتداء والفرق بينهما بقول حاصب اعلام الهدى
الاحتياج في المبتداء العاري عن الاخبار وعكسه اغنى الخبر مرفوع عن مبتداه في كلام
البادي فان كانت الصفة رافعة لضمير متصل نحو اقائمان الزيدان واقائمون
الزيدون فهي خبر مقدم والاسم الظاهر مبتدا ولا فاعل بل الفاعل مستتر في الصفة
عايد على المبتداء لتقدمه رتبة الا على لغة اكلوني البراغيث فان طابقت الصفة
الواقعة مبتداء في الافراد اسما مفردا مرفوعاً نحو اقائم زيد ففيه وجهان احدهما
كونه مبتداء وكونها خبراً مقدماً تابعة الاستفهام او النفي للمصيبين وثانيهما كونها
مبتداء وكونه مرفوعا بها ساداً مسد الخبر كما مر نحو زيد قائم مثال للاسم المجرد التحقيقي

واما التاويلي

واما التاويلي فنحو ان تصوموا خير لكم وما قائم او اقائم الزيدان وما مضروب او امضروب
الجار لا صفة المذكورة او اقائم او ما قائم او امضروب او ما مضروب زيد للصفة
المطابقة ومثل همزة الاستفهام وما النافية فيما مر كيف ومتى واين وايان
وكم من اسماء الاستفهام وهل من حروفه وان ولا من حروف النفي ثم اشار قدس
سره بذكر الامثلة الاتية الى مواضع حذف الخبر فقول يحذف الخبر وجوبا اذا التزم
في محله ما يدل عليه ويقوم مقامه وذلك في مواضع منها نحو كل رجل وضيعته بالنصب
على المفعول معه اي كل رجل مقرون وضيعته فان الواو بمعنى مع فهي دالة على معنى الخبر
المحذوف اعني المعية والمقارنة وقائمة مقامه ومنها نحو ضربي زيدا قائما ضربي
مبتداء مضاف الى فاعله وزيدا مفعوله وقائما حال عن فاعله او مفعوله فان قلت
قائماً كان حالا منهما والخبر محذوف اي ضربي زيدا حاصل او حصل قائما او الحال
قائمة مقام دال عليه لانها بمعنى الظرف فتدل على الحصول ونحو من المعمولات العامة
ومنها نحو اكثر شربي السويق ملتوتاً اي حاصل حال كونه ملتوتا ومثله اخطب ما يكون
الامير قائما فكلمة ما مصدرية والتقدير اخطب اكوان الامير حاصل حال كونه قائما

وبنسبة الاخطبه الى كونه مجازية اذ المراد انه في حال القيام اخطب منه نفسه في غيره من
احواله وكذا اذا كان الحال جملة كما في الحديث اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد
ومنها نحو لولا علي لهلك عمر فحذف الخبر لدلالة لولا عليه لان معناه امتناع الثاني
لوجود الاول فيدل على وجوده والقيام جواب لولا مقامه اي لولا علي موجود
لهلك عمر ومنها نحو لعمرك لافعلن ويمين الله لافعلن اي لعمرك قسمي فحذف
الخبر وهو قسمي لدلالة المبتدأ عليه وسد جواب القسم مسده وقد يحذف الخبر
جوازا ايضا لقرينة كقولك زيد لمن قال من عندك اي عندي زيد وقد يحذف
المبتدأ وجوبا اذا كان الخبر في الاصل نعتا تابعا ثم قطع عن متبوعه الى الرفع للمدح
او الذم او الترحم نحو بسم الله الرحمن بالرفع اي هو الرحمن وارحم اخاك المسكين
بالرفع اي هو المسكين وذلك ليشعر ابقاء هيئة التابعية بوقوع العدول عنها
الى الاستيناف والرفع للمبالغة وجوازا لقرينة كقولك زيد لمن قال من هذا
ويحذفان معا بعد احرف الجواب لدلالة السؤال عليهما كقولك لا او نعم لمن قال
اهذا زيد واعلم ان الاصل في المبتدأ ان يكون معرفة ولا يكون نكرة الا مع

حصول

حصول الفائدة بالاخبار عنها وان لم تكن مخصوصة بوصف او اضافة كقوله تعالى
ولعبد مؤمن خير من مشرك ونحو غلام رجل قائم فيصح رجل خير من امرأة وهل رجل
عندك ام امرأة وسلام عليك وشجر سجد مع ارادة الجنس او الاستفهام او الدعاء
او اشتمال الخبر على غرابة او خرق عادة هذا مختار المحققين واشترط قوم منهم ابن الحاجب
في الابتداء بالنكرة تخصيصها بوجه ما وارتكبوا التكلفات في بيان التخصيصات والخبر هو الاسم
المجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة فدخل نحو ما زيد بقاعد المسند به اي المسند الى
غيره فلو ترك قوله به كان اخصر واظهر وكانه تبع فيه الكافية ولم يعتبر سيبويه
نحو بلى على اعتبارها في المبتدأ وان البحث في الاسماء لا يدخل الفعلية نحو زيد
قام كما قيل اذ الخبر فيه جملة فعلية والبحث في هذه الحقيقة وما التقاعد عن المفرد لتخصيصه
الجملة بالحقيقة الرابعة وهو اي الخبر اما مشتق وفي حكمه المنسوب او جامد وفي حكمه
اسم الآلة والزمان والمكان فالمشتق لدلالته كالفعل على نسبة الحدث الى ذات
لا بد له من فاعل ظاهر او مضمر او نائبه كذلك والرافع لظاهر لا يتحمل ضمير المبتدأ
الراجع اليه وهو ظاهر اذ العامل الواحد لا يرفع فاعلين او نائبين عنه والا اي وان لم يرفع

لظاهر فهو يتحمل ضميره وجوبًا فيكون المبتداء فاعله او نائبا لفاعله معنى فيطابقه
اي يطابق ذلك المشتق المبتدا او ضميره ايما في الافراد واخويه والتذكير والتانيث
لوجوب المطابقة بين العامل ومرفوعه ضميرا كزيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون
وهند قائمة والهندان قائمتان والهندات قائمات فقط على الخبر مستتر فيه والالف
والواو ونحوهما حروف وعلامات لا ضماير فان قلت من المشتق ما يستوي مذكره
ومؤنثه كفعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى فاعل كهند جريح او صبور فلا يطابق المبتداء
مع تحمله لضميره فلا بد من استثنائه من الفائدة قلت هو ايضا مطابق لان اخباره
عن مذكر فمذكر او عن مؤنث فمؤنث الا انه خال عن علامة التانيث لما ذكر
من استواء مذكره ومؤنثه ولذلك لم يستثنه وكذا المصدر اذا كان مشتقا
معنى والا فلا يتحمل الضمير كما سيعرف فائدة قد يخبر عن مبتداء واحد باخبار مشتقة
متضادة بعطف او بدونه نحو العلماء عالم وجاهل اي منقسمان اليهما وهذا الجسم
ابيض اسود اي ابلق وهذا انما يخلو عما نحن فيه وفيها اشكال ذكره ابن جني
انه راجع فيه شيخه ابا علي سنين وهو ان هذه الاخبار مشتقة غير رافعة

لظاهر فيجب تحمل كل منها الضمير المبتداء فيلزم اسناد كل واحد واحد الى المبتداء
وهو ممتنع للتضاد وحل بوجوه فالمشهور ان الخبر هو المجموع لا كل واحد فهو كمسند واحد
يستحق ضميرا واحدا لكنه لما كان مركبا من جزئين كل منهما صالح للاسناد والتحمل جعلوا كلا
منهما مسندا ومتحملا دفعا للتحكم والترجيح بلا مرجح كما استحقا اعرابا واحدا واعربا
اعرابين لذلك وقيل كل خبر فيهما ضمير لكن الفصل اذا تلقى عن قبل وصف واحد
متضادين يطلب له محلا صحيحا فيحكم بتوزيعهما على اجزائه او انعدامهما وحصول ثالث
بعدهما وقيل فيهما ضمير واحد تحمله الثاني اذ الاول كجزئه فهما كعامل واحد ولم نجد من قال
بعكسه وقيل فيهما ضمير واحد تواردا عليه بناء على ما قبلهما واحد كما مر او منع امتناع
توارد عاملين على معمول ويؤيد الاول والاخيرين وحدة الرابطة بالفارسية والعرف
فيه تقول لفظان في المعنى هما ضدان انما اجتمعا في واحد في شان مع وحدة المعمول والعامل
المخبر له بواحد بخلاف غيره اي غير ما هو مشتق وليس برافع لظاهر سواء كان ذلك
الغير جامدا غير مشتق او مشتقا رافعا له فانه لا يلزمه المطابقة للمبتداء على
التفصيل في الاول نحو الكلمة لفظ فان لفظا جامد لفظا لانه مصدر وان كان

هنا مشتقا بمعنى فلا توجب مطابقته تغليبا لجانب اللفظ في الاحكام اللفظية ولذا
صح بدون التاء مع تانيث المبتداء وان كان متحملا الضمير لكونه بمعنى المشتق اي الملفوظ
كائن والثاني نحو هند قائم ابوها فان قائما وان كان مشتقا لكنه رافع بظاهر هو
ابوها فلم يكن مطابقا له لا للمبتداء لخلوه عن ضميره هذا هو القياس وقد يخالف
لتاويل او نكتة فيؤنث خبر المذكر وبالعكس اعتبارا للمرادف نحو كف مخضوب
بتاويل عضو او لتذكير اللفظ وكتابه صحيفة بتاويل صحيفة ويجمع خبر المفرد او المثنى
اذا كان بمعنى الجمع نحو القوم او الفوج ان على المؤمن على قوله ثم خصمان اختصموا ويفرد
خبر المثنى او الجمع لوحدة اعتبارية ونحوها كقوله الا ان خيرا في المعد رايح والفرع
بعضهم فقال وداخر مفرد المبتداء اي جمعا وما عن المثنى وهو قد كافيا قطعا
فائدة المجهول بشيء عند السامع في اعتقاد المتكلم اي الذي يعتقد
المتكلم السامع جاهلا بنسبته للشيء المعلوم له يجعل ذلك المجهول خبرا لذلك الشيء
المعلوم ويوخر عنه ويجعل ذلك الشيء المعلوم مبتداء ويقدم ولا يعدل عن ذلك في الغالب
مبتدا او يقدم ويوخر عنه ويجعل ذلك الشيء المعلوم لان حق المبتداء ان يكون

اعرف

اعرف من الخبر تحقيقا وضع الخبر التاخير والافادة وهي انما تحصل بالاخبار بمجهول السامع فمن
لم يعرف زيدا مثلا باسمه وشخصه ولم يعرف انه اخوه واريد افادة ذلك زيد
اخوك ومن لم يعرف ان له اخا على الاجمال ولم يعرف اسمه واريد افادته له اخوك
زيد فلو عكس في الصورتين لم يفد الكلام للسامع فائدة معتدا بها لجهله بالمحكوم عليه
وهذا معنى ما قاله ابن الخباز ان قولك زيد اخوك تعريف للقرابة واخوك
زيد تعريف للاسم فالمبتداء هو المقدم في الصورتين على اصله وكذا يجب تقديمه
اذا كانا معرفتين نحو الله ربنا او نكرتين صالحتين للابتداء نحو افضل منك افضل
منك او كان الخبر فعلا له نحو زيد قام اذ لو اخر ايضا التبس بالخبر في الاولين وبالفاعل
في الثالث فلو كان الخبر نكرة غير صالحة للابتداء نحو خز ثوبك جاز تقديمه للامن
من اللبس فصل قد يدخل على المبتداء والخبر افعال وحروف تعمل فيهما فتجعل المبتداء
اسما لها والخبر خبرا لها وتسمى هذه النواسخ لنسخها حكم المبتداء والخبر وهي خمسة
انواع ومن النواسخ ما يجعلهما مفعولين كافعال القلوب وذكرها المص في حديقة
الافعال ولو سوى الانواع واقتصر هنا على الحروف و الافعال النواسخ كلها

كلها على حقيقة الافعال كان اولى لان البحث عنها هناك بالذات وهنا بالتبع
الاول افعال الناقصة وسميت ناقصة لانها لا تستقل بمرفوعها كلاما تاما بخلاف
غيرها وقيل لانها لا تدل على الحدث وهو مردود والمشهور المتفق على عده منها
ثلثة عشر فعلا كان لثبوت خبرها لاسمها ماضيا مستمرا او نحو كان الله عليما
وكان زيد جاهلا فعلم وقد تزاد للتاكيد عن الحدث بحضر الامر كان لئلا يتوهم انه منسلخا م
اخبار عن الحال والزائدة لا تستدعي اسما ولا خبرا وبينهما حرف الجر كقوله على
كان المسومة العراب كانها لانسلاخها عن الحدث انسلخت عن الفعلية وصار
لانتقال اسمها الى الخبر كصار زيد عالما والخمر خلا واصبح وامسى واضحى
لثبوت الخبر للاسم في الصبح والمساء والضحى والحق الفراء بها اسحر وافجر واظهر
للثبوت في السحر والفجر والظهر وظل وبات لثبوت خبرها للاسم نهارا او ليلا
قيل وتجي هذه الخمسة بمعنى صار منسلخة عن الازمنة المفهومة من موادها نحو فاصبحتم
بنعمته اخوانا وظل وجهه مسودا وليس لنفي الخبر عن الاسم في الحال عند الاكثر
ومطلقا عند سيبويه وجمع الاندلسي بين القولين بانه مع القرينة بحسبها فتكون
للحال

للحال وغيرها وهو معناه سيبويه وبدونها للحال فقط كالايجاب وهو مراد الاكثر وما
زال لثبوت الخبر للاسم دائما منذ اول زمان اتصافه به نحو ما زال زيد اميرا او مضارعه يزال
لا يزيل ولا يزول وما برح وما انفك وما فتئ بمعنى ما زال ويشترط في هذه الاربعة تقدم نفي
جرى او دعائي ولو بغير ما او تقديرا نحو لا زال زيد عالما ولا تزال ذاكرا ولن نبرح عليه
عاكفين وقوله لا زال منهلا بجرعائك القطر وبعضهم الحق بها ما ونى وما دام بمعناها
وشرطها ان لا مضارع لها من ونى وريم وتكونان تامتين بمعنى فتر وحاول ومضارع رام في
يروم وما دام لتوقيت حكم الجملة السابقة بمدة ثبوت خبرها لاسمها فلا يقع الا بعد كلام
تام وما مصدرية ظرفية تناول بزمان مضاف الى مصدر فعل بعدها كقم ما دمت قائما اي مدة
دوام قيامك او غير ظرفية نحو عجبت مما دمت محسنا اي من دوام احسانك وامن مدته
وعملها اي عمل هذه الافعال رفع الاسم ونصب الخبر عند البصرية على اسميتها وخبريتها
والكوفية رفعوا بقاء الاول على رفعه السابق بالابتداء وانتصاب الثاني بالحالية
والحق هو الاول وقد يرتفعان بعد كان باضمار الاسم ضميرا للشان وكون الجملة خبرا

وتسمى كان انشائية نحو كان زيد قائم ويجوز في الكل اي كل هذه الافعال توسط الخبر بوقوعه
بينها وبين الاسم مع الامن من اللبس كقوله تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين وشهد
بمنعه نفاة النحاة ومنعه قوم في ليس وابن معطي في ما دام فان خيف الالتباس وجب
تاخير الخبر اتفاقا كصار عدوي صديقي ويجوز في هذه الافعال سوى الخمسة الاواخر المبدوءة
بما تقدمهم اي الخبر عليها خلافا للجرمي في ليس وانما امتنع في الخمسة لمنع ما المصدرية
الموصول الحرفي في الخبر والنافية في البواقي من تقدم معمول الصلة او المنفي عليهما
ويجوز فيما عدا فتئ وليس وما زال اي في العشرة الباقية ان تكون تامة برفعها مستغنية
عن الخبر فيراد بكان حصل وصار انتقل واصبح وامسى واضحى دخل في الصباح والمساء
والضحى وظل طال وبات نام ليلا وبرح لم يذهب وما انفك ما انفصل وما دام ونحو بقي
كقوله تعالى ما دامت السموات والارض اي بقيت وما يتصرف منها اي من مواد هذه الافعال
فعلا كان ام اسما مشتقا منها كالصفات ام غيرها كالمصدر يعمل عملها نحو كونوا حجارة
ويكون المولى موليا وزيد كان عالما واعجبني كونه معتزلا لكن لم يتصرف ليس اصلا
ولم يستعمل من البواقي اسم المفعول والفعل المجهول ومن الخمسة الاواخر فعل الامر

والمصدر ايضا

والمصدر ايضا مثلنا الاولى تختص كان من بين اخواتها بجواز حذف نون مضارعها
المجزوم للتخفيف تشبيها لها بحروف العلة نحو قوله تعالى ولم اك بغيا اصله اكون فلما سكنت
النون جزما حذفت الواو لالتقاء الساكنين فلا غير جهته والنون تخفيفا لكنها لا تحذف
مطلقا بل بشرط عدم اتصاله اي مضارع كان او نونه بضمير نصب اي منصوب ولا بحرف
ساكن من كلمة اخرى ومن ثم لم يجز حذف نونه في نحو ان يكنه لاتصاله بالضمير المنصوب
والضمائر ترد الكلمات الى اصولها المستعملة وانما حذف مع المستتر لانه لخفائه كالمعدوم
ولا في نحو قوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم لاتصاله بالساكن وهو اللام اذ يجب تحريك
النون دفعا لالتقاء الساكنين ولا الحذف لتقويها بالحركة وانتفاء مشابهتها بحرف
العلة ولاختصاص ذلك بالمجزوم كان حذف الكلمة في الحقيقة من عمل الجازم ونسبه وفيه الفرق
فقلت يا كاملا في النحو والصرف يا جازم مستقبلا بحرف او اسقط الاعراب بالجزم
مع حذف حرف منه بعد حرف والثانية كثر حذف كان ناقصة وحدها او مع اسمها بعد
ان ولو الشرطيتين كقوله قد قيل ما قيل ان صدقا وان كذبا اي ان كان المقول صدقا
وان كان كذبا والصليبين كقوله لا يا من الدهر ذو بغي ولو ملكا اي لو كان الباغي ملكا

وإذا تمهد ذلك فاعلم ان لك في المفرد الواقع بعد ان ولو بعد حذف كان في نحو الناس
مجزيون باعمالهم ان خيرًا فخيرٌ وان شرًا فشرٌ اربعة اوجه نصب الاول وهو ما بعد
ان ولو بخبريته لكان المقدرة مع اسمها ورفع الثاني وهو ما بعد الفاء الواقعة صلة
الجزاء بتقدير مبتدا اي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خيرٌ وان كان عملهم شرًا فجزاؤهم شرٌ
ورفعهما فالاول اسم كان المقدرة مع خبرها والثاني خبر مبتدا مقدرا اي ان كان
لهم او عندهم او في عملهم خيرٌ فجزاؤهم خيرٌ ونصبهما فالاول خبر كان المقدرة مع اسمها اي ان
كان عملهم خيرا فجزاؤه ان خيرا او فيكون جزاؤهم خيرا وعكس الاول اي رفع الاول فيكون
اسما لكان المقدرة مع خبرها ونصب الثاني بالمفعولية لفعل مقدر او الخبرية ليكون
المقدرة مع اسمها اي ان كان في عملهم خير فيجزون خيرا او فيكون جزاؤهم خيرًا والوجه
الاول اقوى لان حذف كان وحدها او مع اسمها بعد ان ولو كثير شايع كما
عرفت وكذا حذف المبتدا بعد فاء الجزاء كقوله تعالى من عمل صالحا فلنفسه اي فعمله
لنفسه ومن اساء فعليها اي فاساءته عليها وان تخالطوهم فاخوانكم اي فهم
اخوانكم والاخير اضعف لقلة حذف كان مع خبرها وحذف الفعل الناصب او يكون مع

اسمها

اسمها بعد فاء الجزاء فانه جايز بدليل قولهم انا افعل كذا ان لا معينا ولا مفسدا علي
اي ان لا تكن معينا فلا تكن مفسدا علي لكنه قليل ليس بمثابة حذف كان بعد ان ولو و
الوجهان المتوسطان بين الاول والاخير متوسطان في القوة والضعف لاشتمال كل منهما
على امرين احدهما كثير وهو في الثاني حذف المبتدا بعد الفاء وفي الثالث حذف كان واسمها
بعد ان وثانيهما قليل وهو في الثاني حذف كان مع خبرها وفي الثالث حذف الفعل الناصب
او يكون مع اسمها بعد الفاء الثاني من النواسخ الاحرف المشبهة بالفعل معنى لانها بمعنى
حققت واستدركت وشبهت وتمنيت وترجيت ولفظا لبنائها على ثلثة او اكثر وعملا
لانها ترفع وتنصب كالفعل الا انها لما كانت فروعا عملت عمله الفرعي وهو تقديم المعمول
المنصوب على المرفوع وهي ستة إنّ بالكسر والتشديد للتحقيق والتوكيد وأنّ بالفتح
كذلك وهي مصدرية تاول بمعمولها بالمصدر ولذا تقع هي مع معموليها موقع المفرد نحو اعجبني انك
قائم اي قيامك وعلمت انك زيد اي كونك زيدا ولكنّ مشددة للاستدراك
ودفع توهم خلاف المراد كجاء زيد لكن بكرا لم يجئ كانه توهم مجيء بكر من مجيء زيد فدفع بها
ولذا لا يحسن ذلك الكلام الا مع رابط بينهما موهم لذلك ويجب تناقض الحكمين فيمتنع لكن بني

بين متحيّن وكأنّ مشددة للتشبيه نحو كأنه اسدا والظن كقوله تعالى عن مصر كأنه
هو وليت للتمني وهو محبة امر مستحيل او ممكن غير متوقع نحو ليت الشباب يعود ولست المحسن
المسيء ولعل للتوقع ممكن رجوا وخوفا نحو لعلك جى او رقيبني وعملها عكس عمل كان
نصب الاسم ورفع الخبر ولا يتقدم احد معموليها عليها مطلقا ظرفا كان ام غيره لضعفها
عملا ولا خبرها على اسمها لان تقديم المرفوع وظيفة الفعل وعمله الاصلي وهي لا تعمل
الا عمله الفرعي للفرعية كما مر الا اذا كان الخبر ظرفا او شبهه اي جارا او مجرورا لتوسعهم
فيهما بما لا يتوسع في غيرهما فيتقدم الخبر جوازا ان في الدار او عندك زيدا ووجوبا
اذا كان في الاسم لام الابتداء نحو ان في ذلك لعبرة اذ لو قدم الاسم لزم لام الابتداء
لان وهو ممتنع لانهما حرفا توكيد ويمتنع اجتماع حرفين لمعنى واحد نص عليه الشيخ
وغيره او الا اذا كان في احدهما معنى زائد نحو لقد سمع الله لان قد تفيد التقريب
وتوقع المخاطب ايضا والا ان حزب الله هم الغالبون فان الا تفيد التنبيه ايضا
وقد تلحقها ما الزائدة الكافة فتكفها وتمنعها عن العمل فلا تختص بالاسم نحو انما زيد
قائم وانما قام زيد ويفيد ان المكسورة بالاتفاق والمفتوحة ايضا عند بعضهم الحصر على

معنى

معنى ما النافية والا ويتأخر المحصور فيه يقال انما ضرب زيد بكرا اي ما ضرب زيد الا
بكرا والمصدرية ان حل في محل ان ومعموليها لوقوعها موقع مفرد كمبتداء او فاعل او مفعول
فتحت همزتها كما مر والا يحل المصدر محلها مع معموليها كسرت همزتها للفرق وان جاز الامران
الحلول لتنزيلها منزلة المفرد وعدمه جاز الامران فتح الهمزة وكسرها فهنا اقسام الاول
ما يجب فتح همزته لوقوعه محل مصدر فاعل نحو قوله تعالى او لم يكفهم انا انزلنا او اى انزلنا
او نائب عنه او مفعول لغير القول نحو علمت انك قائم او مبتداء لغير القول نحو
من فضلك انك جواد او مخبر به عن مبتداء ليس بقول ولا صادق عليه خبر ان نحو
اعتقادي انك   او مجرور بحرف او اضافة كقوله تعالى ذلك بان الله هو الحق ومثل ما انكم
تنطقون او تابع لشيء مما ذكر كاعجبني فضلك وانك محسن والثاني ما يجب كسر همزته
لامتناع حلول المصدر محله بوقوعه محكيا للقول نحو قال اني عبد الله وقيل انك قائم
او مبتدأة نحو انا انزلناه في ليلة القدر او صلة او صفة او خبرا لاسم عين كقوله
واتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة وجاء رجل انه وزيد انه حكيم
وحالا كقلت واني ضيفكم او جوابا لقسم كقوله والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين

او مضافا اليه ما لا يضاف الا الى المفرد لان ان المفتوحة ومعموليها بحكم المفرد كجلست اذ انك
جالس او يكون خبرا واللام نحو والله يعلم انك لرسوله والثالث ما يجوز فيه الامران
بوقوعه جزاء عن قول ومعمول اله نحو اول قولي اني احمد الله فالفتح على المصدرية القول
والكسر على كونه بمعنى القول او واقعا بعد اذ الفجائية او فاء الجزاء كظننته جاهلا
فاذا انه عالم وان جئتني فاني مكرم فالفتح على انه ما دل بمصدر هو مبتدا حذف خبره
والكسر على الحكاية ثم المشهور ان المفتوحة كلمة مستقلة بالوضع وقال سيبويه هي فرع
المكسورة وهو مختار قوم محققين والفتح عندهم اعتقب الكسرة لوجود مقتضيه فانه مقتضية
الاعراب حتى سماه سيبويه وبعض القدما عملا لذلك المقتضي وبالجملة لا اشتهر في مشابهة
للاعراب في حقيقته بمقتضى بعد علم وان خالف حقيقة والفرق بعضهم فقال اي حرف
و[illegible] عامل اعراب [illegible] تقول انك عالم بالكسر فاذا جئت بعامل فتحت
كعلمت انك او بانك عالم فالفتح اثر العامل ثم قد عرفت انه ان دخل على خبرها لام الابتداء
بطل تاثير العامل فتكسر لانها لا تدخل على خبر ان المفتوحة فتقول علمت انك لعالم
واللام هذه لها الصدر لانها للابتداء لكنها في باب ان اخرت عن تقديم فانها في الاصل

كانت

كانت داخلة على ان فكرهوا اجتماع اداتي توكيد في مفتتح الكلام فاخروا اللام الى الخبر
ليفصل الاسم بينهما فهي في باب ان مصدرة في الاصل وغير مصدرة في اللفظ بوقوعها بين عامل
ومعموله وفيه الغرض فمتى كان احرف ان سقط وعمل لم على العامل ما بطلان صدرها ولكن
ليس صدرا فله تقدم وتاخر وصفان فاذا فتح ان عمل العامل كما عرفت واللام تبطله
وهي صدر في الاصل حشو في اللفظ والعطف على اسم هذه الاحرف الستة منصوب على الاصل
في التوابع سواء تاخر عن الخبر او تقدمه نحو ان زيدا قائم وبكرا قاعد وان زيدا
وبكرا فاضلان ويختص ان وان ولكن بوجه اي يجوز رفع المعطوف على اسمائها
حملا على محلها وهو الابتداء بشرط مضي الخبر وتقدمه على المعطوف والمنع كما عليه
المحققون قوي [illegible] ماول كما سيأتي في [illegible] استعملت هذه الستة حروفا كما مر
وعلى وجوه اخر نحو ان بالفتح لغة في لعل بحذف اللام الاولى وقلب الاخرى نونا في
والعين همزة نحو ايت السوق انك تشتري شيئا اي لعلك وفعلا ماضيا للواحد مذكر
من الانين واسما مصدر بمعنى الانين نحو ان زيد ان بكر وان بالكسر فعلا ماضيا
مجهولا للواحد من الانين على لغة من كسر الفاء من مجهول حب ورد تشبيها بقيل وبيع

او معلوما لجماعة الاناث من ان بمعنى تعب او قرب و فعل امر من اه لتركبن و فعل امر مؤكدة بالنون
الثقيلة للواحدة من وأى بأى كن من وعد بعد اصله اين حذفت الياء لالتقاء الساكنين
وان كان على حرف لانه محتاج للابقاء لا بوصف كما من ان النافية وانا ضمير المتكلم نحو ان
قائم اصله ان انا قائم حذفت همزة انا اعتباطا والقيت للوصل وكتب مركبا من لاء النافية
للجنس وكن بالفتح على انه اسم لا وكن الشيء حسن وعداه نحو لكن رجل هنا وهو من لكن
المخففة وانا ضمير المتكلم نحو لكنا هو الله ربي اي لكن انا وكان فعلا ماضيا معلوما
للاناث مركبا من الكاف للجارة وان وليت مصدر بمعنى الصرف والحبس والنقص
نحو كهن ليست زيد بكرا ولعله مركبا من لام التوكيد وعلى فعلا ماضيا من
علا اذا مرض او شرب ثم نعلل لها حق وعلة اذا سقاه كذلك الثالث من النواسخ
ما ولا النافيتان المشبهتان بليس لانها ناقصة نفيا وجودا او هما تعملان عند الحجازيين
عملها اي عمل ليس رفع الاسم ونصب الخبر وما تستحق حجازية لاختصاص اعمالها
بلغتهم فان تميما يهملونها قيل وهو القياس اذ الحرف ان اختص بالاسم كحرف الجر
او بالفعل كنواصبه وجوازمه استحق العمل فيما اختص به والا لم يستحق عملا كحرف

لحرف الاستفهام

لحرف الاستفهام ولذا لم يعملها الحجازيون الا بشرط بقاء النفي اذ به تشبهان بليس فلو
انتقض نفيهما للخبر بالا اوجب اهمالهما نحو وما محمد الا رسول ولا يضر انتقاضه بالنسبة الى معمول
الخبر نحو ما زيد معطيا الا درهما وتأخر الخبر عن الاسم فلو تقدم اهملتا نحو ما في الدار
احد وتأخر معمول الخبر ايضا عن الاسم لان امتناع تقدمه يستلزم امتناع تقدم معموله
بالاولوية ويشترط في عمل ما خاصة عدم زيادة ان الزائدة معها فلا تزاد مع ليس فلو
زيدت معها اهملت كقوله وما انا طبا جبن ولكن يشترط في عمل لا خاصة تنكير معموليها
نحو لا رجل خيرا منك فلا تعمل مع معرفة او معرفتين نحو لا زيد خير منك او خير انا
وان لحقتها اي لا هذه التاء لتانيث الاسم او مبالغة النفي وقلت لات بفتح
التاء على المشهور او بالضم او الكسر واختصت بالاحيان المضافة الى النكرات فلا
تعمل على غيرها ويجب حذف احد معموليها والاكثر حذف اسمها وقل حذف الخبر نحو
قوله تعالى ولات حين مناص وقرئ مشهورا بنصب حين على خبرية بحذف الاسم
اي لات الحين حين مناص وشاذا برفعه على اسميته بحذف الخبر اي لات حين
مناص حاصلا لهم ولات هذه جاءت حرفا كما مر وفعلا ماضيا لانه يلته ويلوته ليتا

اذا اسم وحرف ولات مثلث اذا نقض واسما الصنم وهو ع مخفف لات به تشديد
التاء اسم فاعل من لت يليت الرابع من النواسخ لا النافية للجنس اي جنس اسمها
المتصف بالخبر انها بنفي الاتصاف او نفي اصل الجنس وهي تمتاز عن لا بمعنى ليس معنى وعملا
لان تلك لنفي الواحد لا الجنس الا فيما شذ وعملها كليس وهذه تنفي الجنس ابدا او تعمل
عمل ان نصب الاسم ورفع الخبر بشرط عدم دخول جار عليها سواء كان حرفا ام مضافا
والا فالعمل للجار نحو جاء بلا زاد وغضبت من لا شيء وهو ابن لا شيء فان كان اسمها
منكرا مضافا لنكرة او شبيها بالمضاف وهو ما تم به ما يليه ويحتاج اليه لفظا ومعنى نصب
اتفاقا نحو لا غلام رجل او لا مشتريا ابوه او لا طالعا جبلا او خيرا منك او لا ثلثة
وثلثين عندي وان لم يكن اسمها مضافا ولا شبيها به بني على ما اي حركة او حرف كان
ينصب به قبل دخول لا عليه فبني على الفتح مفردا او جمعا مكسرا مطلقا نحو لا رجل
او رجال او احمر او مساجد وعلى الياء مثنى او جمعا سالما مذكرا نحو لا رجلين
حاضران ولا مسلمين حاضرون وعلى الكسر جمعا سالما مؤنثا بلا تنوين في المشهور وقيل
معه وقيل على الفتح بدونه ويشترط في اسم لا تنكيره ليكون نصا في العموم لكونه نكرة

منفية

[illegible]

منفية فيحصل نفي الجنس ويجب تنكير الخبر ايضا اذ لا يخبر بمعرفة فلو كان اسمها معرفة
نحو لا زيد اي لا مسمى به ولا ابا حسن اي لا حلال او مثله ويشترط ايضا مباشرتها
اي اتصالها لها فلا تعمل فيه مفصولا لضعفها فان عرف الاسم لفظا ومعنى او فصلتهما
او عرف وفصل اهملت لا وجوبا فيرتفع ما بعدها بالابتداء والخبرية وكررت جبرا
لضعفها بالاهمال فالمعرف نحو لا زيد في الدار ولا عمرو مع عدم التاويل بالنكرة
والمفصول مثل لا في الدار رجل ولا امراة ولم يذكر مثال المعرف المفصول لسهولة حصوله
باخذ لا مع الفاصل من المثال الثاني واسمها من الاول نحو لا في الدار زيد ولا عمرو
مع عدم تاويل وجوز اهمالها مع شروط الاعمال ايضا فيجب تكريرها ايضا خلافا لبعض
وفي الارتشاف شرط حتم عملها ان لا تكرر والا جاز الغاؤها واعمالها وان يراد بها
خلوص النفي العام والا لم تعمل الا عمل ليس او تلغى فيرتفع تاليها بالابتداء وان
وعليها تحمل النفي العام ونفي الوحدة ونفي الوصف وان يليها اسمها فلا تعمل مفصولة
فالمراد بعضهم ان لا تقع بين عامل ومعمول كجئت بلا زاد وان لا تدخل على معرفة وقال
تبصرة لك في نحو لا حول ولا قوة الا بالله مما كررت فيه لا على منكرين خمسة اوجه فتحهما

على الاصل فلا لنفي الجنس في الموضعين والمنكران اسماها مبنيان على الفتح بتقدير خبرين فالعطف
بين الجملتين او خبر واحد فالكلام جملة واحدة والعطف بين الجملتين او خبر فالكلام جملة
واحدة والعطف لمفرد على مثله والنحويون توارد عاملين عليه لانهما لتماثلهما كالواحد
وبرفعهما بالابتداء واهمال لا لاجواز او على الاعمال اعمال لا كليس فالمرفوعان اسمان
بحذف خبر او خبرين فان رفعت احدهما بالابتداء والاخر بلا العاملة عمل ليس تعين تعدد
الخبر ومع فتح الاول على الاسمية وجعل لا الاولى نافية للجنس ورفع الثاني بجعل الثانية
مهملة او زائدة للتوكيد والرفع بالعطف على الاول باعتبار المحل وهو الابتداء
فيتعدد الخبران في المشهور وواحد عند سيبويه او باعمال الثانية كليس بتقدير خبرين
مرفوع للاول ومنصوب للثاني وعكس الثالث فتح الثاني على الاصل ورفع الاول
على اعمال الاولى كليس فالاول اسمها فيتعدد خبران او على الغائها فالاول ابتداء
وفي الخبر القولان وفتح الاول بالاولى ونصب الثاني بزيادة الثانية بالعطف على الاول
حملا على لفظه ويجوز تقدير خبر واحد وكان مقتضى القياس الحمل على اعرابه المحل
دون بنائه اللفظي كما هو قياس توابع سائر المبنيات لكن خولف هنا لمشابهة هذا الفتح

الناشئ

فتحهما على ان يكون لا لنفي الجنس ويركب مع اسمه ١٢

ورفعهما بان يكون لا مشابها بليس او ملغى مكررا لا مع اسمه ١٢

فتح الاول بكون لا لنفي الجنس ورفع الثاني اما شابه بليس او ملغى بالتكرار ومابعده شبهه او زائدة ومابعده معطوف على محله لا مع اسمه ١٢

رفع اول لشبه بليس او زائدة ومابعده مبتدا وفتح الثاني بما تركيبه مع اسمه

فتح الاول بما تركيب ونصب الثاني عطفه على حول بعده لا زائدة مجموع لا مع اسمه ١٢

البناء فالمتبوع النصب الاعرابي لان فتح اسم لا وليس وضعيا كفتح اين ونحوه بل حادث متجدد
لا هو كالاعراب ولا كالعامل ولذا اعتبر في توابع المنادى المبني ايضا لفظه كما يأتي الخامس
من النواسخ افعال المقاربة سميت بها وضعت لتدل على اعتقاد المتكلم قرب ثبوت خبرها لاسمها
واقعا او رجاء او نظرا الى شروع الاسم في الخبر وهي كاد وكرب بفتح الراء وكسرها واوشك
وهذه ثلثة لدنو الخبر وقرب حصوله في الواقع وعسى لترجيه رجائه اي رجاء حصوله وانشاء
وطفق بفتح الفاء وكسرها لقرب نسبته للاسم للشروع فيه اي شروع الاسم في الخبر وطفق
خاص بالاثبات فلا يجوز ما طفق وتعمل هذه الافعال عمل كان برفع الاسم ونصب الخبر
ولاطرادها ابدا جملة فعلية مبدوءة بمضارع كعسى او كائنة بمعنى وجاء خبرها في الشعر
خاصة مفردا كقوله فابت الى فهم وما كدت آئبا وقوله لا تكثرن اني عسيت صائما وقد
يأول شقيه بما كدت اكون آئبا وعسيت ان اكون صائما كما في قوله فطفق مسحا
اي يمسح مسحا ويغلب في المضارع المتصل في خبر الاولى كاد وكرب تجرده عن ان الناصبة
المصدرية نحو قوله ثم وما كادوا يفعلون وقل اقترانه بها ويغلب في المضارع في خبر الاولى عسى
واوشك اقترانه بها اي بان نحو قوله تعالى عسى ربكم ان يرحمكم وقل تجرده عنها

وهو ان الناقصة في جزء الآخرين انشاء وطفق ممتنعة نحو طفق زيد يكتب ولا فرق بينها
المفتوحة بأن والمجرد منها في كونهما منصوبين محلا بالخبرية في المشهور وعن سيبويه أن نصب الاول
بالمفعولية او نزع الخافض فعسى زيد ان يقوم معناه قارب القيام او قرب منه لا بالخبرية
والا لزم الاخبار بالحدث عن الذات وهو ممتنع واجيب بانه كزيد عدل في المبالغة
او التأويل بالمشتق او بتقدير مضاف ومنهم من فرق بين المصدر الصريح والمؤول فأجاز
الاخبار عن الذات بالثاني دون الاول وقيل ان زائد وهو تعسف وعسى وانشأ
وكرب لا تعمل الا ماضية فهي ملازمة للمضي دون البواقي وذلك لانه جاء كاد
ويوشك وطفق ايضا لقوله ثم يكاد بينهما يضيء وقوله يوشك من فر من
منيته في بعض غراته يواقعها وقولك طفق زيد يقوم تتمة يختص عسى واوشك
من بين هذه الافعال باستغنائهما عن الخبر اذا كان الاسم جملة في نحو عسى ان يقوم زيد
فتكونان تامتين لتمامهما بالمرفوع وجعله منه الاكثرون فضيتين سدت الجملة مسد
معموليها عند ابن مالك اذا قلت زيد عسى ان يقوم بتقديم زيد فلك فيه وجهان
احدهما اعمالها اي عسى في ضمير زيد فهو اسمها فما بعدها من الجملة الفعلية خبرها او عسى

ومعمولها

ومعمولها خبر لزيد ويمكن اجراء هذا الوجه في صورة تأخير زيد ايضا بجعله مبتدأ مؤخرا
واعمال عسى في ضميره لتقدمه رتبة وهي ومعمولها خبره مقدم وثانيهما تفريغها عنه اي تجريد عسى
عن ضمير زيد فما بعدها من الجملة الفعلية مرفوع محلا واسم لها مغن اياها عن الخبر كما
في صورة تأخير زيد ولا اختلاف في المعنى ويظهر اثر ذلك الاختلاف في اللفظ بحسب التأنيث
والتثنية والجمع في عسى واوشك على وفق الظاهر ففي الوجه الاول تقول هند عست ان تقوم
والهندان عستا ان تقوما والهندات عسين ان يقمن وزيد عسى ان يقوم والزيدان
عسيا ان يقوما والزيدون عسوا ان يقوموا لان الاسم على هذا الوجه ضمير المبتدأ
فلا بد من مطابقتهما كما ذكر وتقول على الوجه الثاني عسى مفردا مذكرا في الجميع سواء
كان المبتدأ مذكرا او مؤنثا مفردا ام غيره لعدم ضمير له في عسى وهذا افصح وعليه
التنزيل قال تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء
ان يكن خيرا منهن تنبيهان الاول جاء في هذه الافعال تامة ايضا نحو كاده بمعنى
اراده وكاد سفينة يكود جاد وكاد يكيد كيدا مكر وكرب ضربه والدلو شد الحبل في وسطه
واوشك اسرع اسرّ كوا شك وعسا زيد صوا كبر والشيء غلظ وبيس والليل

اشتدت ظلمته وانشاه احدثه ومنه نشئ السحاب بدا ارتفاعه ثم والانسلاخ خروج الشي
لما ليس بخبر فانه يوجد ويحدث معناه بلفظه وطفق الموضع لحنه وبراده وصل اليه
واطفقه اتبعه والمشهور ان نفي كاد اثبات لخبره واثباته نفي له قال صاحب القاموس
كاد يفعل قارب ولم يفعل ثم قال هي مجردة تنبئ عن نفي الفعل ومقرونة بالجحد تنبئ عن
وقوعه والغرض المروي بقوله انحوي هذا العصر ماهي لفظة جرت بلساني جرهم وثمود اذا
واذا استعملت في صورة الجحد استوا اثبتت مقام جحود وحلم ابن مالك
بكاد فقال نعم هي كاد الي ان يرد للجحد فتاتي لاثبات ونفي وردها ومع عكسها
ماكاد ان يرد الجحد بجحودها ما العلم غير بعيد وقال غيره وقال وفي انه ابن الوردي
الا ان هذا اللغز فيه زاد واضح والاصح كاد غير بعيد اذا قلت ماكادوا يرون
فعذروا او لكنه من بعد غير بعيد وان قلت قد كادوا يرون فمارا او انحذه
ولا يصح به تعبد والحق ان خبرها منفي ابدا لانه خبره مع اثباتها الا ان الاقتصار
على الاخبار بقرينة يؤذن بخبر وقائم النوع الثاني من المعربات ما يرد منصوبا لم
لا غير وهو ثمانية الاول المفعول به وضمير عايد الى ال الموصولة اي الذي فعل به الفعل

وهو الفضلة

وهو الفضلة الزائدة على ركني الكلام او عمدتيه المسند والمسند اليه فيشمل جميع المنصوبات
وخرج عن المحدود بقوله الواقع عليه الفعل او شبهه فالمراد اعم من الفعل الاصطلاحي واللغوي
كنظائره الاتية ومعنى وقوعه عليه تعلقه به بلا واسطة حرف جر كضربت زيدا وهو ضارب
بكرا وكرهت ضربه اياه واما المجرور في مررت به فمفعول به بالواسطة والكلام هنا
فيما يرد منصوبا لا غير ولم يخالف المدخل بدا نحو انا زيد ضربته لانه مبتدأ فليس فضلة
وان كان مفعولا به معنى والاصل الراجح فيه في المفعول به تاخره عنه اي عن الفعل
لانه معموله وعن فاعله لانه فضلة والفاعل عمدة الا مع موجب او مانع كما ياتي وقد يتقدم
المفعول به على فعله جوازا لافادة الحصر في المفعول كزيدا ضربت اي لا غيره مطلقا او النفي
ظن المخاطب انه المضروب وحده او مع زيد او تردد بينهما والاول حصر حقيقي والثاني بعده
اضافي قلبا او افرادا او تعيينا ووجوبا للزومه اي المفعول به الصدر كاسماء الاستفهام
والشرط وما اضيف اليها نحو من ضربت وغلام من ضربت ومن تضرب اضربه ومن تزره
ازره ويحذف عامله جوازا لقرينة حصول معناه كقولك زيدا لمن قال من اضرب او اعطي
اي اضرب او اعطي وخيرا لحاكي رؤياه اي ليسعديك خيرا لمن قطع كلامه اي اذكر وكلمة لمن ساق

والهلال لطالبه اى ائت زيدا او هب سؤالك زيد المن فالمنه ايت او اقرب او نحو ذلك كقولك
لمن يذهب الله على من قال ما رايت او لا تزور او تزر احدا اى رايت او ازور وقولك لا
بل زيدا لمن قال الله على اكرم بكرا او وجوبا في التحذير وهو التخويف عن مكروه نحو الاسد الاسد
واياك والاسد واياك من ان تحذر اى اتق او احذر والاغراء وهو الترغيب في
محبوب نحو اخاك اخاك اى الزمه والصلوة والصلاة اى احضرها واقمها والنداء بحرف يا
على وجه سوكيا زيد فان المنادى مفعول لادعو او باب الاشتغال كزيدا ضربته وقد
يستغنى عن المفعول لان المراد بيان وقوع اصل الفعل اى مفعول وقع فيحذف
تنزيلا لعامله المتعدى منزلة اللازم نحو الله يحيى ويميت ويعطي ويمنع اى يفعل
هذه الافعال ومنه اسمعوا واطيعوا وسمعنا واطعنا ومن يظلم منكم نذقه وكتب الله
لاغلبن انا ورسلي والاغلب عدم الحذف كاثرة ومن غير الاغلب قوله تعالى فان لم تفعلوا
وقوله فان لم تفعلوا ولن تفعلوا وقولك ولن هند ولا يحذف لو ناب عن
الفاعل او حصر بالا او انما او حذف عامله وجوبا الا بعد احرف الجواب كنعم في
جواب هل ضربت زيدا وشذ حذف مفعول فعل التعجب كقوله بنا على عمرو وما كان

اصبرا

... فقد ... بمعناه

اصبرا اى اصبرها الثاني من المنصوبات المفعول المطلق وهو مصدر يؤكد عامله اى لا يفيد
امرا زائدا على مفهوم عامله او يؤكده باعتبار تاكيد جزء مفهوم منه مفهوم الحدث
او يبين معه نوعه او عدده ايضا نحو ضربت بالتوكيد دفعا لتوهم السهو او التجوز
او ضرب الامير للنوع او ضربة او ضربتين او ضربات للعدد والمفعول المطلق المؤكد مفرد
دائما فلا يثنى ولا يجمع لحصول غرض التاكيد به فيلغو تثنيته وجمعه وفي النوع خلاف فقيل
بالجواز كضربت ضرب الامير او ضربتاه وهو المشهور وقيل بالمنع واما العدد فلا خلاف
في الجواز فيه كما ينبه عليه بالمثال وقصر الخلاف على النوعي ثم الجمهور اوجبوا كون المفعول
المطلق مطلقا مصدرا وهو مختار المصنف وقيل قد يقع غير مصدر ايضا وعليه خرج
المنصوب في نحو خلق الجان ولبس الشيء ويجب حذف عامله سماعا في نحو سقيا ورعيا
اى سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وقياسا فيما اذا وقع بعد اما تفصيل
الجمل نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء اى تمنون منا او تفدون فداء
وفيما كان مؤكد الجملة صريحة في معناه نحو له على الف درهم اعترافا اى اعترف به
اعترافا فان قولك له على الف صريح في اعترافك به او الجملة محتملة لغير معناه ايضا

هذا اذا لم يعترض جملة بين الحقه وجملة عن

نحو زيد قايم حقا اي احقه حقا فان زيد قايم تحتمل الحقيقة وعدمها كغيره من الاخبار وفيما
موقع الا وانما وضع في موضع خبر اسم ولم يصلح خبرا له نحو ما انت الا سيرا وانما انت سيرا
اي ما انت الا تسير سيرا فلو لم يكن في محل الخبر نحو ان نظن الا ظنا او كان وصلح له
نحو ما شانك الا انك تسير سيرا اي ما شانك الا السير فلم يجب الحذف واذا كان فعل
الجوارح وشبه به اسم بمعناه مذكور مع موصوفه في جملة سابقة نحو مررت به فاذا
له صوت صوت حمار اي يصوت صوته ومنعوا اعمال المصدر المذكور هنا لان عمله فيه مقصور
على ما اذا صح حلول الفعل مع ان محله وهو لا يصح هنا لان ان للاستقبال والمصدر هنا
ماض واجيز نصب الثاني بالحال ليتنور فعد على انه بدل او بيان او نعت بتقدير مثل او تاكيد
لفظي للاول وفيما منع تنكيره نحو لبيك اي لب لك البابين اي اقم لطاعتك اقامة
كثيرة وسعديك اي اسعدك بخدمتي اسعادين اي كثيرا ثم حذفت الزوايد فبقي
لبين وسعدين ثم سقط النون بالاضافة الثاني من المنصوبات المفعول له وهو الاسم
المنصوب بتقدير حرف جار مفيد للتعليل كاللام والباء ومن وفي متعلق بفعل
فعلك ذلك الفعل لتحصيله اي لغرض تحصيل ذلك الاسم بذلك الفعل او لاجل حصوله

قبل الفعل

هذا اذا لم يشابه بعد ويعد ... موقع الا ... لا يكون خبرا او لم يكن ...

هذا اذا لم يشبه ... جملة مشتملة ... بمعناه وصاحبه ...

قبل الفعل او معه نحو ضربته تاديبا اي لتحصيله وقعدت عن الحرب وتركتها جبنا
اي لحصوله قبل الترك او معه ويشترط عند الجمهور لنصبه بحذف الجار كونه مصدرا
متحدا بعامله وقتا وفاعلا بان اتحد وقتهما وفاعلهما كما مر فلو لم يكن كذلك وجب
جره بذكر الجار وامتنع نصبه بحذفه فقد جي باللام وجر بها في نحو قوله تع والارض
وضعها للانام لعدم المصدرية وقولك تهيأت اليوم للسفر غدا لتغاير الوقت وقولك
جئتك لمحبتك اياي لتغاير الفاعل خلافا للشيخ في جعله اتحاد الفاعل غالبا لا شرطا
محتجا بقول امير المؤمنين ع في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة
واستتماما للبلية فان فاعل الانظار هو الله وفاعل الاستحقاق ابليس والاتحاد
جعل استحقاقا حالا من المفعول لان استتماما حالا من الفاعل ويمتنع عطف حال
احدهما على حال الاخر واقول لا يجوز ايضا جعل الاول حالا والثاني مفعولا له
لوجود العاطف نعم يمكن جعله حالا من المفعول باسناد الاستتمام اليه مجازا
للسببية وتاويله بتقدير الارادة كما قالوا في قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا
اي ارادة خوفكم وطمعكم وقيل اي تخويفا وتطميعا ولعله جعله ايضا الى تقدير

الارادة اذ لم يسب مجي الخوف والطمع بمعنى التخويف والتطميع وقيل هما لانه عن المفعول

اي خايفين وطامعين الرابع من المنصوبات المفعول معه وهو الاسم المنصوب المذكور

بعد واو المعية ذكر بعدها لتدل على مصاحبته مع معمول عامله من فعل او شبهه

او معناه واعلم ان ذلك المعمول ام مفعول اخرج بقيد الاسم نحو لا تاكل السمك وتشرب

اللبن وبقيد الشرط لعنه وبالمعية المعطوف وواو المعية اصلها العاطفة كانت

تبع ما بعدها للمعطوف عليه اعرابا وتفيد جمعهما في الحكم مطلقا على المصاحبة او عدمها

فنقلت الى معنى مع لتكون نصا في المصاحبة والتزم نصب ما بعدها فرقا او ابقاء للمحل

المنسوب بقدر الامكان ولا يتقدم المفعول معه على عامله نحو سرت والنيل امثال

المذكور بعد واو المعية لمصاحبته معمول فعل وما لك وزيدا مثال المذكور بعدها

لمصاحبته معمول معنى الفعل فانه بمعنى ما تصنع وزيدا لان الاستفهام بالفعل اولى

وهو بالعمل في الظرف احرى فلما انطلق على طلبه كانا كانها بمعناه وامتنع هذا لك

واياك اخينا ذا لفوات الاستفهام وضعف ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة ثريد

لفوات الظرف مع وجود اقوى الطالبين وهو الاستفهام والاكثر فيهما الرفع بالعطف

او النصب

او النصب بتقدير فعل اي ما تكون وكيف تصنع فحذف الفعل وحده فبرز الفصل ضمير

ومن قبيل الاول ايضا جئت انا وزيدا والفرق ان العطف في المثالين الاولين قبيح

اذ لا يحسن العطف على ضمير المرفوع المتصل الا مع لابين العاطف والمعطوف او

فاصل بين المتعاطفين ولا يجوز العطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار فالمراد بالقبيح

ما يعم الممتنع والعطف في الاخير سائغ جائز بل الافصح للفصل بالمنفصل وفي نحو ضربت

زيدا وعمرا واجب ان الغرض من نقل الواو عن اصلها وهو العطف الى معنى المعية

انما هو النص على المصاحبة وهو لا يتاتى في نحو هذا المثال لان نصب ما بعد الواو

فيه يحتمل ان يكون للعطف على المنصوب فليس نصا في المعية فلا يعدل عن

الاصل وتجويز بعضهم له من الضعف بمكان ولذا ادعى على منعه اجماع اهل اللسان

اعراضا عن خلاف ابن هشام وابي حيان فرعية للاسم بعد الواو خمس حالات

كما مر ورجحانه للاصل كقام زيد وبشر ووجوب المفعول معه لامتناع العطف لفظا صح

وجوب العطف لفظا كما لك وزيدا ومعنى كجاء بكر وطلوع الشمس ورجحانه لقبح

العطف كسرت وزيدا او معنى كقوله تكونوا انتم وبني ابيكم وامتناعهما كقوله

علفتها تبنا وماء باردا عند الفراء والفارسي لانتفاء المشاركة وقصد المعية فهو عندهما

من عطف جملة على جملة بتقدير فعل اى وسقيتها ماءً خلافا لمن جعله من عطف مفرد على مثله
بتأويل العامل اى انلتها ساو ماءً الخامس من المنصوبات المفعول فيه وهو اسم زمان مبهم
او معين او اسم مكان مبهم او اسم بمنزلة احدهما لدلالته على احدهما معناه ولو بعروضها الا بالوضع
منصوب بفعل حصل ذلك الفعل فيه اى في ذلك الاسم بحيث دل اللفظ على وقوعه فيه و الفعل
يعم اللغوى ايضا نحو جئت يوم الجمعة للزمان المعين ودعوت ساعة الاجابة للمبهم و جلست
خلف زيد للمكان المبهم وسرت عشرين يوما او عشرين فرسخا ماهو بمنزلة احدهما لان اسماء
العدد تكتسب من المعدود ظرفيته ومصدريته ومنه المضاف الى احدهما لتعميم او تبعيض كسرت
كل اليوم جميع الفلاة او بعض الليل نصف الفرسخ والمضاف اليه احدهما النائب عنه كجئت
صلوة الفجر اى وقتها وانتظر حلب ناقة اى مقدار زمانه وجلست قريبك او جوارك اى مكانا
وما هو صفة بمعنى كسرت طويلا من الدهر كثيرا من البلاد واما المنصوب في نحو دخلت الدار
فمفعول به لا فيه على الاصح لان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ومعنى الدخول
لا يتم بدون المدخول فيه فيكون مفعولا به ولو كان مفعولا فيه يصح الاستغناء عنه وقال
ابن مالك في شرح العمدة المفعول فيه ما تضمن معنى في باطراد بان لا يختص نصبه على الظرفية

بحدث

بحدث دون اخر وبحال وقوعه غير خبر كصمت يوم الجمعة لجواز صلينا وبعت يوم الجمعة و الصوم
او البيع يوم الجمعة بالنصب حال وما ليس كذلك فليس ظرفا ومفعولا فيه كالدار في دخلت
الدار لان نصبه بمعنى في مختص بالدخول دون غيره من الاحداث فلا يقال جلست الدار
وبحال وقوعه غير خبر الدخول الدار وذلك لان المكان المعين لو نصب بتقدير في التبس بالمفعول به
في نحو بعت الدار بخلاف المكان المبهم والزمان مطلقا كبعت اليوم او ساعة الاجابة
او امامك لوضوح قرينة الظرفية وفي الاوضح لابن هشام ان انتصاب نحو دخلت الدار
وسكنت البيت على التوسع باسقاط الخافض لا على الظرفية اذ لا يطرد تعدى الافعال الى الدار
والبيت على معنى في لا تقول صليت الدار ونمت البيت السادس من المنصوبات المنصوب بنزع
الخافض وهو المفعول به بواسطة حرف جر فقلت وهو الاسم الصريح او المأول به المنصوب
لفظا او تقديرا او محلا بفعل لازم في نفسه او بالنسبة الى ذلك الاسم متعد اليه بتقدير
حرف جر بشرط ان لا يكون مفعولا له او فيه بقرينة المقابلة فانهما منصوبان بنزع الخافض
غير انهما خصا باسم على حدة فرقا ويسمى ايضا المنصوب بالحذف والايصال اذ فيه حذف
الجار وايصال مدخوله بعامله تشبيها له بالمفعول به والعامل القاصر بالمتعدي وجره بالمقدر

ضعيف خاص بالشعر كقوله اشارت كليب كف الاصابع وهو اى المنصوب بالنزع او نصبه به
قياسي مطرد مع أنّ الناصبة للمضارع وأنّ المفتوحة المشبهة بالفعل المؤولتين مع معمولهما
بالمفرد نحو اوعجبتم ان جاءكم ذكر من ربكم اى من ان جاءكم اى من مجيئه بدليل تعدى عجب
بمن وعجبت ان زيدا قائم اى من انه قائم اى من قيامه ومن القياسي المفعول فيه وله لا غير
في المشهور وكذا المصدرية ايضا عند ابن هشام في الاوضح نحو كيلا يكون دولة اى لكيلا
وسماعي في غير الاربعة عندهم والخمسة عنده فلا يتجاوز ذلك الى محل السماع نحو ذهبت
الشام اى اليها وتمرون الديار اى بها قاله ولا تعزموا عقدة النكاح اى عليها وان تسترضعوا
اولادكم اى لهم وقيل ضمن ذهب معنى قصد وعزم واسترضع معنى ... ونوى واوقع
فالنصب بالمفعول به لا بالنزع وقال المص في شرح الاربعين تبعا للشيخ رضي الله عنه ان التضمين
لكونه اكثر ورودا اولى من الحمل على النصب بنزع الخافض التابع من المنصوبات الحال المفردة
وتاتي الجملة الحالية في باب الجمل وهي اى الحال وهو يذكر ويؤنث الصفة اى المشتقة
او ما يوصف به مطلقا فدخل المشتق والجامد والنعت من التوابع والخبر المبينة
للهيئة والهالة على كونها عن ربه نحو خرج مبين الذات كالتمييز في لله دره فارسا فالنعت

في نحو رأيت

في نحو رأيت رجلا ضاحكا ويخرج الخبر في كان زيد عالما فالصواب ان يقال غير نعت ولا خبر
او يقيد الصفة بالفضلة قال ابن يعيش الحال تشبه المفعول في كونها فضلة مستغنى عنها ولذا
استحق النصب وبشرط تنكيرها لانها خبر معنى والغرض منها يحصل مع تنكيرها فيلغو التعريف
والغالب كونها منتقلة كجاء زيد راكبا لان الركوب غير لازم لزيد بل ينتقل الى غيره من
الاحوال مشتقة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وصيغ المبالغة واسماء
المكان والزمان والالة وحكمها المنصوب مقارنة لعاملها زمانا بلا تقدم وتاخر كما في
لتقارن الركوب والمجيء وانما كان ذلك اغلبيا لا كليا لانها قد تكون ثابتة غير منتقلة
قياسا في المؤكدة كزيد ابوك عطوفا وقوله ثم ولى مدبرا وفيما دل العامل على تجدد صاحبها
كخلق الله الزرافة يديها اطول من رجليها وسماعا في غيرها نحو انزل اليكم الكتاب مفصلا
وقد تكون جامدة وهي نوعان اما مخصصة غير مؤولة بالمشتق وهي ثلثة الموصوفة بمشتق
او ما بحكم وتسمى موطئة لانها توطئة لذكر نعتها الذي هو الحال في الحقيقة كجاء زيد رجلا
عالما والمبسطة الدالة على تفصيل صاحبها كبعت الثياب ثوبا بدرهم او درهما والمنبئة
اصل صاحبها او فرعه او نوعه او مقداره كسمي الخاتم فضة والفضة خاتما وهذا بسرا اطيب منه

رطبا وقاسمنا المال اثلاثا ومنه فتم ميقات ربه اربعين ليلة ان لم يكن تضمنا معنى مباد
والا فغير محضة فنا و اعتنق وهي ايضا ثلثة المشبهة بها كقوله وفاحت عنبرا وبدت غزالا
اى طيبة وعيبا والدالة على مفاعلة كبعته يدا بيد اى متقابضين وكلمته فاه الى في اى متشافهين
والدالة على تقسيم او ترتيب كادخلوا رجلا فرجلا اى مترتبين كذلك او رجلا رجلا او رجلين
رجلين او رجالا رجالا او ثلثة ثلثة او رهطا رهطا او مثنى وثلاث اى منقسمين كذلك هذا
هو المشهور ومنهم من اول الجمع والحق ما قاله الشيخ رضي الله عنه وفاقا لابن الحاجب وغيره
ان الحال ما بين الهيئة فكل ما قام بذلك صح كونه حالا فلا حاجة الى تاويل بشيء من الجوامد
اصلا فرع ثم قيل النصب في نحو كلمته فاه الى في بالمفعولية للحال المحذوفة اى جاعلا
وقيل بنزع الخافض اى من فيه الى في اى كلمته وكلمني والمحققون على انه بالحالية والاصل
الرفع بالابتداء بدليل كلامه فوه الى في والظرف خبر ثم لما جعلت الجملة حالية نصب المبتداء
لقيامه مقام الحال كما اعرب نائب المفعول المطلق والمضاف باعرابهما في نحو ضربته سوطا
واسئل القرية وكذا بعته يدا بيد لبيده بيد الا انهم نكروا فيه المبتداء لنيابته عن
النكرة والجر ايضا اتباعا ولم يتصرفوا في النصب لمكان الجار وقال الشيخ رضي الله عنه
تقديره

تقديره ذو يد بذو يد بحذف المضاف اى النقد بالنقد وهو تكلف مستغنى عنه واما
نحو بعنا الثياب ثوبا بدرهم او درهما فتقديره مع الجار ثوب بدرهم فالظرف خبر ومع
الواو ثوب ودرهما فالخبر مقدر والواو بمعنى مع اى كل ثوب مقرون ودرهما على حد قولهم
كل رجل وضيعته فالحال على التحقيق هي الجملة والمنصوب مبتداء مرفوع لا اصل ولم ينسخه
ناسخ وفيه لغز منه قال انا من ضعف العلم في النحو اكشف الناس جهلا ان تكن فيه راسخا
عن اسم صريح مبتداء وهو معرب بنصب ولا يدري لذي النصب ناسخا وقد تكون مقدرة
تخالف زمانها زمان عاملها كجاء زيد امس معه صقر صائدا به غدا اى مقدرا او مريدا
ان يصيد به غدا وصعد المنبر خطيبا اى مريدا لان يخطب عنه فادخلوها خالدين وتجب
تاخرها ان كان صاحبها مجرورا بالاضافة اتفاقا كبدا وجه هند ضاحكة اذ لو تقدمت
فصلت بين المتضايفين او تقدمت عليهما وهي تابع بمعنى للمضاف اليه وكلاهما ممتنعا
او مجرورا بحرف غير زائد عند سيبويه واكثر البصريين كبعته بالدرهم رائجا وهو ظاهر المص
خلافا لقوم وجاز تقديمها ان جر بزائد كما جاء راكبا من احد وقوله تسليت طرا عنكم
بعد بينكم ضرورة ويمتنع تاخرها عنه ان كان نكرة محضة كذهب هند راكبا رجلا اذ لو اخرت

السن بالنعت في بعض الصور مع ان في تقديمها عليه نوع تخصيص له وفيه بحث ووقوعه اذا حال
وهو اي كون صاحبها نكرة محضة قليل والغالب كونه معرفة او نكرة مخصصة بنوع تخصيص الحال
من صفة او اضافة الى منكر او مشاركة لمعرفة او قصد العموم كجاء زيد ورجل اجمعه جلد
راكبين وما جاء او هل جاء رجل راكبا لانه نحو عند معنى ثم الراجح تأخر الحال عن عامل
صاحبها لانها معمولة لمعموله ويجب تقديمها على العامل ان كان لها الصدر كاسم الاستفهام
نحو كيف جاء زيد اي على اي حال وهيئة جاء فان قلت كيف يستفهم عن الهيئة فكيف
تكون حالا مبينة للهيئة قلت ليس المراد بكون الحال مبينة للهيئة انها تفيد ذكر الهيئة
وشرحها على الانبياء بل المراد انها وضعت للدلالة عليها على اختلاف الاغراض المتعلقة
بها فلا فرق بين كون الهيئة المدلول عليها بلفظ الحال منفية وموجبة ومجوزة ومبهمة و
وسنذكرها بينها والتباسها على وجه الاستفهام كانه قيل اراكبا جاء زيد او ماشيا ونحو ذلك
وقد سمعنا نظره عن امالي ابن الحاجب في هذا الفاعل ولا تجيء الحال من المضاف اليه كجاء غلام
هند راكبة الا اذا صح قيامه اي المضاف اليه مقام المضاف نحو قوله تعالى ثم اتبع ملة ابراهيم حنيفا
فان حنيفا حال من المضاف اليه وهو ابراهيم ويصح حذف المضاف وهو الملة باقامة المضاف اليه

مقامه

مقامه مع افادة المراد بلا تغير وافساد بان يقال اتبع ابراهيم حنيفا او كان المضاف اليه
كالجزء للمضاف بعضه وان لم يصح حذفه ونيابة المضاف اليه عنه نحو اعجبني وجه هند راكبة
فراكبة حال من هند والوجه المضاف بعضها ويصح حذفه ونيابة هند عنه نحو اعجبتني هند
راكبة بخلاف نحو لا تحرك يد زيد ماشيا اذ لا يصح لا تحرك زيدا ماشيا او كان المضاف
لدلالته على حدث عاملا في الحال ايضا كما انه عامل في صاحبها المضاف اليه نحو اعجبني ذهابك
مسرعا وساد بالسويق ملتوتا فرقة تنقسم الحال بحسب الزمان الى مقارنة ومقدرة
وبحسب دوامها وعدمه الى منتقلة وثابتة وبحسب القصد الى مقصودة وموطئة بناء على
المشهور من اشتراط الاشتقاق فيها وبحسب حصول معناها في صاحبها او متعلقه الى
حقيقية كما مر وسببية كدخلت وقد رقد قائما سكانها وبحسب التأسيس وعدمه الى مبينة ومؤكدة
وبحسب التعدد الى مترادفة وهي احوال متعددة لصاحب واحد لفظا او معنى ومتداخلة
وهي احوال اولها حال عن اسم والثانية عن ضمير في الاولى وهكذا وبحسب التصرف
وعدمه الى متصرفة تقع حالا وغير حال وغير متصرفة تلزمها الحالية فلا تقع الا حالا وهي
قاطبة وطرا وكافة بلغ جميعا وهرم تجرة وسربع وشذر مذر وحيص بيص وحادث تا

ونحوها من المركبات الثامن من المنصوبات التمييز ويسمى مميزاً بكسر الياء ايضاً وهو الاسم النكرة
الرافعة المزيلة وصفاً للابهام المستقر في الكلام اى المقصود منه لا الموهوم للسامع عن ذات
مفرد كاحد عشر كوكباً او عن نسبة واقعة في جملة او شبهها فخرجت النكرات الرافعة لابهام الجنس
كالحال او ذات مبهمة عند المخاطب لا في مقصود المتكلم كالنعت في رايت عيناً جارية والمضاف اليه
في نحو جاء غلام رجل وهو يشارك الحال في كونه اسماً منكراً وفضلة منصوبة رافعة
لابهام ويفترق عن الحال بوجوه منها اغلبية جموده كما مر وقلة اشتقاقه نحو لله دره فارساً
كما يأتي واغلبية اشتقاقها وقلة جمودها كما عرفت وعدم جواز تخبيره جملة او ظرفاً
او شبهه بخلافها وعدم جواز تقدمه على عامله على الاصح خلافاً للكسائي والمبرد وابن مالك
وابي حيان حيث جوزوه اذا كان عامله فعلاً صريحاً او اسم فاعل او مفعول ولهم شواهد
كثيرة بخلاف الحال لجواز تقدمها على عاملها اتفاقاً كقوله تعالى خشعاً ابصارهم يخرجون
بل قد يجب نحو كيف جاء زيد كما مر ومنها عمله عن الفعل ومعناه كاسماء العدد فيه دونها
وجواز جره بمن البيانية وظهور حضه عنه دونها فان كان التمييز مشتقاً منصوباً احتمل
الحال ايضاً لوجود شرطها ان لم يكن مانع نحو لله دره فارساً والاجود جعله تمييزاً لقرينة جره
بمن في قوله

بمن في قولهم لله دره من فارس وظاهره اشتراط اشتقاق الحال فالاول من نوعي التمييز وهو
مميز المفرد يكون او يرفع الابهام عن مميز مقدار اى مقدر من مزروع او مكيل او موزون او معدود
او مجموع غالباً والاكثر في نصبه كهذا ذراع ثوباً وصاع زيتاً ومنوان سمناً وعشرون درهماً وجريب
ارضاً ومقدار كف سحاباً ويجوز الخفض باضافة المميز الى مميزه بمعنى من لكنه قليل كذراع ثوب
وصاع زيت ونحوهما وغير الغالب في هذا القسم ان يرفع الابهام عن مميز غيره اى غير مقدار
فانه ينتصب عنه قليلاً كخاتم حديداً وباب ساجاً والخفض بالاضافة كثير كخاتم حديد
وباب ساج والثاني من قسمي التمييز يرفع الابهام عن نسبة تامة كائنة في جملة كالمصدر
او الصفة مع مرفوعهما ويأتي تحقيق معنى الجملة في بابها او في اضافة نحو طاب زيد نفساً
لتمييز المقدار من القسم الاول وخاتم فضة لغير المقدار منه وقوله تعالى اشتعل الراس شيباً
لتمييز الجملة وهو مشتعل شيباً لشبهها ولله دره فارساً للاضافة اى عجباً منه فارساً اى من
حيث الفارسية والدر بالفتح والتشديد اصله مصدر استعمل في اللبن بمعنى المدرور ثم
استعمل لكل خير لان اللبن عند العرب خير كثير واضافوه الى الله تعالى ثم اعظاماً له وقصداً للتعجب
لما فيه من التنبيه على ان هذا الممدوح المتعجب منه امر عظيم لا يصدر مثله الا عنه سبحانه وقيل

اى لله دره اللبن الذى ارتضعه المدفوع من ثدي امه والناصب لمبين الذات من قسمي التمييز
نحو اى الذات المميزة والمبين النسبة هو المسند من فعل وشبهه الكائن في الجملة او شبهها وقيل
نفس الجملة فسرت ان صلح التمييز جزاء عن مميزه كطاب زيد ابا ان جعله له فالاب زيد ولمتعلقه
المقدر فهو الاب فلا يكون منقولا عن طاب ابو زيد فيمتنع الجر بمن وعلى الاول احتمل الحال
ايضا ان دل على الهيئة والا فمنقول قطعا كطاب زيد دارا يرفع الابهام عن ذات مقدرة
متعلقة بزيد اى شيء منه النوع الثالث من المعربات ما يرد مجرورا لا غير وهو اثنان الاول
المضاف اليه وهو ما اى اسم صريح او مأول به نسب اليه شيء اى اسم اخر نسبة تقييدية
غير تامة بواسطة حرف جر مقدر لفظا مراد معنى وعملا بابقاء جره فخرج المنصوب بنزع
الخافض مطلقا وما ناب عن مضافه واعرب باعرابه توسعا كالقرية في واسئل القرية
اى اهلها بعدم بقاء الجر ويكفي في دخول الاخير في الحد نظرا الى اصله وحقيقته فلا يقدح
خروجه باعتبار صورته المجازية اذ الحدود للحقائق فلا ينتقض بالمجاز جمعا او منعا
ثم المضاف اليه بالاضافة اللفظية ليس بتقدير الحرف عند الجمهور خلافا لقوم فلعل المص
ادخله في الحد بناء على انه بتقدير الحرف عنده او اخرجه بناء على موافقته للجمهور الى جعل الحد

للاضافة

للاضافة الحقيقية كما عرفت وان اللفظية اضافة مجازية غير حقيقية اتفاقا فلا يضر خروجها
ويمتنع اضافة المضمر وجوزه الخليل خلافا له في اياي ونحوه حيث جعل اياه ضميرا مضافا الى
ضمير والحق ان اياه حرف لحق به ليدل على حال الاول من التكلم والتذكير والافراد واضدادها
كما في ذلك وذلكما واخواتهما فلا تصح الاضافة اليه واضافة اسماء الاشارة واما كاف ذلك
فحرف كما مر مع انفصاله باللام الحرفية واضافة اسماء الاستفهام وهي عشرة كيف للحال
وايان ومتى ومهما للزمان واين للمكان ومن للعاقل وما واي للاعم وانى بمعنى
كيف واين وكم للمقدار واسماء الشرط وهي التسعة الاول من اسماء الاستفهام اذا ضمنت
معنى الشرط والاسماء الموصولة سوى اي المستمدة كما بينه في الثلثة فانها تضاف وجوبا
موصولة وشرطية واستفهامية وبعض الاسماء يجب اضافتها الى ضمير بعض لانه بمعنى
الاسماء او الكتاب بتأنيث المضاف اليه اما الى الجمل وهو اى هذا البعض والتذكير هنا باعتبار
لفظه اذ ظرفا للزمان الماضي وحيث للمكان اتفاقا وللزمان ايضا على قول وربما اضيف لغير
وكقوله حيث لي العمائم لكن لا يقاس عليه خلافا للكسائي واذا للزمان المستقبل او الى مفرد
اى غير جملة حال كونه ظاهرا او مضمرا وهو نوعان والاول ما يجوز قطعه عن الاضافة مسوغا

للعوض كبعض وكل وايٍّ في قوله تعالى وفضلنا بعضهم على بعض وكل في فلك واياما تدعوا
ما لا يقطع عنها بل يجب اضافته لفظا ومعنى الى ظاهر او ضمير كلا وكلتا ولا يضافان الا
لمتعدد معنى كالمثنى والجمع وذلك لاحدهما وضمير المتكلم مع الغير لا لفظا فلا يقال كلا زيد
وبكل الا ضرورة وعند لمكان قريب او حاضر حسي كعنده مال او عقلي كعند الله
السجود نواذ وقيل ان اضيفت الى حدث فللزمان وينصب ابدا بالظرفية وقد يجر بمن وحرم
بالمحنن واياه عنى الحريري بقوله ما منصوب ابدا بالظرفية وقد يجر بمن على الظرف لا يحفظه
سوى حرف ولدى لمكان الحاضر الحسي او العقلي نحو الفيا سيدها لدى الباب وانه في
الكتاب لدينا لعلي حكيم وسوى كالى للاستثنا يأتي في بابه او الى مفرد حال كونه ظاهرا
فقط فلا يضاف الى مضمر وهو اولو كالو نحو اولو قوة واولي الامر وذو بمعنى صاحب
من الاسما الستة وفروعها اولات وذوا وذوي وذو وذوو وذوي وذات وذواتا
وذوات وسمع ذوو في الشعر شاذا وقيل هو لحن وقد اجتمعت في ذو حالات متضادة
حيث تكون موصولة بلغة طي كما يأتي فيمتنع اضافتها وبمعنى صاحب فيجب اضافتها وقد
يقطع عنها نحو علا كقوله وتكن ايدينا العلينا ومؤنثا بمعنى الحقيقة نحو هذه ذات

وتلك صفة والزم الزمخشري فقال اخبرني عن اسم لا تقدر له اضافة محصول ولازم الاضافة
ومضاف وغير مضاف او الى مفرد حال كونه مضمرا فقط فلا يضاف الى ظاهر وهو وحده
نحو وحده وحدهما وحدهم وحدك وحدها وحدكم الى وحدي وحدنا ولبيك كما مر واخواته
سعديك وحنانيك وهذا ديك ودواليك وهجاجيك ونحو اليك تكميل يجب تجريد المضاف من
التنوين ونوني التثنية والجمع وملحقاتهما ان كان معها نحو تبت يدا ابي لهب وبني اخوانهن
وحذف عشرتك لان الاسم تام بالتنوين والنون والاضافة وانما هي لاتمام الناقص كما مر
الاضافة المطلقة اضافة صفة مشتقة الى معمولها من فاعل او مفعول كضارب زيد
ومضروبه وحسن الوجه ولفظية وتسمى غير محضة وغير حقيقية اذ المعنى على ما كان عليه
قبل الاضافة من العاملية والمعمولية فلا تؤثر الاضافة في المعنى ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ
المضاف باسقاط تنوينه ونونه والمضاف اليه بنقل ضميره الى المضاف واستتاره فيه او كليهما
بالاول في الاول والثاني في الثاني كما يأتي في صفة المشبهة والا تكن اضافة صفة الى معمولها
كاضافة غيرها مطلقا واضافتها الى غير معمولها كعلام بكر ومضارع مصر فمعنوية وتسمى محضة
وحقيقية ايضا وتفيد هذه تعريفا للمضاف بما يحدث فيه من نسبة معنى الى معين ان كان مع المضاف

الى المعرفة فلا بد غلامك او غلام زيد او الرجل او هذا او من جاء الا لمعنى معهود بحيث
ينصرف اللفظ اليه لكونه اكمل وشهرة بغلامية المضاف اليه فلو استعمل لغيرهما فقد خولف اصل
وضع هذه الاضافة فيكون مجازا كاستعمال المعرف باللام لغير معين وتخصيصا للمضاف بتقليل
شركائه حال كونه مع المضاف اليه النكرة بما يحدث بينهما من نسبة معنوية كغلام رجل والخروج غلام المراة
والمضاف اليه فيكون الاضافة المعنوية ان كان جنسا للمضاف مثلا له ولغيره فهي بيانية بمعنى من
البيانية كخاتم فضة وخمسة رجال اذ الفضة جنس يشمل الخاتم وغيره والرجال يشمل خمسة
وغيرها او كان المضاف اليه ظرفا للمضاف زمانا او مكانا حقيقيا او مجازيا فبمعنى في
الظرفية كمكر الليل وقائم البيت وطي الكتاب او كان المضاف اليه غيرهما لا جنسا ولا ظرفا
فبمعنى اللام كغلام زيد ومنه نحو شجر الاراك ويوم الاحد على المشهور وقيل هو بمعنى
من وهو المنسب فينبغي ان يعتبر في الاضافة البيانية كون احد المضافين جنسا
للاخر صالحا للحمل عليه ايضا ولا يضاف لفظا هنا كحبس منع وليث اسد
لعدم الفائدة لا يفصل بين المتضايفين اذ المضاف اليه كتنوين المضاف الا بمفعوله
او ظرفه كقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم وقوله كما خط الكتاب بكف يوما

يهودي

يهودي يقارب او يزيل او بالنداء كقوله كان برذون ابا عصام زيد حمار دق باللجام
او بلام زائدة نحو لا اباله وحمله الجمهور على الاضافة بقرينة لا ابواله ولا غلامي له بحذف
التنوين فاللام عندهم زائدة بدليل لا اباك بلا لام تحسين اللفظ وتاكيد الاختصاص المعنى
بالاضافة ودفعا لاستهجان تعريف اسم لا فيأبى النظر وقد الزم الزمخشري فقال
اخرجني عنه ابداء منع الاضافة ويؤكدها ويفك تركيبها ويؤيدها واخر فقال وما الذي
هو حرف خافض يفصل ما اضيف باستحسان او بال الموصولة مطردا كغلام الضارب زيدا بعصا
كما يقع بين حرف الجر ومجروره كمررت بالكاتب وقيل فيه ما اسم يجي في صلاح الخاص
والمخصوص لان وقد يكتسب المضاف المذكر من المضاف اليه المؤنث الظاهر او المضمر تانيثه
فيجري عليه حكم المؤنث وبالعكس يكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكر تذكيره
فيلحقه حكم المذكر لكن لا مطلقا بل بشرط جواز حذف مع صحة حذف المضاف والاستغناء عنه
بالمضاف اليه بلا تغير في المراد كقوله اي الاعشى وتشرق بالقول الذي قد اذعته كما شرقت
صدر القناة من الدم انث الفعل المسند الى الصدر لتانيث القناة تو شرق فلان اذا
غص بريقه فلم يقدر على بلعه والمعنى انك تشرق بالسر الذي افشيته فلم يقدر على كتمانه

كأن صدره الرحب لم يقدر على كتمان دمه وبلعه فافشاه وقوله نمت بشمس امتضيء بنورها
فلما اضاءت لى حرقتني ضياؤها انث الفعل المسند الى الضياء لتانيث ضمير الشمس وقوله
انارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا
فذكر الخبر المشتق وهو مكسوف مع تانيث المبتدا وهو انارة وحمل الخبر الصحيح باعتبار تذكير
المضاف اليه لا يفي لان الانارة مصدر لفظ فتذكير خبره ليس لاكتسابه التذكير من المضاف اليه
بل لانه يستوي فيه المذكر والمؤنث لانا نقول معنى قولهم المصدر يستوي مذكره ومؤنثه
انه لا تلحقه علامة التانيث لا انه يجوز معاملة المذكر والمؤنث في مسنده وضميره مطلقا
ولو كان مؤنثا لفظيا كالدلالة والارادة ونحوهما من ثم اي من اجل شرط الاكتساب
بعضه الاستغناء عن المضاف امتنع الاول في نحو قامت غلام هند والثاني في نحو جاءت امة زيد
لعدم جواز الاستغناء المذكور فلا تقول قامت هند وجاء زيد مريدا غلامها
وامته وكذا يكتسب المضاف من المضاف اليه الصدارة كغلام من ضربت وصبيحة كم قدمت
خبر قدوم وظرفية كحين كل شهر وبناء كقراءة انه لحق مثل ما انكم تنطقون
ومن حروف يوم يسند بفتح مثل يومئذ الثامن من المجرورات المجرور بالحرف وهو ما اي اسم

نسب واسند

نسب واسند اليه شيء من او اسم بواسطة حرف جر ملفوظ او مقدر فخرج المضاف اليه
مطلقا نظرا الى اصل وضعه والمنادى لا باله عند الجمهور فعلى خلاف وضع الاضافة على ان المنادى به
من الحروف عن الزائد لانه الاصل وهو في لا ابا له زائد عندهم فخرج من الحد قطعا
وحرف الجر ما وضع لايصال الحدث او معناه الى مدخوله وهو التعدية بالمعنى الاعم والمشهور
ان حروف الجر تسعة عشر سقط الم ... ما ماء القسم فلم يعدها مستقلة بل ادرجها
تحت مطلق الباء اختصارا وحاشا وعدا وخلا المجعولها في باب الاستثناء فبقيت اربعة عشر
وهي دونها سبعة منها تجر الاسم الظاهر فلا تختص باحدهما وهي من للابتداء غاية مكان
اتفاقا كسرت من البصرة الى الكوفة او زمان على الاصح كصمت من العشاء الى الصبح ونعرف
بحسن مقابلتها بالى وتبعيض كاخذت من الدراهم وتبيين نحو فاجتنبوا الرجس من
الاوثان وتعليل كقوله يغضي حياء ويغضى من مهابته وبدلية نحو ارضيتم بالحياة
الدنيا من الاخرة وقد تزاد على نكرة منفية لتاكيد عمومها كما جاء من احد او التنصيص
عليه لئلا يحتمل نفي الوحدة كما جاء من رجل والى لانتهاء غاية مكان او زمان كما مر ومعنى مع
كو من انصاري الى الله وتبيين فاعلية مدخولها لحب او بغض او معناهما في تعجب او تفضيل

نحو هو احب الي او ابغض الي وما احبه او ابغضه الي وعن للمجاوزة حقيقية كرميت السهم
عن القوس او مجازية كطعمت عن جوع وبدلية نحو لا تجزي نفس عن نفس وبمعنى كما قوله
وغيرهما وعلى للاستعلاء حقيقي كزيد على السطح ومجازي له … تعليل نحو لتكبروا الله على ما هداكم
اي لهدايته وظرفية كدخل المدينة على حين غفلة وفي للظرفية حقيقية كفي الكوز ماء وفي الدار
زيد او مجازية كفي الصبر فرج وتعليل نحو فذلكن الذي لمتنني فيه وقد تزاد توكيدا
نحو اركبوا فيها والباء للالصاق حقيقي كامسكت بزيد او مجازي نحو به داء واستعانة
نحو كتبت بالقلم ومصاحبة كدخلت بثياب السفر وتعليل كفبظلم ومقابلة كبعته
بدرهم وتبعيض نحو فامسحوا برؤوسكم كما في صحيح زرارة عن ابي جعفر الباقر عليه السلم والقسم وهو
ضربان استعطافي يؤكد الطلب كبالله اخبرني ونحوه وهو ما يؤكد الخبر كبالله لافعلن
ويستعمل الباء فيهما مع الظاهر والمضمر بخلاف اخواتها من حروف القسم لانه اصل حروفه
فاختصت باحكام وقد تزاد في نحو كفى بالله شهيدا وكثرت زيادتها في خبر ليس حتى
قد يجر المعطوف على خبرها المنصوب بتوهم وجود الباء كليس زيد قائما ولا قاعد وقوله
الا ليس مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا بجر سابق كما قد يعكس فينصب المعطوف
على خبرها المجرور

على خبرها المجرور بالباء الزائدة حملا على محله وهو النصب بليس كليس زيد بقائم ولا قاعدا
وقوله فلسنا بالجبال ولا الحديدا وقد شذ فيه ما قاله موجوده بحاله مع انه معدوله بمعنى
الاول الثاني والثاني الاول وقيل ما قاله وعمل قد اهملا وفي انعدام قد يقدر ان واللام
للاستحقاق كالحمد لله وللكافرين النار وللملك نحو له ما في السموات والاختصاص نحو الجنة
للمؤمن وتعليل كصام لله وتوقيت كاقم الصلوة لدلوك الشمس وظرفية نحو نضع الموازين
القسط ليوم القيمة عند ابن مالك وابتداء كسمعت له صوتا وتبليغ ان دخلت
بعد قول او معناه على سامع كقلت له ووهبت له وتعجب فقط كلله او مع القسم
كقوله لله لا يبقى على الايام ذو حيد وتقوية عامل ضعيف لفرعيته في العمل او تاخره
عن معموله نحو مصدقا لما معهم وان كنتم للرؤيا تعبرون وتبيين مفعولية مدخوله
لمعنى حب او بغض في تعجب او تفضيل نحو هو احب الي او ابغض الي وما احبه او ابغضه الي
وقد تزاد للتوكيد كقوله ملكا اجار لمسلم ومعاهد وهي تكسر مع الظاهر الا المستغاث
وتفتح مع المضمر وفي نحو ان الزيدين لهما عالمان وجهان كون اللام ابتدائية
فمدخولها مبتدأ وما بعده خبره والجملة خبر ان اي هما عالمان وكونها جارة فتحو

مدخولها خبر لما بعده والجملة خبر ان اي الذين علامان والغرض بعضهم فقال ما مجرور
حرف قد تليه مبتدأ مؤكدا ان له وجهان وسبعة منها من حروف الجر الاربعة عشر تجر
الاسم الظاهر فقط فلا تدخل على الضمير وهي مذ ومنذ حالة كونهما للجر حيث جرتا يوم الجمعة
ما رايته مذ ومنذ ويختصان بالزمان غير المستقبل بمعنى من مع الماضي وفي مع
الحال نحو ما جاء مذ يوم الجمعة الذي راي عنه او مذ يومنا هذا اي فيه هذا اذا دخلتا
على غير المعدود اما معه فهما بمعنى من والى كما رايته مذ ثلثة ايام اي من اولها الى اخرها
ورب للتقليل قليلا والتكثير كثيرا او بالعكس وللتقليل ابدا او للتكثير كذلك اقوال في
الماهاه او لهما سواء او لمجرد اثبات بلا تقليل ولا تكثير وانما يحصل احدهما بالقراين ابحاث رحمته
على الكل وهي تختص بالنكرة واجازوا ربه رجلا واخيه لانهم يغتفرون في التوابع
ما لا يغتفر في متبوعاتها والزم تنكير مدخولها لانها تقتضي تعدد مدخولها سواء اريد
التقليل او التكثير وسواء دلت عليهما بنفسها ام بقرينة ولا تعدد في المعرفه
على وجه صالح للتقليل والتكثير والتاء للقسم وتختص بالتعجب وباسم هو لفظ الله وتالله
ورب الكعبة واشتقه ما لي جهز وبجوملك وهي كما او القسم فرع الباء ولذا لم يستعمل في

مع فعل القسم

مع فعل القسم المذكور والضمير ولا في القسم الاستعطافي بخلافهما وقلت ملغزا لذلك
ما عامل ليس له عند الضمير مستقر فظا غليظ اخذ بالحنث كل غيره لكن له مرادف يعمل
انما استقر قل وضح عن حنث مرحالفه وما اعتنها الاولى تاء القسم وواوه اذ لا
يستعملان الا في غير الاستعطافي فيلزم الحالف الحانث الاثم والكفارة والثانية
الباء فانها قد تستعمل في الاستعطافي فلا يلزم الحانث اثم ولا كفارة وحتى لانتهاء
غاية مثلا نحو سهران كرايت البلاد حتى الصين وهي حتى مطلع الفجر وتفترق عن الى بدخول
ما بعدها في حكم سابقها مع عدم القرينة وبعدم جواز كتبت حتى زيد ومررت حتى
الكوفة وباختصاصها بالظاهر وبوجوب كون تاليها اخر اجزاء سابقها او الاخره
فلا يجوز نمت البارحة حتى الظهر وليلة حتى نصفها بخلاف الى في الجميع والكاف للتشبيه
كزيد كالاسد وللتعليل مع ما المصدرية نحو واذكروه كما هداكم اي لهدايته
وقد تزاد للتوكيد كما قيل في ليس كمثله شيء والواو للقسم وهي وان كانت فرعا قلبا
عند قوم لكنها اكثر استعمالا من الاصل وفيها الغز الحريري فقال اي عامل نابه اراجب
منه وكم واعظم مكرا واكثر ثقة ذكرتها ولا تحصل الثلثة الاخيرة بظاهر معين فراد

الاولى قد تدخل كاف الجر على ان المفتوحة المشددة فزاد بينهما ما وجوبا للفرق بين
كان هذه و المشبهة بالفعل نحو قياما كما انك تقوم اي كقيامك و تسمى ما الفارقة
وهي زائدة لفظا لان ما بعدها مجرورة محلا بسابقها و معنى لانها لا تفيد الا توكيدا لفظيا
وقد تخفف ان هذه كقوله كما ان تستقوم او كما انك تقوم وقد تحذف ما هذه في الشعر
وتكون منونة وعليه قوله كان يؤخذ المرء الكريم فيقتلا فيمن رفع يؤخذ اي كما انه
يؤخذ بتقدير ضمير الشان اسما لان والجملة خبرا وعطف فيقتل منصوبا بان مضمرة على
المصدر المسبوك من ان ومعموليها من باب قوله ولبس عباءة وتقر عيني كما ياتي وعند
الغير بعضهم فقال ما زائدة لفظا ومعنا لانه لم يسوا اذا لم يكن في الكلام الثاني بعضهم
جاء بعض حروف الجر اسما و فعلا ايضا وهي تسعة من فالاسمية من القسمة لغة
في ابتدا والتبعيضية عند بعضهم قال الزمخشري في قوله تعالى فاخرج به من الثمرات رزقا لكم
اذا كانت من للتبعيض فهي في موضع المفعول به و رزقا مفعول له و قال الطيبي اذا قدرت
من مفعولا كانت اسما و تبعه السيوطي واخطا فيه وانما اراد الزمخشري ان الجار والمجرور
في موضع نصب على المفعول به بالواسطة والفعلية امر من مان يمين اذا كذب او شق

ايضاً

ايضا للنوع والحا اسم بمعنى النعمة مفرد الالاء بالمد وفعل امر للاثنين من وال اذا لجا
او للواحد مؤكدا بنون خفيفة في الوقف وعلى اسم بمعنى فوق فيجر بمن وفعل ماض من العلو
وفي اسم بمعنى فم جرا وفعل امر الواحدة من وفى يفي ورب بفتح الراء لغة في رب بضمها
بمعنى اسم سيد ومالك وفعل ماض من ربى يقال ربه اي رباه واصلحه وحتى اسم امراة
حكاه ابن مكتوم في تذكرته عن احمد المضهر وموضع بعمان ذكره ابن دريد في بيت له او فعل
ماض لاثنين من حت اذا اسقط اوحته اي ذكه وقشره والكاف اسم بمعنى مثل عند
قوم منهم ابن مالك وفعل امر من وكى يكى وحاشا مصدر بمعنى التنزيه وماض حاشى
بمعنى استثنى وخلا اسم لطلب الجيش وماض من الخلو وجاء بعضها اسما فقط ايضا
وهو ثلثة عن بمعنى جانب فتجر بمن ومذ ومنذ لو رفع ما بعدهما كانتا مبتدان
او ظرفان اخبرهما ما بعدهما عند الاخفش ومبتدان عند المبرد وظرفان مضافان
الى جملة حذف فعلها عند اكثر الكوفيين اي مذ كان يومان وجاء بعضها فعلا فقط
ايضا وهو ايضا ثلثة اللام امر من ولي اذا قرب منه وعدا ماض من العدوان
منصب ماليه كما ياتي في المستثنى ورب بالضم ماض مجهول من ربه وفعل امر منه ايضا

الثالث يجوز جرّ ما يستحق غيره لمجاورته لمجرور اذا لا التباس ولا فصل بينهما بعاطف او غيره
ويسمى جر الجوار كقولهم هذا جُحْرُ ضبٍّ خربٍ بجرّ خرب لمجاورته ضب وحقه الرفع لانه صفة
جحر وقد يدعى جيئه في الشعر مع الفصل بالعاطف والدليل يقبل التأويل وما قيل
منهم غير صالح للتعويل ولو تم فهي بالشذوذ اشبه النوع الرابع من المعربات ما يرد منصوبًا
وغير منصوب وهو اربعة اقسام الاول المستثنى وهو الاسم المذكور بعد الا غير
الصفة او اخواتها غير وسوى وسواء وخلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون للدلالة
اي الذي ذكرنا للدلالة على عدم اتصافه بما نسب الى سابقه ولو كان نسبة تقديرًا
او حكمًا كما قام الا زيد اذ تقديره ما قام احد الا زيد فاحد سابق تقديرًا
فان المستثنى منه سابق رتبة وحكمًا وان تاخر لفظًا فان كان المستثنى مخرجًا من متعدد وما جاء الا زيدا القوم
ملفوظ او مقدر بحيث لولا اخراجه لدخل فيه دخول جزئي في كلي او جزء
في كل فان الواحد المركب ايضا متعدد نظرا الى الاجزاء فمتصل لاتصال المستثنى
بالمستثنى منه لدخوله فيه فالاستثناء تخصيص بعد تعميم كاكرم العلماء الا زيدا
وبع عبدي الا نصفه والا يكن كذلك فمنقطع كجاء القوم الا حمارًا او الا زيدًا
ان لم يكن

ان لم يكن منهم فاداة الاستثناء لا استدراك لدفع توهم دخول ما بعدها في حكم سابقها
نفيًا لكن عند البصريين وسوى عند الكوفيين والمستثنى بالا ان لم يذكر معه المستثنى منه
لفظًا اعرب بحسب اقتضاء العوامل برفع او نصب او جر بقيامه مقام المستثنى منه
كما قام الا زيد وما رايت الا زيدا وما مررت الا بزيد ويسمى المستثنى ح مفرغًا
اي مفرغ العامل حيث صار بحذف المستثنى منه فارغا عن العمل فيه للعمل في المستثنى
او المفرغ له بالحذف عن الايصال والكلام معه مع المفرغ غير موجب غالبا بل هو منفي
كما مر وفي حكمه النهي والاستفهام كلا تضرب الا زيدا وهل ضربت الا زيدا فيمتنع التفريغ
في الموجب غالبا لفساد المعنى كضربت الا زيدا اذ معناه ضربت كل احد الا زيدا
او قد ينعكس فيصح في الموجب كيغفر الله الا الشرك ويمتنع في غيره كلم يبت الا زيد
لكنه قليل واجرى المس ولو ولولا مجرى النفي لدخولها معنى واجاز
التفريغ معها والمشهور المنع وان ذكر المستثنى منه مع المستثنى فان كان الكلام
موجبًا نصب المستثنى على الاستثناء وجوبًا كجاء القوم الا حمارًا واضربوا منهم الا
قليلا وجاء الا زيدا القوم وحكا ابو حيان ابدا له من المستثنى عن بعض العرب وحمل عليه

قوله ثم فسّر جوابه منه الا قليل فيمن رفع والناصب الا عند الشيخ لانها مقوية لمعنى
الاستثناء والعامل به ليقوم المعنى المقتضي للاعراب وهو اقرب وان لا يكن الكلام موجبا
فان كان المستثنى متصلا فالاحسن اتباعه بابداله من المستثنى منه على اللفظ بدل بعض
من كل عند البصرية وبالعطف عند الكوفية فالا عندهم عاطفة بمنزلة لا نحو ما فعلوه
الا قليل منهم ومن يغفر الذنوب الا الله بالرفع حملا على لفظ المستثنى منه وهو ضمير
الفاعل وان تعذر الحمل على اللفظ فيحمل على المحل نحو لا اله الا الله بالرفع حملا على محل
اسم لا التبرئة وهو الرفع بالابتداء قبل نسخه بل عند الجمهور وعلى محل لا مع
اسمها عند سيبويه لانهما عنده في محل الرفع بالابتداء وعلى القولين انما امتنع
الحمل على لفظ اسم لا لان عامل البدل هو عامل المبدل ولا تعمل في المعرفة ولا
المثبت فمقتضى الاحسنية جواز النصب على الاستثناء كما نص عليه السيوطي وتبعه
الحرجي وان كان المستثنى الذي ذكر معه المستثنى منه في كلام غير موجب منقطعا
فالحجازيون يوجبون النصب بالاستثناء والتميميون يجوزون ايضا الاتباع على اللفظ
نحو ما جاء القوم الا حمارا بالنصب بالاستثناء والا حمار بالرفع بالاتباع على لفظ القوم

وانما

وانما منعه الحجازيون تخلصا عن بدل الغلط ووجهه سيبويه بان المستثنى منه يقدر عاما اى
ما جاء او شيء الا حمار لكن خص القوم من بين افراد المستثنى منه بالذكر حيث ظن ان السامع
يستبعد عدم مجيئهم او ينكره رفعا لاستبعاده او انكاره وتكلفه ظاهر ان لم يمنع منه مانع تتمة
والمستثنى بخلا وعدا وحاشا ينصب مع فعليتها بالمفعولية لها فانها متعدية في هذا الباب
وان كان لازما لانها في غيره والفاعل مستتر وجوبا كما مر وسيأتي بيان الخلاف في مرجعه كجاؤا
خلا زيدا والجملة مستأنفة لا محل لها عند الجمهور ومحلها نصب بالحالية عند السيرافي اي خالين
عن زيد ويجر المستثنى بها مع حرفيتها كما مر في حروف الجر وهو قليل في الاوليين ولم يحفظه سيبويه
في عدا وقد حفظه غيره والمستثنى بليس ولا يكون منصوب بالخبرية لليس ويكون واسمهما
ضمير مستتر وجوبا كما مر وانما وجب استتار مرفوع الفعل في الاستثناء لانه بمنزلة الا كما
لا يفصل بين الا والمستثنى كذا لا ينبغي الفصل بينه وبين ما بمنزلتها كجاء القوم ليس زيدا
والخلاف في المرجع والمحل هنا كما في الخلاف في خلا واخويه والمستثنى بما خلا وما عدا منصوب
وجوبا بالمفعولية ويمتنع جره لان ما مصدرية فلا يكون ما بعدها الا فعلا وقال سيبويه لم يجيء
حاشا فعلا فلا يقال ما حاشا ولا ينصب تاليه وسمعها غيره كقوله رأيت الناس ما حاشا

ولا ينصب ما بعدها وسيبويه يجره كقوله رأيت الناس ما حاشا قريشاً وقوله اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا
الشيطان وابا الاصبغ وترك المصنف ما حاشا لقلته او عدم ثبوته عنده والمستثنى بغير وسوى بالكسر
مجرور بالاضافة اللازمة لهما كما مر ويعرب لفظ غير بما يقبل اعراب المستثنى بالا فان لم يذكر معه المستثنى منه
فبحسب العوامل والكلام معه غير موجب غالباً كما قام غيرك وما رأيت غيرك وما مررت بغيرك
وان ذكر نصب في الموجب كجاء القوم غير زيد واما في المنفي فان كان منقطعاً فالنصب في الحجاز والوجهان
في تميم والا فالاحسن اتباعه على اللفظ لو صح والا فعلى المحل نحو لا اله غيره بالرفع ولذا تعين
رفعه في نحو ما زيد بشيء غير شيء حقير لوجوب رفع المستثنى في ما زيد بشيء الا شيء على محل
المستثنى منه وهو الرفع بخبرية المبتدأ لتعذر الحمل على لفظه او محله القريب وهو النصب
بما لان النافية لا تعمل فيما بعد الا فيعتبر هذا تابع لم يتبع لفظ متبوعه ولا محله وانما تبع
اصله المسمى الذي قد يسمى بالمحل البعيد مجازا والغرض به القاطع الجذوع فقال ما تابع
لم يتبع متبوعه في لفظه ومحله ما دا الشيء ما ذا ايعلم غير علم مانع بالعقد في اعاده حتى تثبت
وانشده على الزمخشري فقال لعقد جئت شيئاً ادا او من لفظه اشاره الى المطلوب بقوله
ما ذا ايعلم غير علم نافع وقد علم ان لفظ غير اداة الاستثناء وليس بمستثنى مع انه معرب باعرابه

اذ المستثنى

اذ المستثنى ما بعده لكن تعذر فيه اعراب المستثنى لوجوب جره بالاضافة فاعرب غير نفسه
بذلك الاعراب وقيل ما اسم في الاستثناء منصوبة وهو ادائه له الحكمان فقد استفاد
والغرض في الاستثناء اعراب المستثنى به لتعذره فيه كما عكس ذلك في الا الصفة حيث استعاروا
اعراب الصفة لما بعد الا لتعذر اعراب الحرف مع ان الصفة هي الا بمعنى غير لا ما بعدها كقوله تعالى
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وقلت فيهما ما تابع لم يسبق له تابع متبوعه في لفظ او
في موضع خذ استفادوا جواب ذاك التابع تابع المتبوع في ذا المواضع وسوى كغير اعراباً
عند قوم منهم ابن مالك وظرف غير متصرف اي منصوب ابداً بالظرفية عند اخرين هم الجمهور
وسيبويه فرقيد قد يلحض ما مر ان اداة الاستثناء اما حرف كالا او اسم كغير او فعل
كليس او متردده بين حرف وفعل كخلا وله ادوات اخر ذكرناها في الشرح منها لما مشددة
حكاها الخليل وسيبويه والكسائي على قلته وابو حيان مقتصراً على السماع ولكنه
بها اسم مفرد بل اما الجمل الاسمية بعد نفي نحو ان كل نفس لما عليها حافظ فمن شدد
لما او الفعلية الماضية لفظا نحو نشدتك الله لما فعلت وفي الدعا اسالك بمحمد وآله
لما قضيت حاجتي اي اسالك ابداً الا ان تفعل فيكون منقطعاً او الا اذا تفعل فيكون

منقطعًا او الا اذا انفصل فيكون متصلًا وجعة الى حاجي ما جاء الما اخوك ولم ار لما زيدا
ولم يثبت وانكرها الزمخشري بقوله اخبرني عن حرف من حروف الاستثناء لم يستثن قط
اسمًا من الاسماء الثاني ما يرد منصوبًا وغيره المشتغل عنه العامل ويسمى ايضا ما اضمر عامله
على شريطة التفسير وهو اسم قبل عامل متصرف من فعل وشبهه مشغول عن العمل في ذلك
الاسم بالعمل في ضميره او متعلقه بحيث لو سلط ذلك العامل او لازمه او مرادفه او مناسبه
على ذلك الاسم لنصبه كزيدا ضربته او ضربت اباه او جلست عليه او على دينه او مررت به
او بداره اذا عرفت هذا فاعلم انه اذا اشتغل عامل عن اسم مقدم عليه بنصب ضميره اي ضمير ذلك
الاسم او بنصب متعلقه كما مر كان لذلك الاسم المشتغل عنه عامله خمسة احوال نصبه وجوبا ورجحانا
ورفعه كذلك وتساويهما فيجب نصبه باعمال العامل المذكور فيه وفي ضميره معًا لاتحادهما معنى
عند الفراء وفي الاول فقط بالغاء الضمير عند الكسائي ويرد عليهما نحو زيدا مررت به وبعامل
مقدر حذف وجوبا يفسره المذكور المشتغل عند الجمهور اذا تلا ذلك الاسم ما اي لفظا
لا يليه الا فعل كادوات التحضيض هلا ولولا ولوما والا وادوات الاستفهام غير الهمزة والشرط
غيرها المفتوحة فيقدر فعل بين ذلك الاسم وهذا اللفظ ليكون تاليه فعلا كهلا زيدا

اكرمته

اكرمته للتنديم او لكرمته للتحضيض وكاذا الشرطية نحو اذا زيدا لقيته فاكرمه واما الهمزة فقد
يليها الاسم وانما اشترطنا ما فعل لانه واجب الحذف في مفسر بشيء عند الجمهور فتقديرا
اما زيد فمنطلق مهما يكن من شيء فزيد منطلق ويجب رفعه بالابتداء اذا تلاه ما لا تتلوه
الاسم كاذا الفجائية التي يليها المبتداء بعدها واذ يمتنع تقدير الفعل بعدها فلا
ناصب له لا لفظا ولا تقديرا فيجب رفعه نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو وقيل انما التزم
المبتداء بعد اذا هذه لئلا يلتبس بالشرطية فلو اقترن الفعل بقد جاز النصب بتقدير فعل
بعدها اذ لا لبس فان الشرطية لا تقترن بقد او فصل بينه بين ذلك الاسم وبين عامله
المشتغل ما اي فاصل له الصدر كالنفي والاستفهام والتمني والشرط والتحضيض ولام الابتداء
ونحوها اذ يمتنع عمل ما بعده فيما قبله لاستلزام وقوعه حشوا التنافي ذاته والمفسر عندهم كالمفسر
فما يمتنع عمله في شيء يمتنع ايضا ان يكون مفسرا لعامله فيمتنع اعمال المقدر مفسره فيه
نحو زيد هل رايته ويترجح نصبه ان تلا مظان الفعل ومحال وقوعه نحو ازيدا ضربته
اذ الغالب تلو الفعل لهمزة الاستفهام وذلك لانه يحصل بالنصب المخرج الى تقدير الفعل او
ان حصل بنصبه تناسب جملتين متعاطفتين في كونها فعليتين وذلك امر مطلوب في باب العطف

وهو يفوت بالرفع بالابتداء نحو زيد وعمرو اكرمته اذ لو رفع عمرو لم يتم عطف الاسمية على
الفعلية او كان العامل المشتغل فعل طلب امرا كان او نهيا او دعاء نحو زيدا اضربه او لا
تضربه او رحمه الله اذ لو رفع زيد لابتداء كان خبرا عنه بجملة طلبية والانشاء لا يخبر به الا بتاويل
كان يقال زيد مقول في حقه اضربه كما قيل في قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد
منهما انه جملة وقال ابن السيد وابن بابشاذ يختار الرفع في العام كالاية وقرأ السبعة
والنصب في الخاص كزيدا اضربه وقال سيبويه الاية جملتان فليست من هذا الباب اي مما
يتلى عليكم حكم الزانية والزاني ثم استؤنف الحكم فقيل فاجلدوا وقال المبرد هي من الباب
لكن الفاء في الخبر لمعنى الشرط اي المبتداء وهو ال الموصولة ولا يعمل الجواب في الشرط فكذا
ما اشبها ولا يعمل لا يفسر العامل فيجب الرفع عندهما ويتساوى الامران رفعه ونصبه اذا
لم تفت المناسبة بين الجملتين المعتبرة في العطف على التقديرين ولم يكن لاحدهما موجب
او مرجح نحو زيد قام وعمرو اكرمته لديه هما المعطوف فيه المسبوق باسمية وفعلية يصح
عطفه على كل منهما فان رفعت الاسم المشتغل عنه في الجملة المعطوفة كانت اسمية والعطف
على الاسمية وهي الجملة الكبرى مجموع زيد قام او نصبت كانت فعلية والعطف على الفعلية

وهي الصغرى جملة قام وتفرغ عنه فيحصل التناسب على التقديرين ويرجح الرفع فيما عدا ذلك المذكور في
الصور الاربع اذ الرفع مغن عن التقدير فهو اولى لاولويته عدم التقدير بالضرورة نحو زيد
ضربته ومن ثم رجحه سيبويه مطلقا قال النصب عربي كثير والرفع اجود ولذا ايضا منع بعضهم
نصبه مطلقا لكنه مردود بثبوته في الفصيح الثالث المنادى منصوبا وغيره المنادى وهو لغة المشخص
المدعو وعرفا الاسم المدعو به مسماه حقيقة كيا زيد او حكما كيا جبال يا سماء ادعو حقيقي
بيا او هيا او اي او بالهمزة مع البعد بين الداعي والمدعو حقيقة وهو ظاهر او حكما
لكونه ساه او نائم او غافل او عاص او اصم او غبي او جاهل وبالهمزة مفردة مفتوحة مع القريب
منها ويا مطلقا مع البعد والقرب على المشهور والتوسط ايضا عند بعضهم وهو اصل حروف النداء
وام الباب ولذا اختص باحكام وظاهر الحد يشمل المندوب نفسه المتفجع عليه كيا محمد وواعلياه
وكاسمائه او نسائه وتعواه والمتفجع به كواويلاه ويا حسرتي اي احضر حتى مثل وهذا
ظاهر سيبويه ويختار الجزولي وقيل المندوب ليس بمنادى ومدعو واختاره ابن الحاجب ولعل
ذلك وا هنا ناظر اليه والاول اظهر وقال الحريري ملغز في يا هي ما عامل يتصل اخره باوله
ويعمل معكوسه مثل عمله ومعكوسه اي وقلبت في اما اي اجري عن حرف بسيط عامله

ويركب من اربعة عوامل ظرفية واخويه واوليه واولة ويعمل كل واحد منها مثل عمله وهو عكس
في نفسه ونقص عكسه اجزاءه عكس واوليه ارتياب وحاصل لاصله واخوته وام الباب والمجموع
ثلاثة الباء لكن لو سقط او سطه احاط به الفناء وتشترط كونه اى المنادى مظهرا فلا ينادى
مضمر مطلقا اذ النداء خطاب فلم يجمع معه ضمير الخطاب وينافيه ضمير الغيبة والتكلم وقول الاحوص
ياابجر بن ابجر يا انت انت الذي طلقت عام جعت ضعيف لا يقاس عليه مع احتمال كونه يا فيه
لمجرد التنبيه لا للنداء كما قيل في نحو يا ليتني ويا حود فانت مبتداء وانت توكيد والموصول
خبر وكلام المص على التنزل والا فتوجيه قول الفصيح مقدم على تضعيفه وقال المرادي نشيع
السهل وقول بعض الصوفية ياهو ليس جاريا على كلام العرب وفي الفية شعبان ولا يقال
عند النداء ياهو فليس في النحاة من رواه وقد روى في الدعاء عن امير المؤمنين والخضر عليهما السلام
فان ثبت فهو من المستثنيات فلا يقاس عليه ويحتمل كون هو هنا اسما ظاهرا اعرابيا او مشبها
لا عربيا مضمرا ولعله مراد المرادي وتشترط ايضا خلوه اى المنادى او المظهر عن اللام
اى ال التعريف فلا يقال يا الرجل كراهة اجتماع اداتي تعريف لفظا خلاف يا هذا ونحوه
من المعارف الخالية عن اداة التعريف لفظا الا في لفظ الجلالة فقالوا يا الله خاصة لان

ال لازمة لها له كالشجرة وقيل فيه للتعظيم لا للتعريف وقيل عوض عن همزة محذوفة فان اصله
الاله او تشترط ايضا خلوه عن ال الموصولة والحرفية غير المعرفة لمشابهتها لفظا لال التعريف
فيمتنع يا الضارب زيدا ايضا وقوله من اجلك يا التي تيمت قلبي شاذ لا يقاس عليه فان
اريد نداء ذي اللام توصل اليها بايها وايهذا نحو يا ايها الناس ويا ايهذا الرجل وقد يحذف
حرف النداء مطلقا كما هو ظاهر المص هنا وابن الحاجب في الكافية وبالخاصة عند المحققين
قال تعالى يوسف اعرض عن هذا ولا يحذف وايها المؤمنون الا مع اسم الجنس المنكر سواء اعرف
بالنداء كيا رجل ام لا كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي لشدة احتياجه اليه منكرا والا مع
المندوب لان اطالة ومد الصوت به امر مطلوب فيه حتى تزاد في اخره الف ولذلك
فيناسبه الحذف وفيه اشعار بدخول المندوب في المنادى عنده والا مع المستغاث
وهو المدعو لاعانة الداعي في شدة او اعانته في مشقة لان مقام الاستغاثة يقتضي
المبالغة في الطلب والتنبيه فالحذف ينافيه ولا يستغاث بغير يا والا مع اسم الاشارة
لانه وضع لان تشير اليه لا لاعلام مخاطبك لا للخطاب فاذا استعمل للخطاب والنداء
احتاج الى قرينة لتصرفه عن اصله وهي اداة النداء فلا تحذف والا مع لفظ الجلالة

لفظ الله مع عدم الميم المشددة المعوضة عن يا مطلقا عند الجمهور وفي الاغلب عند
من جعله للضرورة فان وجد الميم وقبل اللهم لم الحذف كما هنا اجتماع العوض عنه
الا لضرورة كقوله اقول يا اللهم يا اللهما خلافا للكوفية اذ الميم عندهم بقية جملة
حذف بعضها اصله الله امّ حذفت همزة الام تخفيفا اي يا الله اقصدنا بالاجابة
وتبعه ابو حيان ورده بدر الدين بن مالك بانه لو صح لجاز امران احدهما يا الله
امنا ارحمنا قياسا على اللهم ارحمنا وثانيهما اللهم وارحمنا قياسا على يا الله امنا وارحمنا
واللازم منتف اجماعا ورجح ابن فلاح بانه على قول الكوفيين نظيرهم لتركيبه عندهم
من هل وام وعند البصرية من حرف التنبيه ولم ولا نظير له على قول البصريين والحمل
على ما له نظير اولى وارجح وقيل لا يحذف حرف النداء مع المنادى البعيد ايضا اذ الاطالة
والمد مطلوبان فيه لمزيد الاهتمام بالتنبيه فصل المنادى مفرد وهو هنا ما ليس مضافا
ولا شبيها بالمضاف المعرفة قبل النداء او المفرد النكرة المقصودة اي المعرفة بعده بقصد معين
سيان لفظا او تقديرا لوقوعهما موقع الكاف الاسمية من ادعوك المبنية لمشابهة
الكاف الحرفية في ذلك لفظا ومعنى على ما اي حركة او حرف كان يرفع انه به قبل النداء نحو

يا زيد

يا زيد ويا موسى ويا فتى ويا رجل ويا زيدان ويا رجلان و يا زيدون او رجال ويا قاضي
بيا ساكنة بلا تنوين وبالعكس عند يونس هذا في المعرب قبل النداء فالمبني قبله اي
بالبناء بعده كيا هذا ويا هؤلاء ويا سيبويه فيبنى على الضم تقديرا او المنادى المضاف
لفظا او معنى وشبهه وهو ما لا يتم الا بما بعده والنكرة غير المقصودة اي الباقية
على تنكيرها ننصب بادعو مقدرا عند سيبويه والجرمي وساد مسده عند المبرد وهو اسم
فعل عند ابي علي لنصبه ايضا نحو يا عبد الله عمّا كان ام الا ويا ضاربا عند
مضافا ويا طالعا جبلا ويا خيرا منه ويا شريفا ابوه وقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي وقد
ولفظ يا فلان والموت يطلبه والمنادى المستغاث يعرب ويخفض مفتوحا بلام مفتوحة اي
بلام الاستغاثة المفتوحة من لفظ المستغاث ولو مفردا معرفة لضعف علة البنا
وهي مشابهة الحرف بدخول لام الجر الخاصة بالاسم ويبنى بفتح لا لها لتلك المشابهة
ولا لام فيه كما هنا الجمع بين اولى الاستغاثة وبين العوضين اذ اللام عوض الالف
عند الخليل نحو يا لزيد بفتح اللام لان المنادى واقع موقع كاف الضمير وهي تفتح معه ويا زيداه
بالالف فعل الكاف الها وقفا والعلم المفرد الموصوف بابن او ابنة متصلا نفله

ابن كيسان فيهما حالا كون كل منهما متصلا ومضافا الى علم آخر مختار فتحه عند البصرية
ويجب عند بعض نحو يا زيد بن عمرو وهند ابنة بكر بفتح زيد وهند اتباعا لفتحة ابن
وابنة فعلم الاعتداد بالحاجز الساكن او اعتبارا لتركيبهما كخمسة عشر او لاقحام ابن
واضافته العلم الى العلم وغير المختار ضمه لكونه مفردا معرفة وهو مختار المبرد للقياس
ويتعين الفتح اتفاقا ان لم يكن المنادى علما او لم يتصلا بهما او كانا مضافين
الى غير العلم ابدلين او بيانين لا صفتين وللمنادى المنون ضرورة يجوز ضمه ونصبه
قول الاحوص سلام الله يا مطر عليها وقد روي بالوجهين واوجب سيبويه واختار الخليل
ضمه للاصل في المفرد المعرفة والمنادى المضاف المكرر قبل المضاف اليه يجوز ضمه ونصبه كتيم الاول
في نحو قول جرير يا تيم تيم عدي لا ابا لكم فضمه للفصل والاكثر لانه مفرد معرفة فتيم الثاني
بدل او بيان او منادى ثان بتقدير يا او مفعول بتقدير اعني ونصبه على الاضافة
الى عدي المذكور فاقحام تيم الثاني بين المتضايفين لانه غير المضاف او الى مقدر يفسره
المذكور تبصرة في توابع المنادى وقد جرت عادتهم بذكرها معه وافرادها عن بحث
التوابع لطولها بكثرة مباحثها وتوابع المضاف تنصب مطلقا سواء كان المنادى معربا

ام مبنيا

ام مبنيا كيا زيد اخا جل او عبد الله صاحب بكر او اخانا او وشريف البلد او نفسه
ويا رجال كلهم القلب وبالله معين الضعفاء اما التوابع المفردة اي غير المضافة بقرينة
المقابلة فتشتمل شبه المضاف ايضا فهي نوعان من حيث اعراب متبوعها وبنائه فتوابع المنادى
المعرب وهو المضاف وشبهه والنكرة غير المقصود والمستغاث باللام والمتعجب منه والمنون
ضرورة تعرب باعرابه مثل التوابع كانت كيا عبد الله الظريف اخانا وبكرا وزيد
اجمعين وتوابع المنادى المبني وهو المفرد المعرفة والنكرة المقصودة ان كانت من
التاكيد والصفة وعطف البيان جاز ان ترفع حملا على لفظه لمشابهة ضمه البنائية للرفع
الاعرابي في حدوثها بحرف النداء وكما في اسم لا السابق وان تنصب حملا على محله وهو
النصب بادعو كما هو قياس توابع المبنيات كيا زيدون اجمعون او اجمعين
والبدل كالمنادى المستقل مطلقا مبنيا كان المنادى او معربا كيا زيد بشر او يا بكر اخانا
والمعطوف بالحروف ان كان مع ال كيا زيد والحسن ولا محل فيه الوجهان على خلاف في
المختار فالخليل يختار رفعه لمشابهته لضمة المتبوع ولانه اكثر ولان المعطوف منادى
مستقل تقديرا وان امتنع دخول يا عليه لفظا لوجود ال ويونس يختار نصبه لانه

يمتنع كونه مساوياً مستقلاً فلا يحمل على اللفظ بل على المحل ليكون مفعولاً وفصّل المبرد وان كان
المعطوف كالخليل والصعق علماً في العلمية وعدم افادة ال التعريف فهو كالخليل يختار رفعه
وان لم يكن علماً كالرجل والطير مما يعرف بال فهو كبشر يختار نصبه وان لم يكن المعطوف مع ال
كالمبرد فهو كالمستقل مطلقاً كما مرّ كيا زيد وبشر واخانا واجاز المازني والكوفية
نصبه قياساً على ما مع ال قال ابن في شرح الكافية ان المبرد يختار نصب ما يليه
ال كالصعق ورفع غيره كالحسن وتبعه صاحبا اللباب والجامع وغيرهما وليس كما وهموا
بل يختار الرفع في العلم مطلقاً سواء لم ينه ال ام لا كما عرفت وقد حكاه غير واحد منهم
بلفظه وتوابع ما اى منادى مبني يقدر ضمه كالمعتل اى المنقوص كيا موسى وقاضي وفتى
وعلى حماني لعبد النداء او ابدا كالمبني قبل النداء كهذا وهؤلاء وتابط شراً
ويعلبك مثلهما الوجهان كتوابع المنادى المبني المضموم لفظاً من غير فرق فترفع توابع
المنادى المقدر في متبوعها حملاً على اللفظ التقديري كما ترفع توابع المضموم لفظاً على
ضمه اللفظي وتنصب المنصب المقدر حملاً على المحل وهو النصب بادعو كما تنصب تلك ايضا
لذلك ووصف هذا النصب بالمقدر ليس كما ينبغي اذ محلّ لا تقدير الا ان يراد بتقديره اعتباره

محلاً

محلاً وفرضه بحسبه لا التقدير العرفي او يحمل على الموضعين متعلقاً بلفظ المقدر لا بلفظ مقلة
كيا موسى الفاضل والفاضل اخونا واخانا ويا هؤلاء العاملون اجمعون او العاملين
اجمعين فنحو هؤلاء ههنا له حكمان بناء تقديري هو ضم على انه منادى مفرد معرفة
واعراب محلي هو النصب بادعو وقد يجوز تسميتهما محلين الاولين محلاً تقديرياً والثاني بعيداً
ويجوز اتباعه على محله دون لفظه وقد الفرضية فقيل يا هؤلاء اجروا سائلكم ما له
لفظ ومعنا نعم لا يراعى لفظه في تابع والموضعان قد يراعيان واللفظ مبني كذلك الموضع
من موضعيه عادي بيان نعوز لفظه الايماء الى المطلوب بقوله يا هؤلاء فرع قد يرخم
المنادى المرخم عن المضاف والمستغاث والمندوب والجملة تخفيفاً بحذف حرف من آخره
وهو الغالب كيا صاح ويا حار في صاحب وحارث عليمي وقرئ يا مال او حرفين زائدين
في حكم واحد كما من وفي مروان او تخليفين انهما اصلي والاول حرف مد زائد ساكن
نال الحركة من جنسه ولو تقديراً كما اركمة وضاعد كيا منص ويا مسكين يا منص
ويا مصطف في منصور ومسكين ومصطفان ومصطفون او مصطفين اعلاماً الان
اصلها مصطفيون ومصطفيين او كلمة ان كان مركباً كيا بعل في بعلبك ويرخم ذو التاء

يحذف فيها مطلقا ولو بلا ثنيا وغير علم كباهي وحارث وفاطم في هند وحارثة وفاطمة والمحذوف
كالثابت في الغالب لفظا ما بقيه كما كان كما مر وقد يلحق فيضم ما بقيه كأنه الاخر كما جاء بالضم
بل قد يعل ايضا كيا ثمو وانحي في ثمود ونحو خروان وثمود الرابع مما يرد منصوبا وغيره مميز
اسماء العدد فانها لو جمعها على كل معدود تحتاج الى مميز يعينه فمميز الثلثة الى العشرة
وهي ثمانية الفاظ مجرور باضافتها اليه ومجموع ليوافقها في التعدد وهو مكسر من ابنية
جمع القلة غالبا وقل نحو ثلثة قروء وسبع سنبلات واستثني اسم الجنس واسم الجمع فلا يجمعان
اكتفاء بجمعيتهما معنى ويجران بمن والاضافة كثلثة تمر او قوم وثلثة من التمر او من القوم
قال تعالى فخذ اربعة من الطير وكان في المدينة تسعة رهط وكذا الثمانية الى تسعمائة
لو فضلهم جمع مائة قال الجوهري اخرجه عن امائة بمعنى وكلمة بمعنى كلمات اراد المائة فمميزه
ثلث الى تسع ونحو قوله كلمة الشهادة كلمة السعد ومميز ما بين العشرة والمائة وهو احد عشر
الى تسعة وتسعين مركبا كان كما مر او بسيطة كالعقود منصوب على اصل التمييز وشذ
الجر مع العقود كعشر ودرهم فلا يقع في القياس ومفرد لحصول الغرض به فيغني عن تثنيه
وجمعه كاحد عشر كوكبا ومميز المائة والالف فثنيتهما مائتين والفين وجمع الوف

والالوف

والالف جمعه بالاضافة مفرد كعشر مائة او مائتا او الف او الفا او الوف كتاب
وانما لم يقل جمعها لانهم رفضوا وتركوا جمع المائة في باب العدد فلم يسمع ثلث مئات او مئين
مع ان قياس تمييز ثلثة واخواتها الجمع وقوله ثلثمين للملوك وفى بها شاذ ضرورة وقد تضاف
المائة الى الجمع كقرائة الاخوين ثلثمائة سنين وقد يميز بمفرد منصوب كقوله واصول العدد
اثنا عشر كلمة وهي واحد الى عشرة ومائة الف وغيرها فرع حاصلة منها بتثنية او جمع
او فرع او اضافة كالفين والوف واحد عشر وثمانمائة فالواحد والاثنان يذكران مع
المعدود المذكر كقوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد ويؤنثان مع المؤنث
كنفس واحدة وامراتين اثنتين وكذا الحادي والثاني الى العاشر ولا كلام لهما اي الواحد
والاثنين اسم المعدود مميزا لهما فلا تقول واحد رجل ولا اثنان ولا اثنا رجلين بل
يكتفي منهما بالمعدود مفردا او مثنى ونحو رجل او رجلان لدلالته على الجنس والعدد كليهما اولا
في نحو الهين اثنين واله واحد فهما تاكيد لان المعدود المفهوم من المعدود فليس من الباب
بخلاف البواقي حيث يجب جمعها مع المعدود اذ لا يفهم الجنس الا منه ولا العدد الا منها فالثلثة   اذ لا استفادة
الى التسعة مفردة ومركبة والعشرة مفردة بالعكس فتؤنث للمذكر وتذكر للمؤنث سواء كانا

حقيقين كنت نسوة وخمسة رجال ام لا نحو قوله تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام
فذكر العدد مع ليال لتانيث ليلة وانث مع ايام لتذكير اذ العبرة فيهما بحال مفرد المعدود فان
جاز فيه الامران فالامران نحو خمسة او خمس اسنان او سيوف وعليه قال الجوهري ان يلبس الذكران
براقع النسوان وبتجرد من الجمال بتمام الى جمال الهند كله مع ذكر التمييز وحذفه واما مع حذفه
كصمنا خمسا من شهر اى خمسة ايام فتؤنث العدد تغليبا للمؤنث على المذكر لسبق الليل
في تاريخ العرب لانها اول الشهر وهو ما بين الهلالين وكذا لو فيه عدد مميزين مختلفين
تذكيرا وتانيثا منفصلين عنه بمن او بين نحو بعنا عشرا من عبد وامة اى من المجموع في
عشر بين يوم وليلة اى عشرة ايام وعشر ليال فتؤنث العدد تغليبا للمؤنث قياسا على
التاريخ وذلك ما الفرق من قال لا مانع من تغليب الانثى به ولفظا بعد في الذكران
تتميم تقول في المركب احد عشر اثنا عشر بتذكير الجزئين في المذكر واحدى عشرة اثنتا
او ثنتا عشرة بتانيثهما في المؤنث وتسكن شين عشرة في الحجاز دفعا لتوالي اربع حركات
وتكسر في بعض تميم وتفتح في الباقين وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر بتانيث الجزء الاول
فقط في المذكر وثلث عشرة الى تسع عشرة بالعكس في المؤنث فالعشرة بعد التركيب ترجع الى القياس

فتؤنث

فتؤنث بالتاء وتذكر بتركها بخلاف ثلثة الى التسعة وفي ثماني عشر اربع لغات فتح الياء
كاخواته وهو حسن ثم اسكانها ثم حذفها بفتح النون او كسرها ليدل على الياء كما
قد يحذف قبل التركيب ايضا فيجعل اعرابه على النون كقوله لها ثنايا اربع حسان
واربع فعدها ثمان ويستويان اى المذكر والمؤنث في عشرين واخواتها من العقود الى
تسعين وفي مائة والف وفروعهما ثم بعد تسعين تعطف ثاني جزئي المركب وهو العقد على
الاول وهو النيف بعاطف مذكر فتقول احد وعشرون رجلا واحدى وعشرون امراة
واثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امراة بتذكير الجزء الاول للمذكر وتانيثه
للمؤنث لكن لا نحو واحد وواحدة بل احد واحدى وتعكس في ثلثة الى التسعة
فتقول ثلثة وعشرون رجلا وثلث وعشرون امراة وهكذا الى تسعة وتسعين رجلا
وتسع وتسعين امراة ثم تعطف النيف على مائة والف وفروعهما تقول مائة الف
او ثلثمائة او الف وثلثة رجال او ثلث نسوة الا في التاريخ فانه بالعكس كسنة ثمان
ومائة والف وللمبنيات انواع منها المضمر وهو ما اى اسم وضع لمتكلم او مخاطب حاضر
او غائب مذكر او مؤنث سواء وضع لهذه المفهومات العامة ليستعمل في واحد معين من افرادها

كما هو المشهور او للافراد انفسها ملحوظة في ضمن تلك المفهومات بوضع واحد عام كما عليه
المحققون وسواء سبق مرجع الغائب لفظا كزيد هو قائم او معنى كاعدلوا هو اقرب
او حكما كضرب زيدٌ ابوه واليها اشار بقوله ولو حكما فخرج لفظ المتكلم والمخاطب
لوضعهما للغائب اي الاسماء الظواهر كلها غيب ولفظ الغائب لانه وضع للغائب مطلقا
لا بشرط سبقه والترديد لمنع الخلو لا الجمع فدخل المشترك بين المخاطب والغائب كالف
قاما وقومًا وواو قاموا ونون قمن فيهما فان استقل الضمير لفظا بحيث استعمل منفردا
بلا حاجة الى اتصاله بغيره فمنفصل كهو واياه والا يستقل كذلك فمتصل بارز كتاء
قمت او مستتر وجوبا او جوازا كالمنوي في قام وقم والمتصل اما مرفوع محلا او
منصوب او مجرور والمنفصل غير مجرور فلم يسمع الا مرفوعا او منصوبا فهذه خمسة انواع
نوعان للمنفصل وثلثة للمتصل ولكل نوع اثنا عشر لفظا فالاول ضربت الى ضربنا معلوما
ومجهولا والثاني ضربه الى ضربنا والثالث غلامه وله الى غلامنا ولنا والرابع هو
الى نحن والخامس اياه الى ايانا ولا يسوغ استعمال المنفصل الا لتعذر المتصل لانه
اخصر والغرض من وضع الضمير الاختصار فلا يعدل عنه الا لمانع كتقديمه على عامله لغرض لانه

انما

انما يتصل متاخرا كاياك نعبد او فصله عنه بلفظ لذلك كما جاء الا هو او حذف عامله
كاياك والاسد للتقدير اي اتق او احذر او كونه غير صالح لاتصاله به كالحرف
والعامل المعنوي مع ضمير مرفوع نحو ما هن امهاتهم وانا زيد او وصفا مسندا الى غير
ما هو له كزيد بكر ضاربه هو اذا كان الضارب زيدا اذ لو قيل زيد بكر ضاربه لاوهم
العكس بناء على جعل الضمير المستتر لبكر والبارز لزيد كما هو الظاهر فالاتيان بالمنفصل
دليل على ارادة الاول دون الثاني اذ لو اراده لاكتفى بالمتصل ولم يعدل عنه مع ظهوره
المراد منه فحمل عليه ما لا لبس فيه كزيد فرسه راكبه هو وبكر هند ضاربته هي طردا
للباب بخلاف ما لو كان الخبر فعلا كزيد بكر ضربه اذ يكتفى فيه بالمتصل لقوة الفعل
واصالته في تحمل الضمير والعربية فيه فقلت قلنا نحو على مذهبه اصل لنا الخط من قريه
من عمال الاسماء في مضمر او الى به من فعله فارعه وانت في كل ضمير بعد اخراعه فيه وغيره
مرفوع كهاسلنيه وشبهها وما كلمه بالخيار بين المتصل للفعل والمنفصل لئلا اشتوى انفصال ان
في فصليه وهما سيان في ظاهر الاكثر ورجح الوصل في التسهيل والفصل فيما حكى عن
الشلوبين وهو بعيد نعم يرجح الفصل بالاتفاق مع جزء الاول نحو اياه او ايا له

اوصلك اياه مع جواز الوصل لقوله لقد كان نصلك حقا يقينا ويجب الوصل مع رفع الاول
كذلك كساكه الله وسألته وفيه يسأل الاخ بان كان نحو ان المختار فيه الفصل عند سيبويه والوصل
عند اخرين نحو كنته وكنت اياه مسئلة قد يتقدم انه يشترط سبق مرجع الضمير الغائب لكن قد
يتقدم على الجملة الخبرية ضمير غائب مفسر بالفتح بها تلك الجملة تفسيرا بعد الابهام ويسمى
مذكره ضمير الشان ومؤنثه ضمير القصة رعاية للمناسبة لا لان تذكيره باعتبار عوده
الى الشان وتانيثه باعتبار عوده الى القصة كما توهم اذ الضمير انما يرجع الى المفصل في
الذهن لا الى هذين اللفظين نعم ناسب التعبير عن ذلك المفصل بالاول في المذكر وبالثاني
في المؤنث كقل هو الله احد فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا وانما يجب
تفسيره بجملة خبرية لانه بمعنى الشان والقصة وذلك لا يكون الا جملة متضمنة للنسبة
تامة خبرية وفيه اللغز من قال اما معرف لفظا ومعنى مفهم [illegible] كلام فيه لفظتان
ويجوز مطلقا تذكيره باعتبار المفصل شانا وتانيثه باعتباره قصة ولكن يحسن تانيثه
ان كان في الجملة المفسرة مؤنث وقع ذلك المؤنث فيها عمدة فاعلا او مبتداء
وتذكيره ان كان فيها مذكر كذلك وقد يستتر هذا الضمير في كان وكاد ولا يجوز حذفه

اذ نوقي

اذ نوقي به لغرض المبالغة فمخففة نقص للغرض الا تبعا لغيره كما في باب ان المخففة
من الثقيلة نحو وان يكاد اي وانه حذف ضمير الشان تبعا للنون المحذوفة من ان
الثقيلة ولا يعمل فيه الا الابتداء او احد نواسخه فعلا كان او حرفا ولا يثنى ولا يجمع
لعوده الى شيء معقول واحد يعبر عنه بالشان او القصة ولو فسر بجملتين او جمل ولا يفسر
بمفرد غير جملة لما مر ولا يتبع بتاكيد او بدل او بيان اذ الغرض منه الابهام او نعت
اذ الضمير لا ينعت او منسوق لان هذا الضمير مخبر عنه بجملة وانما استغنى عن الرابط
لانه رابط بنفسه في الجملة فلو عطف عليه غيره شاركه في كونه مخبرا عنه بجملة خالية عن
الرابط وهو ممتنع في غيره ولا يفسر الا بما يفخم خطره اذ المبالغة لا يليق بها الحقير
نحو هو الامير راكب قال الشيخ رضي الله عنه كان المخاطب لما احس بما يوجب
الاستفهام عن الشان من اضطراب الناس وتراكم الركبان سأل فقال ما الشان فقيل
هو الامير راكب خلافا نحو هو الذباب طاير ونحو هي هند كريمة ذكرهما الى العمل
فيه الابتداء الاول للمذكر والثاني فيه حرف ناسخ وقوله اذا مت كان الناس صنفان
لا عمل فيه فعل ناسخ فائدة ذكر بعض المحققين وهو الشيخ الرضي عود الضمير الغائب الى المرجع

للمؤنث وانه الامير راكب لما عمل

المتأخر عنه لفظاً ورتبة في خمسة مواضع اذا كان الضمير مرفوعاً باول العاملين المتنازعين على
اسم ظاهر بعدهما واعملنا الثاني وفاقاً للبصرية نحو اكرماني واكرمت زيدين الالف في
ضمير مرفوع لزيدين وهو متأخر عنه لفظاً وهو ظاهر ورتبة لانه مفعول الفعل المتأخر
رتبة متأخر عن الفعل فضلاً عن الضمير المتقدم او كان الضمير فاعلاً في باب نعم وبئس
مفسراً بتمييز على القاعدة البصرية نحو نعم او ساء رجلاً زيد فالفاعل ضمير مستتر مبهم
يفسره التمييز المتأخر لفظاً ورتبة على المشهور وزيد هو المخصوص بالمدح او الذم وقيل
هو مبتدأ والجملة خبره فالمرجع مقدم رتبة وقيل هو الفاعل فلا ضمير او كان الضمير مبدلاً
منه اسم ظاهر يفسره نحو ضربته زيداً فالضمير المنصوب في ضربته يعود الى بدله زيد المتأخر
لفظاً ورتبة او كان الضمير مجروراً برب الجارة على ضعف وشذوذ ولا اعلمه
في حروف الجر مما يختص بالظاهر نحو ربه رجلاً ولذا يجب افراده وتذكيره عند البصرية
خلافاً للكوفية حيث اوجبوا مطابقته للتمييز نحو ربها امرأة وربهم رجالاً او كان الضمير
للشأن او القصة كما مر لرجوعه الى الجملة المفسرة المتأخرة لفظاً ورتبة لانها
خبر له بناء على ظاهر تفسيرها له والا فالتحقيق رجوعه الى متعقل الذهن في شوائب المقدر

كما مر

كما مر وذكروا عود الضمير الى المتأخر لفظاً ورتبة في مواضع اخر غير مشهورة الاول المجرور عنه
بمفرد متأخر يفسره كقوله ثم ازهي الا جمعنا الدنيا وقولهم هي النفس تحمل ما حملت ان حملته
جملتي الثاني المميز هنا ليه في غير باب نعم ورب نحو فقضاهن سبع سموات عند الزمخشري
الثالث ضمير مفعول المتصل بفاعل المقدم كضرب غلامه زيداً عند الاخفش وابن جني حيث جوزاه
لشواهد شعرية كثيرة وقصره الجمهور على الضرورة فصل يقع بين المبتدأ وخبره مع الناسخ
وقبله ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ مفيد للتوكيد والحصر وان ما بعده خبر لا نعت
ويسمى فصلاً لفرقه بينهما وعماداً لاعتمادهم عليه في ذلك ولا بد من تعريف الخبر واشتراطه
من النحو اولئك هم المفلحون وان ترن انا اقل منك فان دخله لام الابتداء فهو مبتدأ
مستقل ولم يكن فصلاً نحو ان زيداً لهو قائم وانا لنحن الصافون فان كان من الضمائر المشتركة
بين المرفوع والمجرور جاز كون اللام جارة فينقلب الضمير معها جراً لما بعده نحو ان الزيدون
لهما علامتان فالمرفوع على الاول ان الزيدين علامة للمرفوع وعلى الثاني العكس وقلت ملغزاً
فيه بين لنا مجرور حرف ان غدا في جملة مرفوعاً بالابتداء فالعكس من مفهومه
والحرف توكيد اذن للمبتداء ومنها اسماء الاشارة وهي ما وضع لمشار اليه ليشار به اليه

اشارة حسية كما هو المتبادر فلا نقض بعينها من المعارف فلو استعملت في غير محسوس نحو
ذلكم الله فمجاز فلا يرد قبل تعريفها بالمشار اليه دور احسب بوجوه الاول ان المراد بالحد
المعنى اللغوي وبالمحدود العرفي الثاني ان اسم الاشارة كالعلم بجنس الفاظ مخصوصة لغلبة فيها
فلا يراد معناه الاصلي كعبد الله علما الثالث ما قيل من ان المراد بكل من الحد والمحدود معناه
اللغوي وغايته توقف معرفة المحدود على معرفة جزئه البديهي التصور فلا دور لعدم العكس فالمفرد
المذكر ذا وللمثناه ذان حال كونه مرفوع المحل وذين حال كونه منصوبه ومجروره فليس الالف
والياء علامتين للاعراب ولا الياء منقلبا عن الالف كما في المثنى المعرب بل كل منهما
اصل موضوع لنوع من المثنى فهو مختلف الدلالة على معان مختلفة لكن الاختلاف
مستند الى الواقع حيث وضع لكل معنى لفظا مستقلا بيانا للمراد لا الى العوامل فهو
معها الابها وفيه الغرض من طال واي مبني به ثلاثة عوامل ارادت البيان واما
ان هذان لساحران فيمن شدد ان فليس هذان بالالف اسما لان بل هو متاول
بوجوه الاول ان حرف جواب بمعنى نعم فما بعده مبتدا وخبر الثاني انها حرف ناسخ
اسمه ضمير الشان مقدر ورد الوجهان بان اللام المؤكدة لا تدخل خبر المبتدا ويأتي جوابه

في حديفه

في حديفه المفرد الثالث ان هذان اسم ان على لغة من جعل المثنى بالالف دائما وفيه
ان تلك اللغة في المعرب وقيل اجتمعت في هذان الفان اصلية وزائدة للتثنية فحذفت
احديهما للساكنين فمن جعل المحذوفة هي الثانية قال ببنائه لان الف هذا لا يقبل التغيير ومن
جعلها الاولى اعربه رفعا بالف التثنية ونصبا وجرا بيا منقلبة منها قلت وعليه يمشي تلك
اللغة لكن القائل ببنائه لا يقول بذلك فالقول بالبناء عليه بناء بلا اساس وانخراق
عن القياس وللمؤنث المفرد تا وذي وذه باسكان الهاء او كسرها بلا ياء بعده وته
كذلك في الوجهين وللمثناه تان رفعا وتين نصبا وجرا كذان وذين ولجمعهما اي المذكر
والمؤنث الاء مدا في الحجاز بكسر الهمزة وقد تضمان فتكتب الالف وقصرا في نجد فيكتب
بالياء وهو للعاقل غالبا ومن غيره قوله والعيش بعد اولئك الايام وقد يقال اولا باشباع
ضم الهمزة الاولى ولا يقلبها ها واسماء الاشارة قد تدخلها ها التنبيه كهذا وهاتان وهؤلاء
ويلحقها كاف الخطاب الحرفية المتصرفة تصرف الاسمية غالبا ومن غيره ذلك خير لكم وتبين
حال المخاطب بتذكير او تانيث وافراد او تثنية وجمعا بلا لام للمتوسط كذلك وتالك
ومعه للبعيد في الحجاز كذلك وتلك الا في المثنى والجمع عند من مده والا فيها دخله حرف

التنبيه ولا لام للبعيد في هذه الثلثة وثمّ لا يأتون باللام مطلقا ويشار بها الى الزمان
والمكان وغيرها ويختص بالمكان ههنا وههنا للقريب وهناك وههناك للمتوسط وهنالك
وثَمّ بفتح المثلثة وهَنّا بفتح الهاء او كسرها مع التشديد وهنّت للبعيد وقال الشيخ
قد يراد بهنا وهناك وهنالك الزمان ومنه قوله تعالى هنالك الولاية لله الحق اي
حينئذ ومنها الموصول وهو نوعان حرفي واسمي فالحرفي كل حرف مصدري أَنْ وأنّ مع صلته
اي معموله لا صلة به بالمصدر ولا عائد له اذ لا يعود ضمير الى حرف والمشهور منه خمسة وهي
أنّ المفتوحة المشددة المشبهة بالفعل وصلته جملة اسمية ثنا ولتعدد الخبر كان مروان المفتوحة
الناصبة للمضارع وصلتها فعل متصرف مضارع او ماض وقيل او امر وما المصدرية
وصلتها فعل متصرف غير الامر وقيل او جملة اسمية غير مصدرة بحرف على ما قاله مختار الشيخ
لقوله عليه السلم بقوا في الدنيا بالدنيا باقية وهي ظرفية او غيرها وقد سبقنا في مادام
وكي الناصبة وصلتها المضارع ولو على الخلاف ولم تثبت مصدريتها عند الاكثر وتوصل عند
مثبتها بفعل متصرف غير الامر نحو اولم يكفهم انا انزلناه اي انزالنا اياه وبلغني انك
منطلق اي انطلاقك او ان تك زيدا وفي الدار اي كونك زيدا او استقرارك فيها

وان تصوموا

وان تصوموا اي صومكم خير لكم ولولا ان منّ الله علينا اي منّه وحكى سيبويه كتبت اليه بان
قم اي بالقيام وبما نسوا اي بنسيانهم يوم الحساب وكيلا يكون على المؤمنين حرج اي لعدم
كون حرج واسلمت كي ادخل الجنة اي لدخولها ويود احدهم لو يعمّر الف سنة اي تعمير
الف سنة وقيل لو فيه شرطية على حذف الجواب ومفعول يود اي يود التعمير ولو يعمر لسرّ
ذلك ولا يخفى تكلفه تكميل والموصول الاسمي ما اي اسم افتقر الى صلته وضمير فيها
عائد عليه رابط بينهما والصلة جملة خبرية فعلية او اسمية معهودة كجاء الذي عظمته اذا
كان الاعطاء معلوما للمخاطب او مبهمة للتهويل والتعظيم كغشيهم من اليم ما غشيهم وانما صفة
محضة دالة على الحدوث كاسم الفاعل والمفعول لانهما بمعنى الفعل وتختص بال نحو الضارب
اذا صلة ال لانه بمعنى الذي ضرب فكان هو دخول ال في الحقيقة لفظا لا ال الحرفية الخاصة
بالاسم على الفعل فجعلوه معلوما بصورة اسم الفاعل ومجهولا بصورة اسم المفعول تحرزا
عن ذلك بخلاف المستعمل للثبوت نحو الطالق والطاهر او غلبت اسميتها كحادث ومنصور
علما فلم يقع صلة لخروجها عن معنى الفعل كالصفة المشبهة واسم التفضيل وال فيهما حرف
تعريف الاسم موصول وتوصل ال شذوذا بالمضارع كقوله ما انت بالحكم الترضى حكومته

وبالظرف كقوله من لم يزل شاكرا على المعه وبالجملة الاسمية كقوله من القوم رسول الله
منهم ولا يقع الموصول جزءا من كلام الا بصلته فهو المستحق للاعراب وهي من قيوده
وتتمته ولذا عدوا جملة الصلة مما لا محل له من الاعراب كما يأتي الا انهم اعربوا صلته ال
باعراب أل لانها العدم شغلها لفظا كانت كالجزء من لفظ صلتها كال الحرفية فاجريت
مجراها ولان صلتها مفردة لفظا وان كانت بمعنى الجملة فلا بد لها من اعراب واذ لا اعراب
لها اعربت باعراب ما هي قيد له وهو الموصول وقد اعرف فيه فقيل هاجيتكم لتجزوا ما
اسمان او لما واولا اعرابه ثاني وذلك مبني بكل حال هاهو للناظر كالعيان
وقوله للناظر تلويح الى المطلوب وهو اي الموصول الاسمي الذي للمذكر المفرد العالم وغيره
نحو ابراهيم الذي وفى افرأيتم الماء الذي تشربون والتي للمؤنث كذلك نحو قوله التي
تجادلك وقبلتهم التي كانوا عليها ويصغر على اللذيا بفتح بعد اللذيا والتي ويراد بعد
صغر الاثر وكبره اي بعد شفقته وبينهما ان عن الموصولية فلا حاجة الى صلة
وقيل يراد بهما الداهية والفرهيا بعضهم فيقاله وما اللذان تجردا من صلته كمرهما اي الاصل
موصولان وقد يفسر بما حكاه بعض النحاة جاء الذي والتي اي الرجال والنساء من غير صلة

صلة

صلة ولمثنيهما اللذان واللتان بالالف ان كانا مرفوعي المحل واللذين واللتين بالياء
ان كانا منصوبين او مجرورين كذا نوى ونن وكان قياس تثنيتهما وجمعها اللذيان واللتيان
باثبات الياء كالقاضيان وذيات بقلب الالف ياء كالفتيان لكنهم حذفوا اواخرها
فرقا بين المعرب والمبني كما فرقوا في التصغير فقالوا اللذيا واللتيا وذيا وتيا بفتح الاول
وتعويض ضمه بالالف في الاخر وقيل بعض العرب يجمع بينهما وتميم وقيس يشددون نونهما
عوضا عن المحذوف او تاكيد الفرق وقيل للمعنى اسم الاشارة ولا يختص ذلك بحال
بحال الرفع خلافا للبصرية فقد قرئ في السبع ربنا ارنا اللذين واحدى ابنتي هاتين
بالتشديد كما قرئ بهما واللذان ياتيانها منكم فذانك برهانان وبلحارث وبعض ربيعة
يحذفون نون اللذان واللتان دون ذان وتان ففي الموصول ثلث لغات وفي الاشارة
لغتان وثلث فيهما اي نون المثنى شددوها في لغات كلهم قد شددوها والاولى
قصرا كالهدى وقرئت والذين بالياء مطلقا رفعا ونصبا وجرا للجمع المذكر العالم نحو
الذين امنوا وقوله رايت بني عمي الاولى يخذلونني فعل جنيهما لغيره كقوله ثم
في الاصنام ان الذين تدعون من دون الله وقوله يستجي للوصل ايامنا الالى مردن

عليا واليهان ورتي والواو رخما لغة هذيل او عقيل قال نحن الذون صبحوا الصباحا

واللائي بهمزة قبل اليا كالجائي واللاء واللواتي بتاء مثناة من فوق قبل اليا لجمع

المؤنث ويكتب الذي والتي مفردين ومجموعين بلام واحدة ومثناهما بلامين فرقا

وهذه موصولات صريحة في معانيها والبواقي مشتركة بين المذكر وغيره والمفرد وغيره وهي

من كمن للعالم غالبا كمن عنده علم الكتاب ولغيره قليلا كمنهم من يمشي على رجلين

لشموله الطرفين وما بالعكس نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء ما عندكم ينفد وال

للجميع ولا توصل الا بالصفة كالضارب وأي كالذي تعرفه باعراب الاخفش والكوفية مطلقا

وقال سيبويه تبنى على الضم مضافة لفظا الى جملة صدرها ضمير محذوف نحو لننزعن

لنا كل شيعة هو اشد وقد تعرب ايضا فقد قرئ في الاية بالنصب ولا يعمل

فيها الا فعل مستقبل متقدم قال الكسائي كذا خلقت اي وقد تؤنث وتثنى وتجمع

وذو الطائية للعالم وغيره قالوا لا وذو في السماء عرشه وقال وبئري ذو حفرت

وذو طويت والمشهور بناؤها على السكون ورفع افرادها وتذكيرها وحكي غير ذلك

ايضا وذا كائنة بعد ما ومن الاستفهاميتين للمذكر والمؤنث لو لم تكن اشارية

وللملغاة ولا مركبة مع ما او من كما يأتي مسئلة اذا قلت ماذا صنعت ومن ذا رأيت

بذكر فعل متعد بعد ذا خاليا عن ضمير نصب فذا موصولة وما ومن الاستفهاميتان

مبتدان وذا مع صلتها خبر والعائد مقدر اي ما الذي صنعته ومن ذا رأيته قال سيبويه

وهذا مبتدأ وما ومن خبران قدما للزوم تصدرهما لا مبتدان لانهما نكرتان ووروده

الافادة مع تخصصهما بالعموم ومثله الخلاف في نحو ابن زيد والجواب عنده رفع فتقول

الصلح او زيد برفعهما بالخبرية لمحذوف اي الذي صنعته الصلح والذي رأيته زيد

ليطابق الجواب السؤال في الاسمية ويجوز النصب بتقدير الفعل دل عليه السؤال لكن

الاول اولى ولذا اقتصر عليه المصنف وان الغيتها اي جعلت ذا زائدة كانه قيل ما صنعت

وما رأيت على رأي الكوفية وابن مالك من جواز زيادة الاسماء فهما اي ما ومن ح

مفعولان للفعلين فيما انتصب بهما وكذلك ايضا تركيبهما مع ذا فكل منهما معها بمنزلة

كلمة واحدة فلا يستحقان الا اعرابا واحدا فماذا بمعنى اي شيء ومن ذا بمعنى اي شخص

لعموم ما واختصاص من بالعالم وضعا كالشخص عرفا فالكل اي مجموع ماذا او من ذا

مفعول مقدم والجواب على التقديرين الالغاء والتركيب نصب بفعل دل عليه السؤال

توفيقا بينه وبين الجواب في الفعلية ويجوز الرفع مرجوحا ولذا ترك المصنف وقس عليه اي على
ماذا كي نحوها اذا عرض عدد اوما ما فعله لا انه فيجوز جعل ذا موصولة والعائدها
وبتركيبها كاسم الآن الجواب هنا رفع مطلقا اذ السؤال جملة اسمية على التقادير ويمتنع
النصب اذ الفعل المذكور عليه للسؤال اذ ظاهر لا ينصب مفعولا به لكن في الرفع وجهان احدهما جعل
المرفوع خبر المبتداء مقدر والاخر جعله فاعلا لفعل دل عليه السؤال والاول اولى
للمطابقة ومنها المركب وهو ما اي اسم تركب من لفظين مهملين او موضوعين اسمين
او فعلين او حرفين او مختلفين تركيبا ليس بينهما نسبة حاصلة منه فخرج المركب الاضافي
والاسنادي كعبد الله وتأبط شرا فان تضمن اللفظ الثاني منهما حرفا حقيقة او حكما
بنيا اي اللفظان الاول لافتقاره الى الثاني والثاني لتضمنه معنى حرف العطف على الحركة
اشعارا باصالة الاعراب بالفتح جبرا لثقل التركيب كخمسة عشر واحد عشر اذ اصله
وعشر فهو متضمن للعاطف حقيقة وهو ظاهر ومنه حيص بيص وبين بين وحيث
بيت واشباههما وحادي عشر بفتح الياء الاصح ويجوز الاسكان تخفيفا كثماني عشر وهو
ليس متضمنا للحرف حقيقة اذ معناه واحد من احد عشر لا واحد وعشر لكنه فرع ما هو

من اصل

من اصل متضمن للحرف وهو واحد وعشر فكان متضمنا له حكما وكذا اخواتها الى تسعة عشر
وتاسع عشر الا اثنى عشر وعجزه اثنى عشرة وثنتى عشرة اذ الجزء الاول منها معرب على
المختار لشبهه بالمضاف في سقوط نونه والثاني مبني لتضمنه الحرف وقيل كلاهما مبنيان فلا اختلاف في
الاول رفعا ونصبا وجرا لاختلاف ذان وذين والا يتضمن الثاني حرفا بني الاول
كما مر واعرب الثاني غير منصرف ان كان علما للعلمية والتركيب كبعلبك علما لبلد بالشام
ان لم يكن الثاني قبل التركيب مبنيا والا بني هو ايضا كما كان كسيبويه فانه قبل تركيبه
مبني لانه اسم صوت على الحركة دفعا للساكنين بالكسر على القاعدة فيهما فهو مثال
للنفي اي المبني قبل تركيبه لا للنفي فروع من المبنيات منها الشروط والاستفهام
لتضمنها المعاني حرفية وقد مر تفصيلها في بحث الاضافة وحكى يونس اعراب من الاستفهامية
في قول بعض العرب ضرب عمن منا المرقال ضرب رجل رجلا وهو غريب مع ان [illegible]
من هذه واجب التصدير وقد فاتها هنا وفيها الغرض قال ما دونها مع تصدير
الى حال الاخرين في الفائدة ومنها الكنايات وهي كم وكاي وكذا للعدد وكيت وذيت
للحديث فكم الاستفهامية بمعنى اي عدد فمميزه منصوب مفرد نحو كم عبدا ملكت

ام خمسة او مجرور بمن مضمرة اخرجت بجرف نحو بكم درهم بعته وخبرية للتكثير فتمييزها مجرور
مفرد او مجموع وافراده اكثر وافصح وتشتركان في البناء على السكون ولزوم التصدر و
تفترقان في اقتران بدل الاولى بهمزة الاستفهام كامر والثانية ببدل الاضرابية نحو كم
درهم اخذت القابلة الوفا واختصاصها بالماضي كثرت وكاين للتكثير ولها الصدر وتمييزها
مفرد مجرور بمن ظاهرة نحو وكاين من نبي او مضمرة كقوله كاين قائل تلحق بعضا لا
بالاضافة كما زعم ابن كيسان وقال ابو حيان تنوين اي ثبت مع الاضافة وهما ضدان
وفيه الغرض قال احرد باسم مضاف ثابت اللام فيه اجتمع الضدان اراد به كاين على
راي ابن كيسان وكذا للعدد مطلقا فاصل ويحدث ايضا وتمييز منصوب مفرد او مجموع وتركه
بالواو واكثر منه بدونه ومن اعزاده نحو له كذا درهما وكيت وذيت مبنيان على الفتح
وقل الضم والكسر ويجب تكريرهما بواو كفعلت كيت وكيت وكان ذيت وذيت
وحكى ابو عبيدة كيه بالهاء فتحا وكسرا ومنها اسماء الافعال وهي عاملة غير معمولة
تعمل عمل معناها وهي لما بمعنى الماضي كشتان وبطان وهيهات اي افترق وبطؤ
وبعد وكسرعان ووشكان اي سرع او بمعنى الامر كصه ومه وامين ورويد وبله

وحيهل

وحيهل ودونك وخلفك وامامك ووراءك واليك بمعنى امسك والكفف واستجب واقبل
ودع واسكت وخذ والزم وتقدم وتاخر وتنح وكفعال من الثلاثي المجرد مطردا كنزال
وتراك بمعنى انزل واترك او بمعنى المضارع كوي ووا وها ودداو وبه بمعنى اتعجب واوه
واف بمعنى اتوجع واتضجر ومنونها نكرة وغيره معارف وذو الحالين كصه ومه
وتستعمل بله على ثلثة اوجه اسم فعل بمعنى دع فينصب ما بعده بالمفعولية واسم استفهام
بمعنى كيف نحو فقعنا ليه بالجزية او الابتداء على الخلاف في نحو اين زيد ومصدرا
فيجر بالاضافة نحو بله زيد بالنصب ابعده وبالرفع اي كيف هو وبمعنى ترك زيد
مضافا باضافة المصدر الى فاعله او مفعوله وفيه الغرض فقلت بين لنا الطف
ابا احدهما اسم ثلاثي لنا جاء منه رفع ونصب ثم جر لما يتلوه في استعماله واراد معناه
مع كاين الاوجه معنى جديد برا منه الناشد وقال ابن هشام لا تلحق اسماء الافعال
ضمير رفع بارز ومن ذلك رد قول من زعم منها تعال وها كقوله تعالوا وهاتوا
ورها لكم التوابع كل اسم هو فرع ملتبس باعراب سابقه من جهة واحدة اي بجنس اعرابه
من رفع او نصب او جر لفظين كان اعرابهما ام تقديريين ام محليين ام مختلفين وهي

خمسة النعت والمعطوف بحرف والتاكيد والبدل وعطف البيان الاول النعت وهو ما
اى تابع دل على معنى كاين في متبوعه دلالة مقصوده بالوضع كما هو المتبادر مطلقا سواء
كان اتصاف متبوعه بذلك المعنى بواسطة كنعته بحال متعلقه ام لا كنعته بحال نفسه
وسواء كان التابع مشتقا ام لا فخرجت اخواته لانها لم توضع لتلك الدلالة وان
افهمتها احيانا ولكن الاغلب اشتقاقه بلا اشتراط خلافا لشارطه فالحق ان اقسامه
اربعة الاول المشتق وهو اغلب كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل
وصيغ المبالغة الثانى الجامد المتاول بالمشتق اتفاقا كالمنسوب واسم الاشارة
وذو بمعنى صاحب كمررت برجل بصرى وذى مال وهذا اى منسوب الى بصرة صاحب
مال وحاضر الثالث المصدر كرجل عدل ورضى وفطر او صوم وهو متاول بالمشتق عند
الكوفية وبتقدير ذو عند البصرية ولذا التزموا افراده وتذكيره كالموضح بذو
والرابع الجمل وتاتى محلها وتنقسم الالفاظ بحسب الاحتمالات العقلية الى ما يوصف
ويوصف به كاسم الاشارة والمعرف باللام وما لا يوصف ولا يوصف به وهو المضمر
واسم الاستفهام والشرط والحروف وما يوصف ولا يوصف به وهو العلم وعكسها

كالجمل

كالجمل وهو اى النعت اما بحال موصوفه وحينئذ يطابقه في اربعة من عشرة ويتبعه اعرابا
رفعا او نصبا او جرا وتعريفا او تنكيرا وافرادا او تثنية او جمعا وتذكيرا او تانيثا
الا فيما يستوى مذكره ومؤنثه كالمصدر وفعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول فانه
لا يؤنث لفظه باداة والا فهو ايضا مطابق معنى لما مر في بحث الخبر انه
مذكر مع المذكر مؤنث مع المؤنث غير انه خال عن علامة التانيث لفظا
واما نحو نطفة امشاج وثوب اسمال فقال سيبويه افعال فيه واحد لا جمع
وقيل جمع النعت باعتبار اجزاء المنعوت فالنطفة اشياء كل منها مشيج اى مخلوط
والثوب قطع كل منها سمل اى خلق وقيل افعال جمع قلة فهو بحكم المفرد ولذا
افرد وضمير في قوله نسقيكم مما في بطونه اى الانعام قال السخاوى ما
اسم مفرد في حكم جمع وما هو باسم جمع واسم جنس وجمع اى صفته لمفرد فيه لنا
من غير لبس واراد بالاول نحو سراويل كما ياتى وبالثانى نحو افعال فيما مر وقال
الزمخشرى اخبرنى عن نعت مجرور ضمير مكانه في جحر الجواد وبالثانى نحو ثوب اسمال
وبحال متعلقه اى متعلق موصوفه وحينئذ يتبعه اى النعت موصوفه في الخمسة الاول اى

الاعراب والتعريف والتنكير واما في الخمسة البواقي فعلى تفصيل وهو انه ان رفع النعت
ضمير الموصوف او نصب ذلك المتعلق على التمييز او جره بالاضافة فالنعت موافق
للموصوف في هذه الخمسة ايضا كما يوافقه في الثلاثة فهو اذن كصفته بحاله يوافقه
في الكل اذ المسند الى ضميره مسند اليه حقيقة فله حكمه نحو جاءتني امرأة كريمة
الاب وكريمته ابا بتانيث النعت لتانيث الموصوف مع تذكير المتعلق ورجلان
كريما الاب او كريمان ابا ورجال كرام الاب او كرام ابا بتثنية النعت او جمعه مع
افراد المتعلق والا بان رفع ضميرا غير موصوفه او رفع المتعلق فكالفعل لو حل محله في وجوب
المطابقة لمرفوعه المذكر مطلقا والمؤنث الحقيقي وجواز الوجهين مع رجحان التانيث
مع المؤنث اللفظي والحقيقي المفصول بغير الا فلا يجب مطابقته لمتبوعه في الخمسة
نحو جاءني رجل حسنة جاريته كحسنت او حسن جاريته او عالية او عال داره كعلا او علت
مع رجحان التانيث فيهما ونفيسا ابناي او نساء حسنا عبدهما او عبدهن
كحسن او قائما او قائمة في الدار غلاماهما او جاريتهن مع رجحان التانيث
للفصل بغير الا والفرق في ذلك فقلت فيها مفرد ذكرته قد ونى نعتا بجمع جاء

اوصيفه

او صفة التثنية فهن ممن بداه فهو الاصل للاسم فرع اذا تعددت النعوت وجب
تثنيتها او جمعها بحسب المنعوت ان اتحدت معنى متعددا لان المنعوت كجاءني
وبصرت على المال او زيد وبكر وابوهما الفضلاء ام واحدا وشتى وجموعا كجاء رجلان
فاضلان ورجال شعراء والا فالتفريق كقوله على ربعين مسلوب وبال وقولك
جاء رجال شاعر وكاتب وفقيه قال السخاوي وجمع نعت افراد اجنبا اخيننا
صنفا وهل للنعت دون الوصف معنى مفرد يرعى ويعنى بالاول نحو جاءني زيد
وبكر وابوهما الفضلاء وبالثاني ما قاله قوم منهم ثعلب ان النعت له محل خاص من موصوفه
كاعور واعرج في العين والرجل والصفة عامة كالعظيم والكريم لكن البصرية لا يفرقون
بينهما والاسماء توصف اتفاقا ولا نعت عند ثعلب ومن تبعه الثاني المعطوف
بالحرف ويسمى النسق وعطف النسق لانساق المتعاطفين وتساويهما في
المقصودية بالنسبة وهو تابع بواسطة احد الحروف العاطفة الواو لمطلق الجمع
سواء كان مع الترتيب نحو ولقد ارسلنا نوحا وابراهيم ام لا نحو كذلك يوحي اليك
والى الذين من قبلك الله فانجيناه واصحاب السفينة ومع التعقيب ولا

أو الفاء للجمع والترتيب والتعقيب كما يأتي في المفردات أو ثمّ للجمع والترتيب والمهلة خلافاً
لبعض الآخرين محتجاً بقوله ثم خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وأوجب بأنه
لترتيب الأخبار والتراخي في الإيجاب والرتبة لا في الوجود وفيه وجوه أخر يأتي بعضها
أو حتى للجمع والانتهاء ويأتي في المفردات أو أم المتصلة فقط في المشهور والمنقطعة أيضاً
عند ابن جني وبيّن هنالك أو أو للتنويع وأحد الأمرين كالشك نحو لبثنا يوماً
أو بعض يوم أو الإبهام نحو أنا أو أنت المحق أو التخيير إن امتنع كتزوج هند
أو أختها أو الإباحة حيث جاز كجالس زيداً أو بكراً أو بل للإضراب ويأتي في أو ولا لنفي
حكم المعطوف عليه عن المعطوف ويشترط كونها بعد إثبات وطلب وبين متعاطفين
غير مقترنة بعاطف آخر كجاء زيد لا بكر أو رجل لا امرأة فالعاطف في جاء زيد لا بل بكر
هو بل ولا رد على السابق وفي ما جاء زيد ولا بكر هو الواو ولا تأكيد له
لا فالمنفي جعلهما في حكم النفي أو لكن بالتخفيف وتعطف مفرداً غير مقترنة بالواو
على مفرد منفي لتحقيق حكم الأول ونفيه عن الثاني كما جاء زيد لكن بكر والعاطف
في نحو ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله هو الواو ولكن ابتدائية

أو ولكن

أي ولكن رسول الله من باب عطف جملة على جملة بالواو وقيل بل مفرد على مفرد وقيل
العاطف لكن والواو زائدة وكذا لو تليها جملة كانت ابتدائية لا عاطفة فتستعمل
بالواو وبدونه ولكن كانوا أنفسهم يظلمون أو بدونها كقوله إن ابن ورقاء لا تخشى
بوادره لكن وقائعه في الحرب تنتظر وكذا بعد الإيجاب كقام زيد لكن بكر لم يقم فيمتنع
لكن بكر على العطف خلافاً للكوفية نحو جاء زيد وعمرو مثال للواو ويحتمل للمعية
والترتيب وعكسه وجمعناكم والأولين لا يحتمل الترتيب وليست من حروف العطف
إمّا المكسورة المشددة خلافاً للجمهور لمالك ولا ليس خلافاً للكوفية ولا أي
المفسرة خلافاً لبعض ولا إلّا خلافاً لقوم منهم الأخفش قال السخاوي وإلّا
هل تجيء مكان إمّا وما المعنى إذا جاءت كعن وهل عطفت بمعنى الواو حتى
فإن بينت جئت بكل خير أرادوا قولهم جاءت إلّا بمعنى إمّا بالكسر والتشديد نحو
إما أن تنطق بخير وإلّا فاسكت أي وإما أن تسكت وبمعنى غير فتكون صفة والفرق
بينها وبين الاستثنائية في قوله علي درهم إلا واحداً بالنصب على الاستثنائية وبالرفع
على الصفة أن الدرهم تام في الأخير ناقص بواحد على الأول وبمعنى الواو في قوله تعالى

لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا اي والذين ظلموا يعني ولا الذين وضع قوله
آخر ذكرناها في الشرح وقد يعطف الفعل الجزء مطلقا على اسم مشابه له في معنى
كاسم الفاعل المحدث كقوله تعالى فالمغيرات صبحا فاثرن به نقعا وصافات ويقبضن
اي اللاتي اغرن فاثرن ويصففن ويقبضن فيمتنع هذا طويل ويجيء اذ ليس طويل بمعنى
الفعل فضعف قوله من جعلهم في خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها عاطفة
على واحدة لمعنى توحدت وانفردت لان واحدة للثبوت لا الحدوث ثم صحح
تقدير توحدت بقرينة واحدة وهو اجود من تقدير انشاها كما قيل ومنهم من اول الفعل
بالاسم فقال اي فالمغيرات وبارضات فيصح المثال عنده بتاويل يجيء او بالعكس اي
يعطف على الفعل اسم مشابه له كقوله ام صبي فتحي ورابع اي عود يحي ولا يعطف
على المضمر قبل سيفا ما معو لانه ولا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل اذا
كان او مستترا لانه كجزء عامله لفظا وهو ظاهر ومعنى لانه عمدة فالعطف عليه
كالعطف على جزء كلمة الا مع الفصل بينه وبين العاطف بالضمير المنفصل تاكيدا له
لانه يشعر بانفصاله عن عامله معنى فيضعف جزئيته بعض الضعف بل يوهم ان العطف

على الفاصل لا عليه او بفاصل ما غير الضمير اي فاصلا كان الا مع توسط لا النافية بين العاطف
والمعطوف لاكتفائهم به عن الفصل بين المتعاطفين نحو جئت انا وزيد يعطف زيد
على انا للفصل بالمنفصل ومنه اسكن انت وزوجك الجنة خلافا لابن هشام في الاوضح
قال لان زوجك فاعل لمحذوف معطوف بالواو على اسكن عطف جملة على اخرى اي
وليسكن زوجك وليس معطوفا على الضمير المستتر عطف مفرد على مفرد والا لزم
رفع فعل الامر للاسم الظاهر وهو ممتنع لوجوب استتار فاعله قلت الممتنع كون
الظاهر مرفوعا به لا تابعا لمرفوعه لاغتفارهم فيهما لا يغتفر في المتبوع ولذا جاز
رب شاة وسخلتها ويا زيد والحارث وامتنع رب سخلتها ويا الحارث
وان ... ان التقدير هنا مع انه خلاف الاصل والظاهر يقلل فوائد الضمير المنفصل
لانه عنده لمجرد التاكيد ولا يفيد صحة العطف وان افاد التحرز عن صورته الممتنعة
ونحو قوله تعالى ثم يدخلونها ومن صلح بعطف من على واو الجمع للفصل بالمفعول وقوله
ما اشركنا ولا اباؤنا بعطف اباؤنا على ضمير اشركنا لتوسط لا بين العاطف والمعطوف
وجامع المنفصل في نحو ما لم تعلموا انتم ولا اباؤكم وكذلك في المرفوع المنفصل

فيحسن العطف على المنصوب مطلقا كضربته وبكرا وعلى المنفصل كذلك كجاء هو وابوه
لانهما ليسا كالجزء تتمة ويعاد الخافض مطلقا على المعطوف على ضمير مجرور وجوبا
بالاجماع ان كان المعطوف مضمرا اذ المعطوف على المجرور تجوزا خطا في الضمير المجرور
لا منفصل فلا بد من اعادة العامل الجار ليتصل به كمررت بك وبه وعلى المشهور بين
البصرية ان كان مظهرا لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الضمير المرفوع بعامله
لانه جاز الانفصال بخلاف المجرور واذ ليس له منفصل حتى يؤكده ثم يعطف عليه كما
فعل في العطف على المرفوع انتهى اعادة الجار اذ لا مسوغ سواه هاوزاد
الزيادي والجرجي تاكيده بظاهر نحو مررت بك نفسك وزيد ولا يساعدهما سماع وجوز
الكوفيون وابن مالك العطف بلا اعادة الجار مطلقا استنادا الى امثلة شعرية
وغيرها وقال ابن هشام في الاوضح الاعادة اكثر من عدمها فليست شرطا لا انها
لقراءة ابن عباس تساءلون به والارحام بالجر وحكاية قطرب ما فيها غيره وفرسه
وعلى المشهور يستثنى موضع تمنع فيه عطف الظاهر سواء عاد الجار ام لا وهو
الضمير المجرور بلولا عند سيبويه ومن تبعه في الجر به لان لولا عندهم لا تجر الظاهر

فلو اعيد

فلو اعيد ارتفع الظاهر بعده بالابتداء كما هو قياس الاحرف الجارة اليه وما بحكمها
ولو لم يعد امتنع العطف وموضعان يعطف فيهما على الضمير المجرور بلا اعادة الاول
اذا التبس المراد معها كجاء غلامه وزيد لو اريد غلام واحد مشترك اذ لو قيل وغلام زيد
اوهم الاثنينية الثاني اذا كان المعطوف جملة ان او ان المصدريتين وصلتهما لجواز حذف
الجار منهما قياسا مطردا نحو شجاعته زيد عجبت منها وانه يحل بصر عليه الدماميني
في المنهل والمغرب المواضع الثلاثة فقلت ما خافض لا تعطف اسما ظاهرا اردته
للمضمر المخفوض به اصلا وان اعدته ما ذا البنا اذا اخرجته والعطف على ما جرته
من مضمر ان كنت قد قصدته من غير رد الخافض في لفظ ما عطفته طردا او اجماعا
لم ينبه ان وجدته ولا تعطف اثنان بعاطف واحد على معمولي عاملين مختلفين
اعرابا على المشهور كضرب غلام زيد بكرا وبشر خالد الآخ نحو في الدار زيد والحجرة
عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا بتقديم المجرور اذ العاطف كعامل ضعيف فلا
يكون كعاملين مختلفين وليقتصر على ما سمع من المثالين ومنعه سيبويه والمبرد
والزمخشري واول المسموع بتقدير الجار ليكون من عطف جملة على جملة واما العطف

على معمولي عاملٍ واحدٍ او معمولاته فجائز اتفاقا كضرب زيدٌ وبكرًا وخبز هذا ويقع
العطف باعتبار المعطوف عليه اقسام العطف على لفظه وهو الاصل كما مرّ والعطف على محله
وله عند المحققين شروط الاول ظهوره لذلك المحل في الفصيح الثاني موافقته للاصل الثالث
وجود عامل مقتضٍ له ولذا اجازوا العطف على خبر ليس بالنصب في نحو ليس زيد بقائمٍ
ولا قاعدًا ومنعوا نحو مررت بزيد وبكرًا لعدم ظهور نصب المفعول به بمررت وبنحو هو
ضاربُ زيدًا واخيه لان الاصل في الصفة الجامعة لشروط العمل اعمالها عمل فعلها
لا اضافتها الى معمولها ونحو انّ زيدًا ذاهبٌ وبكرٌ لان واقع زيد وهو الابتداء
قد نسخ بانّ خلافا لمن لم يعتبر ذلك وقد يجوز المصنف للاخير بشرط مضي الخبر وفاقا
للقدماء تمسكا بقوله تعالى ان الله بريء من المشركين ورسوله واجيب بان رسوله عطف على
المستتر في بريء للفصل بالظرف او مبتدأٌ لمقدّر اعني رسوله كذلك في العطف التلقيني
وهو ان يعطف احد المخاطبين كلامه على قول الاخر وهو ضربان احدهما ما يصح جمع المتعاطفين
في قول ذلك الاخر كان قال زيد لاعطين بكرًا فيقول فقلت وعمرًا ومرجعه ان يصح ان يقول
زيد لاعطين بكرًا وعمرًا ومرجعه ومنه قوله تعالى واذ قال ابراهيم رب اجعل هذا
بلدًا

بلدًا آمنًا وارزق اهله من الثمرات من آمن منهم بالله واليوم الآخر قال ومن كفر على
تجويز الزمخشري عطف ومن كفر على من آمن وثانيهما ما لا يقبل ذلك كقولك في المثال
غلامك يريد اغلام زيد اذ لا يصح ان يقول زيدٌ لاعطين بكرًا ونفسي وغلامك يريدًا
غلام نفسه بل يجب ان يقول وغلامي ومنه قوله تعالى اني جاعلك للناس اماما قال
ومن ذريتي على تجويز الزمخشري عطف ومن ذريتي على كاف جاعلك وفيه الفرق فقلت ما
عاطف للجمع فتوضعا في لفظ من قدرا له دعا واللفظ معطوف له حامل لكنه ممنوع
ولا عامل لتقديره ايضا الا كاملا حال عن المتبوع والعامل حتى بدا من موضع ثالث
هذا ان مع ما جاء من جارت لا يقبل المعطوف بالعاطف جمعا مع المتبوع باعاد
في العطف على التوهم كعطف مجرور على منصوب ليس لتوهم زيادة الباء فيه
نحو ليس زيد قائمًا ولا قاعدٍ كما مرّ في حروف الجر وحمل عليه قوله تعالى فاصدق واكن
فيمن جزم اكن وفيه الغرض السيوطي فقال احاجيكم ما تابع غير تابع للمتبوع في موضع
لا ولا لفظ ويحل ايضا بنحو ما زيد بشيء غير شيء كما مر في بحث المستثنى الثاني
التأكيد وهو تابع يفيد تقرير نفس متبوعه فيدل على ان المراد به نفسه لا غيره على

بتجوز او سهو او نسيان كضرب الامير نفسه او تقرير شمول الحكم لافراده او اجزائه
دفعا لتوهم التخصيص كجاء القوم كلهم والماء كله حار وهو اى التاكيد اما لفظي وهو اللفظ
المكرر بعينه كجاء زيد زيدا او بمرادفه كحقيق جدير او بملحقه كحسن بسن وشيطان
ليطان فانه ايضا كتكرير الاول لكن لما لم يكن المقصود منه تقرير المتبوع او شموله
بل مجرد تزيين اللفظ وهو غرض ضعيف لا يعتد به كهو التكرير لاجله فغير والثاني
نقض الغرض ولهذا لم يجعلوا اسكن من انت في المؤكد المستتر وان لم يكن لفظا حقيقة
الا انه بحكمه فهو مكرر حكما وكذا في رايتك انت ومررت بك انت اذ الثاني
هو الاول معنى وان افترقا اعرابا واتصالا وانفصالا ابتناء على ما تقرر من ان
الضمير اذا اكد بضمير كان الثاني مرفوعا منفصلا سواء كان الاول مرفوعا
ام منصوبا ام مجرورا وفيه قلت تابع في غير ما هو مرفوع في اعراب ان المتبوع
واسم لنا تاكيد اللفظي سبعا واصل الفعل هم ممنوع اردت بالاول ما مر وبالثاني
المحذوف منه في نحو احذر الاسد فعند ابن هشام في تذكرته لا يجوز تكريره ولهذا
يجمع البدل والمبدل منه لانهم جعلوا التكرار في نحو الاسد الاسد نائبا عن الفعل ونحو

في غيره

في غيره منزلا منزلة اسمه مطلقا او معنوي وهو النعت والفاظه محصورة النفس والعين بمعنى
الذات لدفع وهم تجوز او سهو ويطابقان المتبوع المؤكد في غير التثنية فيفردان
لمفرده ويجمعان لجمعه وهما اى النفس والعين يجمعان في التثنية كالجمع تقول جاء زيد
نفسه او عينه وهند نفسها او عينها والزيدان او الهندان انفسهما او اعينهما والزيدون
انفسهم او اعينهم والهندات انفسهن واعينهن وحكى ابن كيسان تثنيتهما
للمثنى وتبعه ابن مالك وغلطهم ابو حيان وانما اكد المثنى بالجمع التفاتا بدلالة
المضاف اليه وهو ضمير المثنى ونظيره قوله تعالى فقد صغت قلوبكما وفيه النص بعضهم وادى
مضمر مضاف لاسم ولى ايضا انهما شيئان اراد بالثاني نحو قلوبكما وانفسهما و
بالاول قولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياه الشواب عند الجمع وهو من الشواذ
من الشواذ ونحو اياك واياه عند الخليل وكلا وكلتا للمثنى ومعناه لتقرير الشمول
بشرط اتحاد المسند كقام الرجلان او زيد وعمرو كلاهما ويمتنع قام زيد وقعد بكر
كلاهما لتوارد عاملين على معمول وفي نحو جاء زيد ومضى بكر قولان لاتحادهما معنى وتغايرهما
لفظا وكل وجميع وعامة لغيره اى غير المثنى من مثنى او مفرد او جمع ذي اجزاء يصح افتراقها

زعم بعضهم

ولو حكى الاحسا نحو اشتريت العبد كله او جمعه او عامته او نصفه كليهما اذ يصح افتراق اجزاء
العبد في حكم البيع وان لم يصح حسا وجاء القوم كلهم بعض افرادهم حسا ايضا فيمتنع
عرفت الله كله لعدم التركيب وجاء العبد كله لامتناع افتراق اجزائه في حكم المجيء فيلغو
التاكيد وكذا اختصم الزيدان او تضاربا كلاهما وتفصل الفاظ التاكيد المعنوي
المعنوي كلها وجوبا بضمير يطابق في الافراد والتذكير واضدادهما للمؤكد عائد عليه
رابط له بها وقد يتبع لفظ كل لمبالغة التاكيد باجمع واخواته اكتع وابتع وابصع
بالصاد المهملة او المعجمة الكوفيون لطابقه المؤكد في الخمسة السابقة كيف عنده كله
اجمع اكتع ابصع ابتع باسك كلها جمعا كتعا بصعا بتعا وعبيدك كلهم اجمعين
اكتعين ابصعين ابتعين بأبنائك كلهن جمع كتع بصع بتع ولا يتبع
بها غير كل فلا يقال جاؤا جميعهم ولا ذهب الزيدان كلاهما اجمعان ومن نص
على عدم مجيء مثناها مطلقا الشيخ وابن هشام والسيوطي ففي الاوضح لا يجوز
تثنية اجمع وجمعا استغناء بكلا وكلتا كما استغنوا بتثنية سي عن تثنية سواء
واجاز الكوفيون والاخفش ذلك فيقولون جاء الزيدان اجمعان والهندان
جمعا.

دعو اولا

جمعا وان مثلنا لا تؤكد النكرة المحضة توكيدا معنويا لان تعيين الذات مقدم
على تقرير النسبة او الشمول فينبغي وصفها او بيانها ثم تاكيدها الا مع الفائدة كقول
عائشة صام شهرا كله وقولك اعتكفت اسبوعا كله وهربت عسكرا كله ومن
ثم امتنع صمت شهرا ورايت رجلا نفسه لعدم الفائدة وجاز اشتريت عبدا
كله لحصولها هذا عند الكوفيين والاخفش وغيرهم ممن جوز تخالف التاكيد والمؤكد
تعريفا وتنكيرا ومنعه البصريون مطلقا قالوا الفاظ التوكيد معارف فلا
تؤكد النكرات وحملوا ما جاء منه على البدل او الضرورة او الشذوذ واذا
اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا اي اذا اريد تاكيده بالنفس
او العين فانما يؤكد بهما بعد توكيده بالمنفصل نحو قوموا انتم انفسكم في البارز
وقم انت نفسك في المستتر ولا يكفي هذا الفصل فيمتنع اليوم انفسكم وعندي
نفسك والفرق في ذلك بين التاكيد والعطف ان المعطوف منفصل عن
متبوعه لفظا بالعاطف ومعنى بتغايرهما غالبا فيكفيه فاصل ما بخلاف التاكيد
لاتصاله بمؤكده واتحاده به معنى الرابع البدل وهو التابع المقصود

بالاصالة نسبة ما نسب الى متبوعه اليه فنسبة توطئة وتمهيد لنسبة اليه سواء توافقت
النسبتان اثباتا ونفيا كقام او ما قام اخوك زيد ام اختلفتا كما قام احد الا زيد
فخرج النعت والبيان والتوكيد لانها غير مقصودة فيه نسبة لا اصالة ولا تبعا
بل مكملة له والتوضيح مطلقا اذ ليس المقصود فيه نسبة ما نسب الى متبوعه
بعينه اليه بل المقصود هنالك اما نسبة مثل ما نسب الى متبوعه اليه كجاء زيد
وبكر او نسبة ضده اليه كجاء زيد لا بكر وما قام زيد بل او لكن بشر ولذا
قالوا البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه والمعطوف مقصود مع متبوعه
وهو اربعة اقسام بدل الكل من الكل وهو ما ذاته عين ذات المبدل منه
فلا يشترط كونه ذا اجزاء وان اوهمه لفظ الكل ولذا قال ابن مالك الاولى
تسميته بالبدل المطابق او الموافق دفعا لايهام واسمه المشهور ناظر الى الغالب
او المقابل بدل البعض من الكل وهو ما ذاته جزء من ذات متبوعه نصفا كان
ام اقل ام اكثر فيشترط كونه ذا اجزاء وبدل الاشتمال واختلف فيه فقيل
وهو الذي يشتمل عليه المبدل منه لا لكونه ظرفا او مظروفا بل لكونه دالا عليه

اجمالا

اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث يتشوق السامع عند ذكر المبدل الى ذكره اي البدل
فيكون كالبيان بعد الاجمال نحو قوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه بابدال قتال
عن الشهر نفسه نحو الامير وكيله وقيل هو ما اشتمل متبوعه عليه او هو على متبوعه
اشتمال الظرف على مظروفه والاول كالاية والثاني كسلب زيد ثوبه فنحو نفعني الامير
وكيله ليس منه بل من بدل الغلط ولا بد في بدلي البعض والاشتمال من ضمير عائد
على المبدل منه مذكور كما مر او مقدر نحو ولله على الناس حج البيت من استطاع اي منهم
وقيل اصحاب الاخدود النار اي فيه وقيل اصله نارها فنابت ال عن الضمير والبدل
المباين للمبدل وهو ثلثة اقسام لانه ان ذكر للمبالغة في المرام والترقي فيما سبق له
الكلام سمي بدل بداء بالمد بمعنى الظهور بعد الخفاء كانه ظهر بعد خفائه وبدل
اضراب ايضا ولا يكون المبدل منه غلطا عاريا عن الفائدة كقولك حبي قمر شمس كانك
ادعيت غلطك في الاول لانحطاط القمر عن ان يشبه به الحسن فهو ابلغ من قولك
ابتداء حبي شمس ويقع ذلك من الفصحاء بل هو من محاسن الكلام او ذكر
لتدارك الغلط فيكون المبدل ساقطا فبدل الغلط اي بدله من لفظ هو الغلط

او بدل وقع بسببه لاجل تداركه لا ان المبدل هو الغلط نحو جاء زيدٌ الفرس
اذا اردت الاخبار عن الفرس فسبقك لسانك الى زيد غلطًا فتداركته فان
وقع الغلط عن الجنان لا اللسان فبدل نسيان نبه عليه في الهمع وفاقا لابن
هشام في الاوضح والاكثر سموهما بدل الغلط من غير فرق ولا يقع هذان
من فصيح بل ولا عن رويه من غير فصيح وقال الدماميني لا وجه لذلك لان النسيان
وفلتة اللسان لا ينافيان الفصاحة نعم الاحسن في المباين باقسامه العطف ببل
هنا لا يبدل الاسم الظاهر من الضمير بدل الكل من الكل الا من الضمير الغائب
لان الظاهر غايب والضمير الحاضر اخص واعرف منه والبدل هو المقصود بالنسبة
فلا يكون احط واخس من المبدل بخلاف الضمير الغائب نحو ضربته زيدًا نعم
ان افاد الضمير شمولا جاز ابداله من الضمير الحاضر ايضا كقوله تعالى تكون لنا عيدًا
لاولنا واخرنا بابدال اولنا واخرنا من مجرور لنا خلافا للاخفش حيث
جوزه مطلقا محتجا بقوله بكم قريش كفينا كل معضلة ويجوز مطلقا اتفاقا
في بدل البعض والاشتمال فانهما لما افادا فايدة زايدة على المتبوع تسامحوا

في انحطاط

في انحطاط البدل قال تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله
واليوم الاخر اي منكم وقال الشاعر بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وانا لنرجو فوق ذلك
مظهرا وقال بعض المحققين منهم ابن مالك وهشام في التسهيل والاوضح لا يبدل
المضمر مطلقا من مضمر متكلم توافقا غيبة وحضورًا ام لا ولا من الظاهر السماع وما
مثل به لذلك في كتب الفن مصنوع على العرب قال ابن هشام لا يبدل مضمر من ظاهر
واما نحو رايت زيدًا اياه فمن وضع النحويين وليس بمسموع ونحو قمت انت و لقيت
زيدًا اياه ليس منه بل الثاني تاكيد لفظي فيه الا في نحو قمت انت ومررت بك
انت فبالاجماع نقله ابن مالك وابن هشام وقال الراوي انما اجمعوا على جواز كونه
تاكيدًا لا على نفيه لتجويزهم الابدال ايضا واما في نحو رايتك اياك فعند الكوفيين
وصححه ابن مالك بان المنصوب المنفصل من متصله بمنزلة المرفوع المنفصل من متصله
والمرفوع تاكيد فكذا المنصوب وقال الشاطبي الظاهر البدلية كما عليه البصريون لما
ثبت عن العرب انهم اذا ارادوا التوكيد اتوا بالضمير المرفوع المنفصل مطلقا فيقولون
قمت انت ورايتك انت ومررت بك انت واذا ارادوا البدل جعلوه على وفق

الاول فنحو جئت انت ورايت اياك ومررت به به فيتحد لفظا التوكيد والبدل
في الرفع ويختلف في غيره هكذا نقله سيبويه عن العرب وتلقاه غيره بالقبول وهم
المؤتمنون فيما ينقلون فلا يعارض بقياس انتهى وصرح بذلك غير واحد منهم وفيه
قلت ما تابع بالعت في اعرابه اذ خالف المتبوع في اعرابه ان كان توكيدا او ذا تنبيه
فلطوبقا ان كان منه ابدا له في بابه واما في نحو لقيت زيدا اياه فقد عرفت انكار
ابن هشام له فكلام المصنف كالنص على التوكيد كما قال ابن مالك الصحيح عندي انه لم
يستعمل في كلام العرب نثره ونظمه ولو استعمل لكان توكيدا لا بدلا وقال ابن هشام
فيما قالوه نظر اذ لا يؤكد القوي بالضعيف وقد قالت العرب زيد هو الفاضل
وجوز النحويون في هو ان يكون بدلا او مبتدا او فصلا ولم يجيزوا احد كونه
تاكيدا كما جوزوا في ايك انت كون انت تاكيدا او مبتدا او فصلا وفيما
قاله نظر لان هو في المثال يدفع توهم التجوز في زيد فيصلح للتوكيد وان كان
اضعف واجماعهم على المنع ممنوع فقد جوزه الكوفيون وابن مالك وابن الحاجب
وغيرهم فرع لا يجب توافق البدل والمتبوع تعريفا وتنكيرا مطلقا فيكونان معرفتين

ونكرتين

فنكرتين ومختلفين ولا في الافراد وضديه والتذكير وضده كاعجبني زيد اوجهلناه
الا في بدل الكل كجاء اخوك زيد وابناك هند وابنا الخ الزيدان واعمامك المحمدون
الا اذا كان احدهما مصدرا نحو مفازا حدائق واعنابا او قصد به التفضيل كقوله
وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت ولك في
رفعه ونصبه على القطع بتقدير مبتدا او فعل الخامس عطف البيان سمي به لانه
عين الاول معنى فكانه مكرر وعطفته على نفسه بالبيان غير انك لم تات
بعاطف لاتحادهما معنى وهو تابع يشبه الصفة في توضيح متبوعه نحو جاء زيد اخوك
وان افترقا من حيث انه يوضح ذات متبوعه وهي توضح معنى فيه فخرجت هي لانها
مشابه الشيء وغيره والبواقي لانها لم توضع للايضاح وان افادته احيانا ويتبع
اي يتبع البيان متبوعه في اربعة من عشرة احد الاعاريب الثلاثة وواحد من الافراد
وضديه وواحد من كل من التذكير والتنكير وفرعيهما كالنعت فهما يشتركان في
مطابقة المتبوع وتوضيحه ويفترقان باشتراط جمود البيان واشتقاق النعت
عند الاكثر وغلبتها عند بعضهم فقالوا البيان في الجوامد بمنزلة النعت في ا

المشتقات اشتراكًا او غلبة وعلى الاخر جوز نحو اكون ملك الناس الله الناس
بيانين وكون الجملة في هذا المحل نعتا ويفترق البيان عن البدل في امور ان المبدل
ساقط بخلاف المبين فنحو هند قام اخوها زيد بيان لا بدل والا كان اخوها
ساقطا لان المبدل منه مستغنى عنه وهو ممتنع فان اخوها ههنا لابد منه لاشتماله
على الرابط منه لربط جملة الخبر بالمبتدا هذا على قول المازني فيما حكى المبرد عنه من
ان المبدل ساقط لفظا ومعنى والحق سقوطه معنى لا لفظا بمعنى انه غير مقصود
بالذات كغيره من المتبوعات لا انه هدر مطروح بالكلية والا لكان بدل الفاعل مثلا
فاعلا لا تابعا للفاعل او لا فاعل ح سوا مغلق انسداد باب البدل ان البدل
في نية تكرار العامل بخلاف البيان نحو فالحارث في نحو يا ابن الحارث وزيد في جاء
الضارب الرجل زيد لان البدل في نية تكرار العامل وبالحارث والضارب زيد
ممتنعان بيانان لا بدلان والا كان التقدير يا الحارث والضارب زيد وهما
ممتنعان لامتناع دخول حرف النداء على ذي اللام واضافة الصفة المحلاة بها الى
الاعلام والضابط ان البدل لابد من صحة حلوله محل البدل بخلاف البيان وقيل

ينفيه اعتقادهم في الثواني ما لا يعتقد في الاوائل ان البيان لا يقع بجملة ولا يعين
لفظ الاول بخلاف البدل كقوله تعالى امدكم بما تعلمون امدكم باموال وواوه
ويعقوب ونحو كل امة جاثية كل امة تدعى الى كتابها بعض كل اثباته لكن يشترط
فيه اذا كان غير المبدل ان يفيد فائدة زائدة على فائدة الاول كما في الاية
ان البيان لا يكون الا بغير جنسه لمثلها بخلاف البدل قاله الاندلسي في شرح المفصل
الاسماء العاملة المشبهة بالافعال فانها الاصل في العمل ثم الحروف ثم الاسم فانه يعمل عمل الفعل
لمشابهته له وهي ايضا كالتوابع خمسة الاول المصدر وهو اسم الحدث الجاري على الفعل واشتق
منه الفعل عند البصرية والموصول نعت الاسم لا الحدث والمبالغة من الاشتقاق
وهو الاصغر وهو اتحاد الحروف الاصلية والترتيب والمعنى كضرب وضارب
وله عاملان اخران صغير ويسمى كبيرا واوسط وهو اتحاد الحروف دون الترتيب
كنعق ونقع واكبر وهو اتحاد بعض الحروف دون بعض كثلم وثلب ثم المصدر
من الثلاثي المجرد سماعي ارتقى المسموع الى اثنين وثلاثين كقتل وعلم وشغل
ورحمة ونشدة وحرمة وسرقة وغلبة وذهاب وكتاب وسؤال وزهادة

وعماية ودعامة وقبول ودخول ولبان ونزوان وحرمان وغفران وطلب وكذب
وكبر وهدى ودعوى وذكرى وبشرى ورُحيل وصعوبة ومسعاة ومحمدة وكراهية
وجاء على فاعل وفاعلة كفالج وكاذبة والبيان ان كلاً من فعل بالفتح
وفعل بالكسر متعد وقاصر وفعُل بالضم قاصر لا غير وقياس المصدر من المتعديين
فعل بفتح فسكون كفهم وضرب واكل ومن قاصر الاول ان دل على تمنع ففعال
بالكسر كاباء او ولاية وحرفة ففعالة ككتابة وتجارة او تقلب وتنقل
ففعلان بفتحتين كغليان وجولان او صوت او داء ففعال بالضم كجوار
وشاء او فعيل كشهيق او كلاهما كنبح ونباح او سير ففعيل كرحيل والا
ففعول كقعود ومن قاصر الثاني فعل بفتحتين كفرح فان كان وصفه افعل او فعلاء
شاذ لكنه او اغنى عنه فعله بضم فسكون كشغل وشفقة وكذهمه وادمه كفعالة
بالفتح في المعاني الثابتة كفخم وبذاءة وكسعادة ونشاوة واما فعل بالضم
فقياسه فعولة بالضم وفعالة بالفتح كسهولة وصراحة وما خالف ذلك
فسماعي كجلال وجحود واوهاب وحكم وحكاية ونسيئة ونميمة ووهب

ذهبا

ذهبا من فعل بالفتح ورغب رغوبا ورضي رضا وبخل بخلا من فعل بالكسر وغلط
غلطا وكمل كمالا وشرف شرفا وحلم حلما من فعل بالضم وخالف في نحو حسن حُسنا
فقال سيبويه ليس بقياس خلافا للزجاج وابن عصفور ومصدر غيرها قياسي
يبين في محله والمصدر الميمي ما اوله ميم زائدة لغير المفاعلة وهو اسم المفعول من غير
مجرد الثلاثي مطلقا ومفعل بفتح العين من مجرده مطلقا كمسعى ومنجى وكمذهب
ومدخل ومضرب ومحل الا في نحو موعِد وموسم ويصلح الجميع للزمان والمكان
ايضا الا مضربا فانه يكسر منه لهما وقوفا وغير ذلك لا سماعي فمانه النقل لا القياس
كمجمع ومطلع بالكسر ومحمل ومعصية ومجيء ويعمل كل مصدر عمل فعله بالاصالة عند
ابن مالك لانه اصل الفعل في الاشتقاق ويلزم عمله مطلقا وبشابهته له عند
الجمهور لانه بمعنى فعل مقرون بحرف مصدري ولذا اعملوه مطلقا ماضيا وحالا
ومستقبلا الا اذا كان مفعولا مطلقا لانه ح ليس بتقدير الفعل اذ ليس
ضربت ضربا بمعنى ضربت ان ضربت واما نحو ضربت ضرب الامير اللص فليس المصدر
فيه مفعولا مطلقا في الاصل بل التقدير ضربا مثل ضرب الامير الا اذا كان المفعول

المطلق بدلا من الفعل سادا مسده بعد حذفه وجوبا ففيه وجهان واعمال
الفعل المحذوف لانه الاصل والمصدر لانه بدله وقيل الوجهان اعمال المصدر للمصدرية
او البدلية وهو يطلب فاعلا فقط ان كان قاصرا ومع مفعول واحد او اكثر بحسب فعله
ان كان متعديا فيضاف لواحد ويعرب الباقي باعرابه كاعجبك ضرب زيد بكرا
او بكر زيد وعطاؤك اياه درهما والاكثر ان يضاف الى فاعله لان المضاف اليه
تتمة المضاف وكجزئه والعمدة احق بالجزئية من الفضلة وغير الاكثر اضافته للمفعول
او تجرده عنهما مطلقا لوجود ال كما ياتي او التنوين كقوله او اطعام في يوم
ذي مسغبة يتيما نصبه باطعام ولا يتقدم معموله عليه مطلقا عند قوم وهو ظاهر
المتن والا الظرف وشبهه على الاصح ففي الدعا اللهم ارزقني من عدوك البراءة
واليك الفرار وقال ثم ولا ماخذكم بها رافعو مبلغ سعيه السعي ونقدر عامل
قبل الظرف كما قيل تكلف مستغنى عنه مع توسع دائرة التوسع فيه واعماله
في فاعل او مفعول صريحا كونه مع اللام ضعيف فيما سقط لبعده عن الفعل باقترانه
بال التعريف الخاصة بالاسم كقوله ضعيف النكاية اعداءه ينصب اعداءه بالنكاية وهو

مصدر

مصدر نكى عدوه اذا غلبه اذا قتله وجرحه اي ضعيف نكايته اياهم ومنعه الكوفية وبعض
البصرية مطلقا وبعضهم في غير المعاقبة للضمير كعجبت الضرب بكرا واجاز نحو بال والضرب
زيدا اذ المعنى وضربك زيدا فال عوض عن الضمير ومنه البيت اي ضعيف هو نكايته
قيل وهو الصحيح لان اكثر شواهد الجواز معاقبة للضمير ويشترط في اعماله ايضا عدم النداء
والتصغير والتثنية والجمع اذ تزول بذلك مشابهته بالفعل وقد يعمل اسم المصدر عمله
وهو قياس عند نحاة الكوفية وبغداد كقوله فان ثواب الله كل موحد وقوله
وبعد عطائك المائة الرتاعا اي اثابة الله واعطائك الثاني والثالث اسم
الفاعل واسم المفعول فاسم الفاعل ما دل وضعا على حدث وفاعله مجرى اسم المفعول
لكن على معنى الحدوث بان يفيد حدوثه وتجدده من فاعله مقيدا باحد الازمنة
الثلثة وان لم يدل بنفسه على ذلك الزمان فخرج اسم التفضيل والصفة المشبهة
فانهما يدلان على حدث وفاعله على معنى الثبوت ودخل بقيد الوضع نحو ضامر
وطالق وعالم مما تجرد عن معنى الحدوث واستعمل في الثبوت وخرج به نحو عدد
بمعنى عاد وما كان اسم الفاعل صلته لال الموصولة الداخلة عليه عمل عمل فعله المعلوم مطلقا

ماضيًا وحالًا ومستقبلًا اعتمد على ما يأتي ام لا لوقوعه في محل الفعل لما مر من ان
الضارب زيدًا بمعنى الذي ضرب زيدًا فعمله به لحصوله في الاسم والمعنى بالحرف الآتيين
صلة لا له فيشترط لعمله في مفعول صريح كونه للحال او الاستقبال ليكمل مشابهته للمضارع
لفظًا لموافقتهما في الحركات والسكنات وترتيبها ومشابهته له معنى ايضا واعتماده على نفي او استفهام
بحرف او فعل او اسم كما ضارب زيد الآن او غدًا او على اسم مخبر عنه او موصوف
كزيد ضارب بكرًا او رجل مكرم بشرًا الآن او غدًا او على ذي حال كجاء زيد راكبًا
فرسًا الآن او غدًا وانما اشترط ذلك في اسم الفاعل دون المصدر لانه يطلب الفاعل
والمفعول بنفسه لانهما من ضروريات الحدث واسم الفاعل وان كان اقوى منه
شبها بالفعل لكنه وضع لذات متصفة بالحدث والذات من حيث هي هي لا تقتضي
فاعلًا او مفعولًا فاقتضاؤه لهما بتضمنه للحدث لا بنفس معناه المطابقي كالمصدر
فبهذه الشروط يقوى شبهه بالفعل واقتضاؤه لمقتضياته اذ النفي والاستفهام
بالفعل اولى والوصف والحال والخبر في المعنى مسندة الى الموصوف وذي الحال
والمخبر عنه والاسناد حق الفعل لكن لا يجب اعماله بالشروط بل يجوز معها اضافته
ايضا

ايضا لقوله تعالى هل هن كاشفات ضره والله متم نوره فمن جر فهي مجوزة لا موجبة
فاضافته معها جائزة ولفظية وبدونها واجبة ومعنوية ورجح سيبويه معها
الاعمال على الاضافة وعكس ابو حيان وقال الكسائي هما سيان ولا يعمل اسم الفاعل
مجردًا اعتمادًا اذا كان بمعنى الماضي لضعف الشبه بينه وبين الماضي والمضارع لانه في شبه
الاول معنى فقط والثاني لفظا فقط خلافا للكسائي واحتج بقوله تعالى وكلبهم باسط
ذراعيه حيث اعمل باسط ولم يضف مع مضيه واجيب بانه حكاية حال وذلك بان
يقدر الماضي لغرابته واقعا في الحال باحضاره للمخاطب وتصويره في ذهنه ليتعجب
منه التعجب بقرينة قوله قبل ذلك وترى الشمس ونقلبهم وايضا لو جاز عمله ماضيا
كانت اضافته لفظية وليس كذلك لوصف المعرفة به في قوله الحمد لله فاطر السموات
اغير الله اتخذ وليا فاطر السموات وفيه ان الماضي لكونه معلوما لوقوعه قريب من
المعرفة معنى وان كان لفظه منكرا فلا باس بوصف المعرفة به سيما مع تعينه كفاطر
السموات واختلف ايضا في اسم الفاعل بمعنى الاستمرار في جميع الازمنة الثلثة
فقيل لا يعمل كالماضي واضافته حقيقية وقيل يعمل واضافته لفظية وقيل انه لما

تناول الماضي واجيب بصحة اعماله نظرا الى الاخيرين واضافته لفظية وعدمه نظرا الى المضي
فهي حقيقية واسم المفعول ما دل وضعا على معنى حدث ومفعوله اي مفعول به على الحدوث
والاتصال اذ المفعول بلا قيد هو الحدث ولذا سمي مفعولا مطلقا وخرج به اسم
التفضيل والصفة المشبهة فلم يحتج الى القيد بكونه على معنى الحدوث ولا يوضع نحو
رمي وجريح ولا يبنى منه ما قصد مطلقا ولا قام الا بعد كمرة به وهو في العمل وشرطه
كاخيه اسم الفاعل فيعمل عمل فعله المجهول بما تم من الشروط وهي شروط عملها في صحيح
المفعول به فيعملان مطلقا في الظرف وشبهه اذ يكفيها لائحة من الفعل وفي الفاعل
ونائبه اذ يمتنع خلوهما عنهما كالفعل لشدة الحاجة اليهما ولذا لا يضافان الا مع وجود
مرفوعهما ظاهرا كزيد ضاربه ابوه او مضروب ابوه او مضمرا كزيد مكرمي اي هو فان
اضيفا الى المرفوع انتقل ضميره اليهما فيرتفع بهما كزيد ضارب الاب او مضروبه
اي هو اذ اصلهما زيد ضارب او مضروب ابوه فلما اضيف الى الاب انتقل ضميره اليهما
مرفوعا بهما فلو لم يكن في مرفوعهما ضمير قابل للانتقال كزيد ساكن في داره امير
وضاربه ابوك امتنعت الاضافة اليه لاستلزامها خلوها ظاهرا عن المرفوع

وهو

وهو ممتنع وكل ما يرتفع بالفعل المجهول يصح ان يرتفع باسم المفعول وما لا فلا
فريدة قال ابن المعطي في الفيه مسئلة بها امتحان الناشئة اعطي بالمعطى به الفئامة
وكسي المكسو فروا جبته ونقص الموزون الفاجيه وهذه مسئلة لامتحان الاذهان
دائرة بين اهل اللسان في اجتماع فعل مجهول واسم مفعول مما يتعدى لاثنين وصورها
اربع ذكرها ابن القواس اولها اشتغالها بالحرف نحو اعطي بالمعطى به الفئامة
فئامة مرفوع باعطي وهو مفعوله الاول نائب عن فاعله وبالمعطى في موضع نصب على
المفعول الثاني والفئامة مرفوع بمعطى وبه نصب به كان وهو اذ ولا يرتفع الف
بالمعطى وفئامة بمعطى حفظا لاتصاله بمرفوعه ولا المجرور لوجود المفعول به الصحيح
اي اعطيت بالثوب المعطى به زيدا الفئامة والثانية تجردهما عن الجار نحو كسي
المكسو فروا جبته فالمكسو مرفوع بكسي وجبته مفعول الثاني وضمير الذي في مكسو
موضوع وفروا مفعول ثان له ولم يرفع بكسي وجبته ليتصل كل بمرفوعه نعم لو رفعته
بكسو وجبة بكسي ونصب مكسوا وضميره وتلت كسي المكسو اياه فروة جبته جاز على
حد الصورة الاولى لعدم اللبس والثالثة اشتغال الاول فقط بالحرف كاعطي بالمعطى

الغائبة فترفع ما اعطي بانه لا المعطى لمكان الجار فهما نصب به محلا وثانيهما رفوع معطى ضمير اد
والهما مفعوله الثاني والرابعة اشتغال الثاني فقط كاعطي المعطى به الف انه والاول جايع
المعطى ونصب انه باعطي ويجوز عكسه ايضا ويتعين الف للرفع بمعطى الرابع الصفة
المشبهة باسم الفاعل في الدلالة على حدث وفاعله وهي ما دل وضعا على حدث وفاعله
على معنى الثبوت اي كونه مطلوبا في الحال الحاضر وحصولا مجردا عن التقييد بالتجدد
والحدوث في احد الازمنة الثلثة فتدل هي على الاتصاف بالحدث في حال التكلم مطلقا
واسم الفاعل على حدوث الاتصاف وتجدده في احد الازمنة لا بمعنى انها موضوعة لزمان
الحال وهو احد الازمنة بل بمعنى وضعها للحضور والتجدد الملزومين لتلك الازمنة
قال ابن مالك في العمدة في تعريف الصفة انها موضوعة لحضور فاعلها من اتصل فعل لازم
وقال في شرحها خرج بذلك اسم الفاعل اللازم المبين حضوره وقته بقرينة وقال
ابن القواس ان الصفة تدل على الثبوت في الحال سواء تثبت في غيره ام لا بخلاف
اسم الفاعل فانه يستعمل في كل من الازمنة الثلثة ويعمل حالا او مستقبلا او ماضيا ولذلك
اذا قصد بالصفة معنى الحدوث اتي بها على وزن اسم الفاعل فيقال في حسن حاسن وفي حسن

من له

من له الحسن مطلقا في الحال وحاسن من حدث له الحسن الان او غدا او امس ففي التنزيل
وضائق به صدرك فعدل عن ضيق الى ضائق اذ قصد عروض ضيق حصل وذا لا تجدد
ثبوته في الحال وقال الفراء العرب تقول لمن لم يمت انه مائت وللابن ميت الا لمن
قد مات وكذا ابق هو سيد قومه اي الان وسائدهم عن قليل وهكذا حقق المرام في
واحد من الاعلام واما نحو قوله تعالى انك ميت وانهم ميتون فللخلو عن وجه و
وكذا قولهم الجمل الفعلية للحدوث والاسمية للثبوت معناه ان الفعلية تفيد حدوث
النسبة في احد الازمنة الثلثة والاسمية لاثباتها في الحال من غير تقييد بالحدوث
والتجدد في احد الازمنة لا انها للدوام والاستمرار في جميعها كما سبق الى بعض الاوهام
ثم اعلم ان خروج اسمي الفاعل والمفعول عن الحد واضح واما اسم التفضيل فداخل قطعا
قطعا على المشهور من انه للثبوت اللهم الا ان يقول اراد ما دل على حدث وفاعله
فقط على الثبوت واسم التفضيل يدل على ذلك وزيادة فيخرج قطعا وتفترق
الصفة عن اسم الفاعل بصوغها اي اخذ صيغتها من الفعل اللازم ولو نقلا او
تنزيلا دون المتعدي كحسن وصعب من حسن وصعب اللازمين وضعا ورحيم

من رحمه بالكسر المنقول الى رحم بالضم اى صار الرحم طبعه او المنزل منزلة اللازم كزيد
يعطي ويمنع بخلاف اسم الفاعل لصوغه منها كضارب وذاهب وشارب وسالم وخارج
وقياسها من فعل بالكسر فعل بالفتح تكسر في الاعراض كفرح وفعل وافعل في الخلق والالوان
كاشنب واسود وفعلان بالفتح في الامتلاء وضده كريان وشبعان وغرثان
وعطشان وفعيل في قوة او ضعف كقوي وعسي وسمين ومريض ومن فَعُلَ بالضم
فعيل غالبا كظريف وشريف ثم فَعْلٌ بفتح فسكون كرطب وعذب ثم افعل كا خضب
لذي حرفة الى كدرة وفَعَلٌ بفتحتين كبطل وفعل كجيد وفعال بالفتح كجبان او الضم
كشُجاع وفعل بضمتين كجُنب وغيرها سماعي كشيخ وطيب وعفيف من فعل بالفتح
وبعدم جواز كونها صلة لال على المشهور لان الصلة اما جملة او مفرد بمعناها
كاسمي الفاعل والمفعول لانهما للحدوث كالفعل بخلاف الصفة فانها للثبوت فليست
بمعنى الجملة وقيل تقع صلة مع القرينة على ارادة الحدوث وبعملها من غير شرط زمان
خاص من الثلثة كما في اخويها لان عملها للمشابهة المضارع فلا بد من كونها بمعناه
وعملها للمشابهة اسم الفاعل فيما مر وبمخالفة الصفة عملها في العمل لانه عام لا يخص وهي

ينصب تشبيها

ينصب تشبيها بالمفعول لما يأتي بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل مثل عمل فعله لا غير وبعدم
جريانها على لفظ المضارع بخلافه فانه جار عليه موافق له في عدد حروفه وحركاته وسكناته
وترتيبها وبعملها في السببي كهو حسن وجهه دون الاجنبي فلا يقع حسن بكر بخلاف
اسم الفاعل فانه اقوى فيعمل فيهما كضارب ابنه وبعدم تقدم معمولها عليها بخلافه
تبصرة ولمعمولها ثلث حالات الرفع بالفاعلية لها بلا استتار فيها في المشهور ولذا
يجمع فاعلان او معه على ابداله من ضمير موصوفها اجنبيا بدل البعض او كل من كل كما قاله
الفارسي لكنه لا يطرد فيما حكاه الفراء والكوفيون من قولهم امراة حسن الوجه قبيح
الانف بتذكير الصفة والنصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معمولها معرفة باللام
او الاضافة وعلى التمييز ان كان نكرة اذ لا محذور في ارتكاب التجوز والتشبيه امكان
موافقة القياس والجر بالاضافة اليه وهو فاعل معنى ابدا لا يختلف معناه باختلاف
اعرابه وفيه الرد على من قال هو الذي اعرابه مختلف من غير ان تختلف المعاني وهي
اي الصفة مع كل من هذه الوجوه الثلثة اما مقرونة باللام او لا فهذه ستة وا
المعمول مع كل من هذه الستة اما مضاف الى ضمير موصوفها ولو بواسطة او باللام او مجرد

عنهما فقد صارت الاقسام ثمانية عشر حاصلة من ضرب احوال الستة في احوالها الثلثة فلكل
من رفع المعمول ونصبه وجره ستة صور لانه بال او الاضافة او بدونهما والصفة في كل
من هذه الثلثة اما بال او لا نحو حسن او الحسن وجهٌ او وجهًا او وجهٍ برفع وجه او نصبه
او جره او الوجه او وجهه كذلك واسم الفاعل من اللازم واسم المفعول مما يتعدى لواحد
والمنسوب مثل الصفة في تلك الوجوه واحكامها فترفع الفاعل ونائبه بالفاعلية
ونصبهما للتمييز او التشبيه بالمفعول وجرهما بالمفعول ونجرهما بالاضافة كقائم الاب و
مضروب الاخ وبصري الجد بالاوجه السابقة وفيها قيل ما فاعل وما يبين عن فاعل
باوجه الاعراب يجري بها ثم فالممتنع منها اي من الثمانية عشر اثنان اضافة الصفة بال الى
معمولها المضاف الى ضمير موصوفها بواسطة او بدونها نحو الحسن وجهه او وجه ابيه
اذ تمنع الاضافة اللفظية بلا تخفيف ولا تخفيف هنا لانه انما بحذف التنوين
والنون من الصفة كحسن وجهه بالجر او بحذف ضمير موصوفها من فاعلها او ما اضيف
اليه الفاعل واستتاره فيها نحو الحسن الوجه او وجه الاب بالجر اذ اصله
الحسن وجهه او وجه ابيه او بحذفهما معا كحسن الوجه بالجر ولم يحصل هنا
شيء

شيء منها اذ التنوين انما سقط بال لا بالاضافة وتجويز الفراء للعكس يكذبه الحسن
واضافتها كذلك الى مجرد عن ال او مضاف الى مجرد عنها نحو الحسن وجهٍ او وجه اب
فانه وان خفف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكن فيه اضافة معرفة الى نكرة وهي
عكس ما عهد من الاضافة الحقيقية كذا قال الشيخ وابن الحاجب لكنه لا يوجب الامتناع
واختلف في صورة اضافتها مجردة الى معمولها المضاف الى ضمير موصوفها نحو حسن وجهه
فجوزه سيبويه والبصريون لحصول الخفة بحذف التنوين لكن في ضرورة الشعر خاصة لما فيه من
قبح او التخفيف بحذف الضمير اولى فتركه مع امكانه واختيار التخفيف بحذف التنوين
ترجيح المرجوح والكوفيون مطلقا بلا قبح لحصول الخفة في الجملة وهو مختار ابن مالك
قال وورد في الحديث صفر وشاحها واعور عينه الخ قال ومع جوازه فيه ضعف
ووافقه ابو حيان اما البواقي فالاحسن منها ذو الضمير الواحد لحصول الربط
فالزائد زائد على قدر الحاجة وهو تسعة والضمير في تسعة منها في الصفة وهي
الحسن الوجه نصبا وجرا وحسن الوجه كذلك مع تنوين الصفة والحسن وجها
وحسن وجه بالجر في التنوين في المعمول وحسن وجهه والحسن وجهه برفعه فانها في لا تحمل

الضمير لامتناع اجتماع فاعلين والحسن ذو الضميرين لوجود الرابط مع زائد غير مخل
فلا يقبح وان الخط في الحسن عن الحاجة الى زائد وهو اثنان حسن وجهه والحسن
وجهه بالنصب لاشتمال كل من الصفة ومعمولها على ضمير موصوفهما والقبيح هو الخالي عن الضمير
بعدم الرابط وهو اربعة حسن الوجه او وجه والحسن الوجه او وجه بالرفع والضابط
ان المعمول في غير الممتنعين اما مضاف ومرفوع او لا مضاف ولا مرفوع فالضمير واحد في الصفة
على الثاني وفي معمولها على الاول وهو حسن او مضاف غير مرفوع فاثنان وهو حسن او
بالعكس فخال وهو قبيح فروعنا الصفة الرافعة لمعمولها الخالية عن الضمير مفردة
ابدا كالفعل فلا تثنى ولا تجمع تثنية فاعلها الظاهر وجمعه مطابقة لها تذكيرا او
تانيثا لا لموصوفها وذات الضمير تطابق موصوفها في الجمع كهند حسن الوجه او وجها
برفع المعمول او حسنة وجه او حسنة وجها بجره او نصبه والزيدان حسن الوجهان
او وجهاهما برفعه او حسنان وجه بجره او حسنان وجها [illegible] قد يعمل الجامد لتضمنه
معنى اسم الفاعل او الصفة عملهما في الفاعل كزيد اسد ابوه اي مفترس او شجاع
وتميمي اخوه اي حسن وسمع مررت بقاع عرفج كله بالرفع وبقوم عرب اجمعون بتاكيد الضمير

المستتر

المستتر في عرفج وعرب بالمرفوعين لتضمنهما معنى خشن وفصحاء الخامس اسم التفضيل ويسمى
افعل التفضيل ايضا وهو ما دل على مبهم موصوف بزيادة في حدث معين على غيره وهو
افعل للمذكر وفعلى للمؤنث من مشاركة في نفس اصل ذلك الحدث كما يفهم من لفظ
الزيادة فخرج نحو زائد وغالب لعدم دلالتهما على زيادة في الزيادة والغلبة المشتركين
وكذا اسم الفاعل المشتق من باب المغالبة كطاولته فطلته طولا فانا طائل اي
ذو غلبة بالطول اذ الظاهر اشتقاق طائل بهذا المعنى من الطول بمعنى الغلبة في البعد
الطولى لا اصل الطول فلا يدل على الاتصاف بزيادة على حدثه المشتق منه بل على
الاتصاف بنفسه وعبر بالموصوف ليشمل ما قام به الحدث وما وقع هو عليه فدخل من افراد
المحدود ما بمعنى فاعل كاعلم او مفعول كاشهر وظاهر اطلاقه الاكتفاء بالمغايرة
الاعتبارية فدخل نحو هذا البسر اطيب منه رطبا ولا يبنى اسم التفضيل الا من فعل
ثلاثي وهو في عرف الفن ما حروفه ثلاثة لا ما اصوله ثلاثة كما في عرف الصرف فخرج
المجرد كما في الكافية فضلا تام لا ناقص متصرف فيه لا جامد دال على معنى قابل للتفاضل
والزيادة والنقصان كما او كيفا غير مصوغ منه فعل لغير التفضيل فلا يبنى [illegible]

من غير الفعل فيمتنع احنك من الحنك والص من اللص بمعنى اكل واشرب وقولهم
الص من شظاظ شاذ خلافا لابن القطاع حيث حكى لص كمد اى اخذ المال خفية
ولا من فعل رباعى دحرج وتدحرج او ثلاثى زيد فيه وشذ اخطر من اختصر واعطاه اعطى م
وانما لم يبن منها لان صيغته لا تسع زيادة على ثلثه بعد الهمزة فيعتذر بناؤه منهما مع ابقاء
جميع حروفها لما يرجع حذف الزايد على الثلثه للالتباس ويطرد ابن مالك والجزولى
من افعل من المزيد فيه وقال ليس فيه الا حذف احدى الهمزتين وقد خففت فى متكلم
مضارعه اذ اصل اكرم أأكرم ولا من الافعال الناقصة صار واخواته فى المشهور
خلافا لابن السراج والشيخ رضى قال ولعل علة المنع ما اشتهر من عدم دلالتها
على حدث فان افعل للزيادة فى الحدث فلا يبنى من غيره لكن الحق خلافه فلا مانع وان
لم يسمع من نحو هو اكون منك مطلقا اى اقرب او اغلب انطلاقا وانشا من منه
عالما اى اشد او اسرع انتقالا الى العلم ولا مما لم يتصرف لخروجه عن حكم الفعل
من الدلالة على الحدث والزمان كبئس ونعم وصار لاكتفائهم بتصرف مرادفه
كيدر ويدع حيث تركوا ماضيهما اكتفاء بترك ولا مما لا يقبل التفاضل كجاء ومات اذ لا

يتصور

يتصور زيادة او نقص فى المجىء والموت ولا مما صيغ منه افعل لغير التفضيل من نحو عور وخضر
وحمق من افعال الالوان والعيوب الظاهرة والباطنة لمجى اعور واخضر منهما صفات مشبهة
لغيره اى غير التفضيل فلو بنى له ايضا التبس ولذا جاء اجهل واضل واظلم للتفضيل من العيوب
الباطنة لعدم مجيئها صفات مشبهة فلا حاجة الى استثنائها كما قيل لعدم المنافات وان فقد
شرط من شروط بناء اسم التفضيل فى لفظ توصل الى افادة التفضيل فيه باشد ونحوه
كاعظم واكثر ويذكر بعده اسم من لفظ الفاقد منصوبا على التمييز نحو اكثر مالا واعز نفرا
واشد تدحرجا ودحرجة وبياضا وعمى وصيرورة وموتا ويجوز ذلك فى جامع الشرائط
ايضا للنص على جهة التفضيل نحو اكثر او احسن علما واما قولهم فلان احمق من ابن
هبنقة على معنى التفضيل بقرينة من فهو شاذ مخالف للقياس وقوله م فى وصف ماء
الكوثر ابيض من اللبن نادر قليل فلا يقاس عليهما خلافا للكوفية فى الغير وجوز
ابن مالك ان يكون من باضه يبوضه اذا فاقه بياضا فالمعنى ان غلبة بياض ذلك
الماء وفوقه على بياض غيره اكثر من غلبة بياض اللبن عليه او يكون من متعلقة بمحذوف
اى ابيض واصفى من اللبن وكذا سمع اسود من حنك الغراب واحمر من الدم وقد [illegible]

في الفصيح هذا احسن من ذاك بمعنى اقل قبحا وحذفوا همزة اخير واشر تخفيفا
لكثرة الاستعمال واثباتها نادر كقراءة ابي قلابة من الكذاب الاشر وقوله بلال خير
الناس وابن الاخير واشذ حذفها من احب شيء الى الانسان ما منعا تتمة يستعمل
اسم التفضيل وجوبا باحد ثلثة وجوه اما مقرونا بمن الداخلة على المفضل عليه وهي
لابتداء غاية الارتفاع او الانحطاط عند سيبويه وبعده امتناع مقابلتها بالى
وللمجاوزة عند ابن مالك وهو اقرب لامتناع حلول عن محلها المانع لفظي لا معنوي
فان من صلة افعل وبجزئه فلا يبدل ان تعرفا بال وينوي انها للعهد او مضافا الى المفضل
عليه فالاول المقترن بمن ولو تقديرا مفرد مذكر دائما سواء وافقه موصوفه ام لا
نحو زيد او هند والزيدان او الهندان او الزيدون او الهندات افضل من عمرو ولان
من مع كالجزء له ولذا لا تفصل عنه باجنبي فلو ثني او جمع او انث وحده كان كتثنية
بعض لفظ او جمعه او تأنيثه قبل تمامه ومعها كان كتثنية لفظين او جمعها او تأنيثهما
هما ممتنعان قال تعالى ليوسف واخوه احب نعم ميز موصوفه فيه يطابق موصوفه وجوبا مع
به نحو الله اكبر اي من كل شيء او من ان يوصف وتقدم
في ذلك وقد يحذف كلمة من مع المفضول للعلم مع تجردهما ان كان مستفهما او مضافا

له

له نحو ابنت ممن او من غلام من افضل وضرورة في غيره كقوله فاسماء من تلك الظعينة
املح والثاني المعرف بال يطابق وجوبا موصوفه قياسا ولا يجامع ال فيه من مع حصول
الغرض باحدهما فلعلوا الاخر نحو زيد الافضل وهند الفضلى والزيدان الافضلان
والهندان الفضليان والزيدون الافضلون او الافاضل والهندات الفضليات
او الفضل ويقتصر على السماع فلا يقال في اشرف واظرف اشارف واظارف بل اشرفون
واظرفون ولا شرفى وظرفى فيهما وكرمى وجملى في اكرم واجمل ضعيف النحاة الصح وقوله
ولست بالاكثر منهم حصى على زيادة ال للضرورة او تعلق من بمقدر منكر مبدل من المذكور
اي لست بالاكثر اكثر منهم او كونها تبعيضية لا تفضيلية اي لست حال كونك منهم بالاكثر
حصى والثالث المضاف ان اضيف الى نكرة وجب تذكيره وافراده ابدا ومطابقتها
للموصوف نحو افضل رجل وهي افضل امرأة وهما افضل رجلين او امرأتين وهم افضل
رجال وهن افضل نساء واما قوله ولا تكونوا اول كافر به فتقديره اول فريق كافر
او معناه لا يكن احدكم وان اضيف الى معرفة وقصد به تفضيله اي تفضيل موصوفه على من
اضيف اليه افعل وهو الغالب وجب كونه اي الموصوف منهم ممن اضيف اليه افعل ولو

فالثانية كان اجود لئلا يتوهم وجوب الجمع وانما يكون فرداً مذكراً لانه من حيث هو
هو لا من حيث المفضولية والا لزم تفضيله على نفسه وغيره فما ورد فيه المطابقة للموصوف
في الافراد والتذكير واضدادهما حملاً على ما مع ال وعدمها بافراده وتذكيره دائماً
حملاً على ما مع من قال ابن هشام وهو الغالب وفي الافصح خلافه نحو الزيدان اعلى
الناس والهندات فضليات الناس بالمطابقة كقوله ثم الا الذينهم اراذلنا او الزيدان
اعلمهم والهندات فضليات بدونها كقوله ولتجدنهم احرص الناس وعلى هذا القصد
يمتنع يوسف احسن اخوته او الجن لخروج يوسف عن اخوته للاضافة وعن الجن لتباين
الحقيقة وان قصد تفضيله على جميع ما عداه مطلقاً من افراد المضاف اليه وغيرها
لا على من اضيف اليه خاصة فالمطابقة حكمه لا غير اجماعاً والاضافة فيه لتوضيح المضاف
وتخصيص المضاف اليه من بين افراد المفضل عليه لغرض بالذكر لا بالحكم فلا يجب كون الموصوف
من هذا البعض المضاف اليه بخصوصه بل يكفي كونه من المفضل عليه مطلقاً نحو محمد افضل
قريش بمعنى انه افضل الخلق من بين قريش فاضافته الى القبيلة لتوضيحه او تشريفهم
او غير ذلك وعلى هذا يجوز يوسف احسن اخوته والزيدان احسنا اخويهما والزيدون

احسن

احسنوا اخوتهم اي الموصوف احسن الناس كلهم من بينهم اي اخوته وقد يضاف في
الى غير افراد المفضل عليه مما يفيد التخصيص والتوضيح او غيرهما من الاغراض كما مر ونحو هو
اعلم بغداد اي اعلم الناس مطلقاً وهو مختص بموطن بغداد ومن الغريب ان نسخ
المتن هكذا وان قصد تفضيله مطلقاً فهو ذو مذكر مطلقاً نحو يوسف احسن اخوته
والزيدان احسن اخوتهما وهو غلط صريح لاجماع النحاة على وجوب المطابقة فيه واتفقت
فيه كلمة المحكمة في كتبهم حتى التهذيب للمص فيه هكذا وان قصد به الزيادة على من اضيف
اليه وجب كونه منهم وجاز الوجهان او زيادة مطلقة فالمطابقة انتهى وحاشاه [illegible]
ان يقع مثله من مثله ولذا اصلحناه فابدلناه بعبارته في التهذيب اذ لا مجال في نسخ ذي
صحاح الابنية لحن نسخ النساخ فكم افسد الراوي كلاماً بنقله وكم حرف المنقول قوم
وصحفوا وكم ناسخ اضحى لمعنى مغيراً وجاء بشيء لم يرده المصنف والمنسلخ عن معنى التفضيل
مطابق ابداً نحو الناقص والاشج اعدلا بني مروان اي عادلاهم ويرفع اسم
التفضيل الضمير المستتر اتفاقاً لانه معمول ضعيف خفي يكفيه ادنى عامل من غير الحروف
ولا ينصب المفعول به الصريح مضمراً او ظاهراً اجماعاً لالتحاقه بالافعال الغريزية القاصرة

فيمتنع هو اشر لهم عملا والكلام خبرا والمنصوب في اعز نفرا تمييز لا مفعول فان قلت ما تقول في

قوله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله ليست مضافا اليها اذ لم يقصد انه تعالى اعلم من المضلين

فهي مفعول به قلت من موصولة او موصوفة مفعول لمقدر يدل عليه اعلم اي يعلم من

او استفهامية مبتدأ ويضل خبرها والجملة مفعول علق عنه المقدر ولا خلاف في جواز

نصبه به بواسطة من التفضيلية كما مر او جار اخر كهو اعلم بالاخفش واقوى على الذهاب

او في الباب ورفعه للظاهر قليل في لغة ضعيفة حكاها سيبويه نحو رايت رجلا احسن

بالنصب على النعت منه ابوه فلو رفعته صح اجماعا بلا قلة وضعف فيكون خبرا مقدما

رافعا لضمير المبتدأ المتاخر وهو ابوه فالجملة صفة رجل والرابط ضمير منه وابوه

ويكثر ذلك اي رفعه للظاهر في مسئلة الكحل وضابطها ان يقع افعل لفظا صفة لاسم

جنس منفي ومعنى لمتعلقه المفضل باعتبار وعلى نفسه باعتبار اخر تفضيلا منفيا

نحو ما رايت رجلا احسن بالنصب في عينه الكحل بالرفع باحسن منه من الكحل في عين زيد

اي ما رايت رجلا يكون الكحل في عينه احسن منه في عين زيد قال سيبويه انما جاز

رفعه للظاهر هنا لان الكحل لو لم يكن فاعلا كان مبتدأ واحسن خبره كما مر في رايت

رجلا

[illegible] الكحل [illegible] والكحل مفضل [illegible] حال كونه منفيا ١٢

رجلا احسن منه ابوه فيلزم فصل افعل عن من التفضيلية باجنبي عن معموله وهو الكحل

وذلك ممتنع لما مر وقال المص وفاقا لابن الحاجب لانه اي افعل هنا بمعنى الفعل لصحة

حلوله محله مع بقاء المعنى بحاله فيقول ما رايت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين

زيد بخلاف الاثبات فيمتنع رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد

بنصب احسن لان ايقاع الفعل محله يغير المعنى وقاس ابن مالك النهي والاستفهام

على النفي ومنعه ابو حيان وقوفا مع السماع وفي الاوضح الاكثر ان يقع هذا الظاهر

بين الضميرين اولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما مر وقد يحذف الثاني فتدخل من على الظاهر

او محله او ذي المحل فيقول من كحل عين زيد او من عين زيد او من زيد وقد لا يذكر بعده

الظاهر المرفوع شيء فيقول ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل والمعنى واحد والمص

اقتصر على الاول خاتمة لحديقة الاسماء في غير المنصرف وهو ما فيه علتان او واحدة

قائمة مقامها من علل تسع نظمها المص تسهيلا للضبط بقوله موانع صرف الاسم

تسع فجمع ووزن وتانيث وعدل ومعرفة وزايدتا فعلان ثم تركيب كذا العارض

الفعل والتاسع الصفة اعلم ان الاسم اما مبني وهو غير متمكن او معرب وهو اما مشبه

الفعل في فرعية الاشتقاقية والاسنادية للاسم بالعلتين او بما ينزل منزلتهما اعرب لاصالة
الاعراب في الاسماء لكن يمنع من تنوين التمكن والجر الخاصين بها لشبه الفعل الممنوع
من خواصهما جمعا بين الحقين ويسمى ممتنعا وغير منصرف وغير امكن والاخر منصرف ويسمى
منصرفا وامكن وذلك لان كل علة من التسع فرع لشيء فبعلتين منها تحصل للاسم
فرعيتان كفرعيتي الفعل ففرعية العجمة للعربية اذ هي الاصل في كلام العرب والجمع
للافراد والتانيث لصدره والعدل للمعدول عنه والتعريف لاجله والالف والنون
المزيدتين للمزيد فيه والتركيب للاجزاء ووزن الفعل لوزن الاسم اذ الاصل في كل
اسم ان يكون على اوزان الاسماء لا الافعال والصفة للموصوف الا ان الجمع بصيغة
منتهى الجموع والتانيث بالالف نزلت واحدة منهما منزلة علتين لقوتهما لما ياتي والصرف
قيل هو تنوين التمكن وحده لانه الدال على امكنية الاسم في الاعراب فيمنعه سقوط هذا
التنوين فقط وانما يتبعه الجر فاسقطوه تبعا للغرض من اسقاط التنوين
وهو العلم وغير المنصرف عن الاسمية وفي اطلاق الزمخشري اجرى عن شيء من العلامات
يشعر لاخذه في السقوط دون الثبات وهو ما يشعر به التنوين لانه المقصود

بالاسقاط مما لا ينصرف ويسقط الجر لاخوته له في الاختصاص بالاسم كما يسقط الرجل
عن منزلته فيسقط اتباعه وقيل الصرف التنوين والجر فسقوطهما كلاهما من غير المنصرف
بالاصالة لا يتبع الاخر وتظهر فائدة الخلاف في نحو عرفات كما ياتي فالعجمة منها وهي كونه
غير عربي تعرف بنقل اهل اللغة او خروجه عن الاوزان المحصورة للاسماء العربية
كابريسم او تصدره بنون قبل راء كنرجس او ختمه بزاي بعد دال كمهندز او اجتماع
الجيم فيه مع الصاد المهملة كالجص او مع القاف كمنجنيق او الكاف كاسكرجة او كونه
خماسيا او رباعيا عاريا عن احرف الذلاقة التي يجمعها مر بنفل وتمنع صرف العلم
العجمي العلمية وهو ما جعل علما بوضع العجم لا العربي العلمية كقالون للقارئ المعروف
بشرط زيادته على الثلاثة بدون ياء التصغير كابراهيم او اصل العربي كونه ثلاثيا لانه الاصل
لانه وضع الحروف ولا اكثر لثقله بخلاف العجمي فانهم لا يراعون خفة الاوزان
فلو كان العجمي ثلاثيا ضعفت عجمته لموافقته للاصل في الاسم العربي فلا اثر ولم
يمنعوه بعد تصغيره ايضا مع زيادة ياء مستصحبا لما كان ولا اثر لتحرك الاوسط
فلا يمنع عن الزيادة على الثلاثة عند الاكثر خلافا لابن الحاجب فنحو نوح منصرف اجماعا وشتر

عندهم علما لحصن بديار بكر والجمع يمنع صرفه ما هو على وزن مفاعل ومفاعيل وفواعل
وفواعيل وفعالل وفعاليل وافاعل وافاعيل وتفاعيل كمساجد ومصابيح وخواتم وخواتيم
كذلك ودراهم ودنانير وافاضل واعاجيب وتفاسير بالنيابة عن علتين لانها صيغة
جمع الجمع كأكالب لأكلب لكلب واقاويل لأقوال لقول فهو بمنزلة جمعين
ويشترط عدم التاء لوجود نحو فعاللة في اوزان المفرد كعلانية وكراهية وبذلك
تضعف جيئه وصياقلة وموازنة منصرفان وان ذا من الغرابة بمكان اذ يمنع الصرف
بهذا الجمع وحده وبالتاء مع علة اخرى ويصرف اللفظ باجتماعهما فيه وقيل علله
تمنع الاسم صرفه وهي واحدة ليس تمنعانه وقال العرب انما التاء اذا التحقت
التفعيل واطلقت المعتقل والحق بدا عيا الجمع حضاجر علما للجنس الضبع فمنع اعتبارا للاصل
لانه في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به جنس الضبع مبالغة كأن كل فرد
منه بمنزلة جماعة في عظم البطن واما سراويل فهو وان كان مفردا في الاصل ايضا
لكنه امتنع للشبه بالجموع وزنا فهو مفرد لفظ جمع وزنا وحكما وقيل جمع سروالة
تقديرا كأن كل قطعة منه سراويل ولا تضر العلمية وان نافى معناهما فيمنع علما ايضا

خلافا

خلافا لسعيد الاخفش وقيل اجماعا ولذا منع شراحيل وهو جمع سمي به الرجل و
التأنيث ان كان بالتاء نحو حبلى وحمراء نائب عن علتين كالجمع نزل لزومها لبنية الكلمة
منزلة علة تأنيثه وان لم يكن بالفيه المقصورة والممدودة منع صرف العلم حتما وجوبا
ان كان معه شروط احد اربعة بان يكون مؤنثا بالتاء سواء كان مؤنثا معنى ايضا كفاطمة
ام لا كطلحة فيمنع بالعلمية والتأنيث بتاء لانه حيث صار جزءا من العلم فلا
يمتنع نحو فاطمة وصفا لعدم لزوم التاء او زائدا على الثلاثة كزينب فيمتنع للتأنيث
المعنوي والعلمية او متحرك الوسط كسقر او اعجميا كجور او نوح علما لحصن بديار
بكر منعوهما للعجمة والتأنيث المعنوي تنزيلا لثقل حركة سقر وعجمة جور منزلة
حرف رابع خلافا لابن الانباري في الاول فاجاز صرفه كهند والعجمة هنا شرط لتأثير
التأنيث لا مؤثرة فلا ينافي ما مر من عدم تأثيرها في الثلاثي فلا يحتم منع صرف فاقد
الاربعة ساكنا كهند بل يجوز منعه لوجود علتين وصرفه لعدم تحتم المنع بعدم شرط
للزجاج اذا وجب منعه لان السكون لا تغير حكما مع
خلافا وجبته العلتان ولذلك رجحه الجمهور تحاشيا عن الغائهما وقال ابن
جني هو القياس والاكثر في الاستعمال ورجح الفارسي صرفه رد ذو ولا سلف له

ولا خلف وعلى المشهور يستثنى المنقول من المذكر الى المؤنث كزيد علما لامرأة لعلمه
نقله وهو قول سيبويه وخالفه عيسى والجرمي والمبرد فجعلوه كهند وهو ظاهر المصنف
فرعية اذا سمي مذكر بوصف مجرد عن التاء لاختصاصه بالمؤنث كحائض ومرضع
صرف عند البصرية لانه عندهم مذكر وصف به المؤنث لامن اللبس او لحمله على المعنى
بتاويل حائض بشخص حائض ونحوه وايده بعدم التاء في تصغيره ومنع عند الكوفية
لانه عندهم مؤنث على انه مستغنى عن التاء لاختصاصه بالمؤنث معنى وفيه الصرف
بقولي ثم اللفظة كوفية الفينها الجنس قد ذكرت لفظا او معنى ووجد بعد انثى والعدل
اعتبار تحول الاسم عن صيغته الاصلية التي ينبغي ان يكون عليها الى اخرى لا لاعلال
او قلب او ترخيم او الحاق فخرج تحول المشتقات عن المصدر لانه ليس صيغتها
الاصلية ونحو ادم عن ادهو لانه ليس الى الاخرى وتمام عن تقوم لاعلاله وشاك
عن شائك للقلب وحار عن حارث لترخيم وكوثر عن كثر للالحاق فنحو جمع وهو
يمنع صرف الصفة المعدولة عن اصلها فيمتنع به وبالوصف كرباع ومربع المعدولين
عن اربعة اربعة بدليل تكرر معناهما المقتضي لتكرار اللفظ وكذا حاد وموحد

وثناء

وثناء ومثنى وثلاث ومثلث بالاجماع وخماس ومخمس الى عشار ومعشر على الاصح
لحكاية ابي عمرو والشيباني وابي حاتم وابن السكيت وخلف الاحمر وغيرهم فلا يسمع
قول من لم يسمعها لتقدم بينة الاثبات على بينة النفي واعتبار الوصف فيها
لا ينافي عدم اعتباره في اصولها بوضعها لانه عارض هنا لاستعمالها في نحو مررت بنسوة
اربع واصله ثابت بالوضع هنا ولذا لا تستعمل الا نعوتا واحوالا او اخبارا نحو اولي
اجنحة مثنى وثلاث ورباع فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع
وصلوة الليل مثنى مثنى بخلاف الاصول وكاخر كبرى في مررت بنسوة اخر اذ هو جمع اخرى
مؤنث اخر بفتح الخاء بمعنى المغاير وهو اسم تفضيل والقياس فيه ان يوصف
بنسوة اخر وبرجال اخر وبرجلين اخر وامراتين اخر بافراده وتذكيره ابدا لان
الاسم التفضيل المجرد عن اللام والاضافة مفرد مذكر دائما كما مر فعلم انه
معدول عن اخر من وكذا اخرى واخواتها من فروع اخر لكنهم خصوا اخر بالذكر
لان اخرى امتنع للالف وهو اوضح من عدله واخران واخرون معربان بالحرف
فليسا من الباب واما اخر فلا عدل فيه لموافقته للقياس وان لم ... في فروعه وانما

اشنع هو لوزن الفعل والوصف واما اخر مؤنث اخر بالكسر فيجمع على اخر منصرفا لانه صفة
مشبهة لا اسم تفضيل بل في كون الاول ايضا اسم تفضيل كلام مفصل في الشرح حوى المفصل
هذا هو العدل التحقيقي وهو ما تحقق اعتباره بدليل اخر غير منع الصرف والتقديري ما لا
دليل عليه سواه واشار اليه بقوله ويعتقد العدل فيما سمع غير منصرف وليس فيه من
العلل التسع سوى العلمية اذ هي وحدها لا تمنع الصرف فلا بد من تقدير اخرى ولا
يصح ذلك الا في العدل فيقدر فيه حفظا للقاعدة كزحل وعمر بتقدير تحويلهما عن
زاحل وعامر ولذلك لم يقدر في طوى فيمن لا يصرفه علما لبقعة لوجود التانيث
المعنوي فيه مع العلمية وفي الافصح المعرفة المعدولة خمسة انواع الاول فعل جمع
فعلاء في التوكيد كجمع وكتع وبصع فانها معارف بنية الاضافة الى ضمير المتبوع معدولة
عن فعلاوات لانه قياس جمع فعلاء اسما كصحراوات لصحراء سحر معينا وظرفا مجردا
عن ال والاضافة فانه معرفة معدولة عن السحر وقيل مبني لتضمنه معنى ال فلو ابهم
كجيناهم بسحر واستعمل غير ظرف او مع ال او الاضافة لم يكن معدولا الثالث فعل علما
لمذكر كعمر وزفر وزحل الرابع فعال علما لمؤنث كحذام وقطام في تميم فانهم منعوا

صرفه

صرفه فقال سيبويه للعلمية والعدل عن فاعلة والمبرد للعلمية والتانيث المعنوي فان
ختم براء كسفار لماء ووبار لقبيلة بنوه على الكسر الا قليلا منهم والحجازيون يبنون
الجميع على الكسر تشبيها بنزال كقوله اذا قالت حذام فصدقوها البيت الخامس امس اذا اريد
به اليوم الذي قبل يومك ولم يصغر ولم يقترن بال ولم يقع ظرفا فبعض تميم يمنع
صرفه مطلقا لانه معدول عن الامس كقوله لقد رايت عجبا مذ امسا وجمهورهم يخصه
بحالة الرفع والحجازيون يبنونه على الكسر مطلقا لتضمنه معنى ال فان ابهم او قرن
بال او الاضافة فمعرب اجماعا وان قصد به معين ظرفا تجرد عنهما بني اتفاقا والتعريف
شرط ما يتحد في منع الصرف العلمية اي كونه هذا النوع من انواع التعريف بان يكون
علما لشخص كاحمد او جنس كاسامة فالسبب هو التعريف لانه فرع التنكير
وانما العلمية شرط لا غيرها من اسباب التعريف لانها سبب للبناء كما في المبهمات سوى
اي واية او مزيل لمنع الصرف كالاضافة وال او غير لازم كالنداء لدورانه
فيه على قصد المتكلم تعيين وعدمه مع اجابة المثال في بعض الصور والالف والنون
المعبر عنهما في البيت بزائدي فعلان يمنع صرف العلم او ضده هذا لانهما معا سبب واحد

كعمران وعثمان والوصف المعرّف القابل للتاء سواء لم يكن له مؤنث اصلاً كلحيان لكبير اللحية
او كان تأنيثه بالالف كسكران فان مؤنثه سكرى في الافصح واما سكرانة في بني اسد
فضعيف دون ويقل لم يتنافيا لا يوجد فيهما فعريان منصرف لوجود عريانة ورحمن ممتنع
لانتفاء رحمانة خلافا لشاذ لوجود فعلى هذا اذا لم يكن علما والا فممتنع قطعا وقال ابن
هشام انه لم يستعمل صفة الا مجردا من ال الا ضرورة ولذا جعله في البسملة بدلا
من لفظ الجلالة لا صفة ولا فائدة يعتد بها في تحقيق علميته ووصفيته فروع ثان
الاول تعرف زيادة الالف والنون بوقوعهما بعد ثلثة اصلية فان كان قبلهما حرفان
ثانيهما مضعف جاز في حسان التضعيف مع زيادتهما وزيادته مع اصالة النون فحسان
وحيان من الحس والحيوة ممتنعان ووزنهما فعلان ومن الحسن والحين منصرفان
ووزنهما فعال وقد قال بعض لمكوك لحيان النحوي حيان منصرف ام لا فقال ان جئتك
المدك فمنصرف والا فغير منصرف ولا يخفى لطفه الثاني جميع ابنية فعلان مؤنثها
فعلى الا اربع عشرة انثت بالتاء فصرفت وقد جمع ابن مالك اثنتي عشرة
منها فقال اجز فعلى لفعلانا اذا استثنيت حبلانا ودخنانا وسخنانا وسيفا

وناصحانا

وناصحانا وصوحانا وعلانا وقشوانا ومصانا وموتانا وندمانا واتبعهن نصرانا
والحق المرادي الباقيين بقوله وزد فيهن خمصانا على لغة واليانا والتركيب المزجي
وهو جعل لفظين واحدا يمنع صرف العلم كبعلبك الا اذا كان الثاني مبنيا كسيبويه
لم يحتج جزءاه الى نحو بعلبك والاول ان كان معتلا بني على السكون كمعدي
كرب وقالي قلا والا بني على الفتح واضافته معربا الى الثاني ونحوهما لغتان وقس
منه نحو تأبط شرا وشاب قرناها وارضا رعيلا العلمية فانه مركب كلامي باق على ما كان
عليه قبل العلمية اذ التسمية به ليس بوضعه لذات المسمى بل الدلالة على امر
متعلق بها مذكور لها من قصة عجيبة او اضحوكة غريبة فقيل مبني على الحكاية وقيل معرب
تقديرا ووزن الفعل بالنسبة الفعل ينبغي كونه عليه مختصا به او غالبا فيه وشرطه كمنع
الصرف الاختصاص بالفعل بان لا يوجد في اسم عربي الا منقولا من فعل فانه
عارية لا تنقض الاختصاص او تقييده اي الوزن او الاسم الموزون به بزائد من
زوائده اي زوائد الفعل الدالة فيه على التكلم والغيبة والخطاب من حروف اتين
وان لم يدل على ذلك في الاسم ويمنع وزن الفعل باحد الشرطين صرف العلم كشمّر مضعف

الغين علماً لفرس فيمتنع للعلمية ووزنه المختص بباب التفعيل واما هم للغلام وشلّم
بيت المقدس فعجميان وامتناعهما للعلمية والعجمية لا لوزن الفعل لعدم تأثيره في الاسم العجمي
وكضُرِبَ علماً بالبناء للمفعول اذ البناء للفاعل لعدم اختصاصه لا يؤثر الا عند الفراء وعيسى بن
عمر وكذا صرف الوصف الغير القابل للتاء اما لانه لا يؤنث كاكمر لعظيم الكمرة بفتحتين
اي الحشفة لاختصاصه بالمذكر او لانه يؤنث بالالف لا غير كاحمر وافضل وانما شرط
ذلك لان قبول التاء يبعده عن الفعل لاختصاص التاء الحرفية المتحركة في الاخر بالاسماء
فيعمل وهو الجمل القوي في السير والعمل منصرف لوجود يعملة لناقة كذلك وقال بعض
المحققين لا يصح التمثيل به لانه اسم لا وصف لا يقال جمل يعمل او ناقة يعملة نص
عليه في القاموس وغيره فلا يصح فالاولى التمثيل بادمل للامام لوجود ادملة ويشترط
ايضا لمنع الوزن للاسم فيصرف امرؤ في لغة اتباع الراء للاخر وان كان فعلاً
كانصر ونصبا كاضرب وجرا كاذهب او امر لبعده عن الفعل اذ لا اتباع فيه وايضا
عدم تغيره باعلال الى وزن الاسم فلا يؤثر وزن نحو مجهولا في نحو ردّ وقيل
لانتقاله بالادغام والاعلال الى وزن قفل وديك والصفة وهي كون الاسم

والاعلى

والاعلى ذات مبهمة متصفة بحدث معين تمنع صرف الموازن للفعل كما تقدم بشرط كونها
الاصلية اصلية ثابتة وضعاً كاحمر لا عارضة كاربع بمعنى ذليل لانه وضعا اسم فلا
تؤثر كما لا تقدح الاسمية العارضة في ادهم للقيد واسود وارقم للحية وعدم قبوله
التاء فاربع في نحو مررت بنسوة اربع منصرف في الوجهين لقبوله للتاء في نحو مررت
برجال اربعة وعروض وصفية لانه وضع اسماً لعدد معين وفيه رد على الشيخ رحمه
حيث قال لم يظهر لي الان دليل قاطع على عدم تأثير الوصف العارض والاحتجاج باربع
مدخول لجواز استناده الى انتفاء شرطها وزن الفعل في الوصف وهو عدم قبول التاء
وليس بشيء لحصول القطع به بصرف اربع بمعنى ذليل مع انه لا يقبل التاء فهو
في اربع من وجهين وجميع الباب يكسر جرا على اصله وجوبا مع ال ولو موصولة
كمررت بالاعمى والمساجد والاضافة اي اضافته لغيره كمررت باحمدكم واحمركم
والضرورة كقوله عصايب طير تهتدي بعصايب وقوله عطوف رؤوف من يسمى باحمد
تكسيرها في الضرورتين وهل ينصرف ام لا فيه اقوال اولها قوى وقوي بالثاني وهو
التحقيق انه ينصرف ان زالت بذلك احدى علتيه كالعلم المضاف وذي اللام والا

فلا كسكانكم وقد ينون الممتنع لضرورة كقوله، اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره
او لتناسب كقراءة نافع سلاسلا واغلالا وقد اجتمعا في قراءة قواريرا قواريرا بتنوين
الثاني لضرورة الفواصل والاول للتناسب واشترط صاحب البسيط المقصور لان
تنوينه يؤدي الى زيادة ساكن وحذف آخر فلا يعتد ورد بانه يعتد اذا احتاج
الوزن الى تبديل الالف بما يقبل الحركة فينون ليلقى ساكنا آخر فيكسر فريدة
الاول غير المنصرف عرفانه ما لا ينصرف مطلقا معرفته ونكرة وهو ما امتنع بالجمع او الالف التانيث
او الوصف مع الالف والنون او العدد او وزن الفعل وما لا ينصرف معرفة
فاذا اكثر حرف وهو سبعة ولا ثالث لهما ونظم ذلك علم الدين السخاوي بقوله،
مساجد مع حلا وحراء نعدها وسكران يتلوه احاد واحمر، فذو سبعة لم تنصرف
كيفما اتت سواء اذا ما عرفت او تنكر، وعثمان ابراهيم طلحة زينب وعمر قل
حضرموت بسط، واحمد فاعدد سبعة جاء مع هذا اذا انكرت والباب في ذاك
يحصر وشرط ان العلمية في السبعة مؤثرة بنفسها او بشرط المؤثر فتنتفي بالتنكير
كلتا العلتان على العجز واحديهما على الاول وفيهما قال الزمخشري اخرني عن سبب

من اذن

منع اذن في الذهاب بقية سائر الاسباب الثاني لا فرق في منع الصرف بين العلم ومصغره
اذ لا تزول علميته بتصغيره فان زال به سببه الآخر كالعدل والف التانيث وزيد في غلان
ووزن الفعل والجمع صرف كما في عمير وحبيل وسريحين ومشهر وصدل في تصغير عمر وحبلى
وسرحان وشمر وصنادل وكذا لو زال به شرطه كالزيادة على الثلاثة في زينب وسميع في التصغير
الترخيم لابراهيم واسمعيل اذ لا اعتداد بياء التصغير كما مر والا فكما كان كطليحة وزيينب
وقد يمنع المنصرف بعد تصغيره لاحداثه سبب المنع كثبوت في نا ودما او شرطه كتحتمة كهند
في هند ومن الغريب ان تصغير ابيض وهو ابيض موازن للمضارع بيضته بيبيضا الكذا اذا
سمي بالمضارع منع للعلمية ووزن الفعل واذا سمي بالمصغر صرف اذ همزته اصلية ووزن
الفعل لا يؤثر مع علم اختصاصه به الا بتصدره اصلية ووزن الفعل لا يؤثر مع علم اختصاصه
به الا بتصدره باحد هذه زوايد الاربع وعند الفراء السخاوي بقوله ما اسم تصغيره فيه
لفظة لفظ المضارع واذا اتى علما تماثي حرف احذ ينازع الثالث بحواز يمنع نصبا
اتفاقا فتثبت ياؤه مفتوحة ويحذف نهار فعا وجرا فينون كقاص ثم اختلف فيهما
فقيل يمنع للجمع وتنوينه عوض عن الياء المحذوفة وقيل منصرف لتغير صيغته منتهى الجموع

بالاعلال فلا تنوين فتنوينه للتمكن ويونس وعيسى والكسائي ينونه على سكون الياء
رفعا وفتحها جرا الرابع المشهور امتناع عرفات للعلمية والتانيث فتنوينه في قوله تعم
فاذا افضتم من عرفات للمقابلة لا الصرف وكسره للحمل على الاصل قبل العلمية او لانه
منع عن غير المنصرف تبعا لمنعه عن التنوين وتنوين المقابلة كالعوض عن تنوين الصرف فكانه
لم يسقط فلم يسقط الكسر وقيل منصرف واختاره الزمخشري ووجهه بان التاء
المذكورة مع الالف جعلتها علامة الجمع وليست للتانيث وان اغنت عن علامته كتاء
بنت واخت لاختصاصها بالمؤنث مع الاستغنا بالمذكورة لا يصح التقدير ايضا
قلت العبرة بلفظ التا والا لم تؤثر في نحو حمزة وطلحة من اعلام الذكور الحديقة الثالثة
فيما يتعلق بالافعال مما لم يذكر قيل يختص المضارع من بينها بالاعراب اصالة كالاسم
عند الكوفية ولمشابهته اسمي الفاعل والمفعول كان عند غيرهم يرتفع بالتجرد عن
جنس الناصب والجازم او جميع افرادهما عند الفراء وحذاق الكوفية وبحروف المضارعة
عند الكسائي ولمضارعته للاسم عند ثعلب وبوقوعه موقعه عند البصرية قالوا ولذا
امتنع رفعه بعد ما لا يليه الاسم كلم ولن واخواتهما وقال ابن هشام الاصح الجاري

على السنة

على السنة المعربين هو الاول واجاب عن الثاني بان جزء الشيء لا يعمل فيه وعن الثالث بان
المضارعة اقتضت مطلق الاعراب والكلام في الرفع خاصة مع انه يلزمها رفع المضارع ابدا
ولا قايل به وعن الرابع بارتفاعه بعد هلا مع عدم وقوع الاسم بعده وينتصب باحد
اربعة احرف على الاصح لن وهي لتاكيد نفي الفعل المستقبل وفاقا للشيخ والزمخشري
في غير انموذجه تقول لا ابرح مكاني فاذا اكدت قلت لن ابرح لا لنفي التاكيد كما وقع
فيه ممن يرى تاكيده للنفي بان لا لنفي افعل ولن لنفي اني افعل على ان نفي الاول اكد
من نفي الثاني وان كان النفي بالعكس اللهم الا ان يراد ان لا افعل بازاء افعل وهو في
النفي مثل افعل في الاثبات فلا بد لان على ان زايد على مجرد النفي والاثبات وكذا
لن افعل واني افعل فتاكيد لن في النفي كتاكيد ان للاثبات فتقل في مراتب النفي
تساوي ان في مراتب الاثبات وذهب الزمخشري في انموذجه الى انها لتابيد النفي
قال لن افعل معناه لا افعل ابدا وقد تعرض له جمع كثير واعترضه الصغير والكبير
واعرب ما قيل عليه قول ابن مالك الحامل له على ذلك اعتقاده في لن تراني ان الله
لا يرى ابدا قلت نعلم القطع بذلك الحامل لابن مالك حيث تبع الاشاعرة في تجويز

رؤية الله بالباصرة في الدنيا والآخرة نعوذ بالله من صفقته خاسرة فهو منهم كأصحابه
فلا يعتمد على إعرابه وقولهم لو كانت للتأبيد لما جاز تقييده بما ان منقطع في فلن أكلم اليوم
إنسيا للتناقض ولا بالأبد في لن يتمنوه أبدا للتكرار ضعيف إذ الكلام في المعنى الحقيقي المفهوم
عند الإطلاق فلا ينافيه اقترانه بقرينة صارفة عن الحقيقة او تأكيد التأبيد بصريح
لفظه وهو عند سيبويه والجمهور لنفي المستقبل منقطعا نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى
يرجع الينا موسى او مؤبدا نحو لن يغنوا عنك من الله شيئا وكأنهم جعلوه للعله
المنزل لو اسندوا التجديد والتأبيد الى قرائن خارجة وهو أقرب فلا ينافي ذلك كلامهم
اقتضائه للتأبيد بنفسه وكي ومعناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها خارجا
او العكس ذهنا او كليهما معا كأسلمت كي ادخل الجنة وهي المصدرية وقد تقدمت
في الموصول اما التعليلية فهي جارة والناصب بعدها ان مضمرة وقد تظهر في الشعر
فالجملة بتأويل المصدر مخفوض بكي وتتعين المصدرية ان قلت لأن جاءت نحو
لكيلا تأسوا والتعليلية ان تلاها اللام او ان نحو كي يفعل حتى وقوله كيما ان تغر
وتخدعا ويجوز الأمران في نحو كيلا تكون دولة بتقدير اللام قبلها وعدمه وفي نحو قوله

اردت

اردت لكيما ان تطير بقربتي بتأكيد كي للام في التعليل او تأكيد ان لكي في السبك
وان وهي ايضا مصدرية واهملها بعضهم حملا على ما المصدرية وخرج عليه قوله تعالى لمن اراد
ان يتم الرضاعة فيمن رفع وقوله ان تقرآن على اسماء ويحكما وان التي بعد لفظ العلم او
معناه غير ناصبة بل مخففة من الثقيلة فتعمل عملها واسمها ضمير شأن محذوف تبعا
لاجل التخفيف نحو علم ان سيكون افلا يرون ان لا يرجع وفي ان التي بعد الظن
وجهان كونها مخففة ساولتها بالعلم وناصبة على ظاهره وهو ارجح ولذا اجمع القراء عليه
في احسب الناس ان يتركوا اختلفوا في وحسبوا ان لا تكون فتنة فقرأ الاخوان وابو عمرو
بالنصب والباقون بالرفع واذن والمشهور حرفيته وقيل اسم اي اصل اذن كما
فجواب ايتك اذا اتيتني اكرمك حذف الجملة المضاف اليها اذ لدلالة السؤال عليها
وعوض عنها التنوين واضمرت ان بعدها وهي للجواب والجزاء ابدا عند قوم و
غالبا عند آخرين قالوا وقد ترد للجواب وحده كقولك اذن اظنك صادقا
لمن قال احبك اذ لا جزاء هنا للحال ولا مجازاة الا في الاستقبال وتنصب اي تنصب
اذن المضارع بشرط كونها مصدرة في جملتها مباشرة اي متصلة بالمضارع وحال كونه

مقصود به الاستقبال لا الحال نحو قولك اذن اكرمك بالنصب لمن قال انا ازورك
فيجب جزمه في ان تأتني اذن ازرك ورفعه في انا اذن ازورك لعدم تصدرها
وفي اذن زيد يكرمك للفصل بغير ما استثني وفي اذن تصدق لحاليته ويجوز الفصل بينهما
بالقسم كقوله اذن والله نرميهم بحرب تشيب الطفل من قبل المشيب وبلا النافية
نحو اذن لا آتيك اذ القسم للتأكيد ولا كالجزء المنفي فلا يمنعان وقال ابن بابشاذ
وبالنداء والدعاء وابن عصفور بالظرف والكسائي وهشام بمعمول الفعل نحو اذن
درهما اعطيك لكن يرجح الكسائي النصب وهشام الرفع وفي المضارع بعد اذن التالية
للواو والفاء الوجهان رفعه لعدم تصدرها لسبق العاطف ونصبه نظرا الى ان
ما بعد العاطف مستانف وان المعطوف على الاول اول قال تعالى واذن لا
يلبثون خلافك الا قليلا فاذن لا يؤتون الناس نقيرا وقرئ بنصبهما
شاذا هذا اذا لم يكن هناك نحو فعل صالح للعطف عليه والا جاز جزمه ايضا نحو
ان تزرني ازرك واذن احسن اليك فان عطفت على الجواب جزمت ما بعد
اذن وان عطفت على جملتي الشرط وجوابه معا فالوجهان تكميل وينصب المضارع

بان

بان حال كونها مضمرة جوازا اي اضمارا جائزا في خمسة مواضع بعد الحروف الاربعة
الواو والفاء وثم واو العاطفة له للمضارع على اسم صريح غير منسبك من حرف
مصدري ولا مأول بالفعل نحو قول زوجة معوية للبس عباءة وتقر عيني احب
الي من لبس الشفوف بنصب تقر بان مضمرة جوازا وعطفا للمصدر المنسبك
منها على لبس اي لبس عباءة وقرة عيني وفي نسخ المتن للبس باللام ومثله في
الاوضح لابن هشام وقيل هو تحريف والصواب الواو عطفا على قولها قبله لبيت
تخفق الارواح فيه احب الي من قصر منيف وليس بواضح وكقوله لولا توقع
معتر فارضيه اي توقع معتر فارضاي اياه وقوله اني وقتلي سليكا ثم اعقله اي اني
وقتلي سليكا ثم عقلي اياه وقوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من
وراء حجاب او يرسل رسولا في قراءة نافع بنصب يرسل بان مضمرة وعطفه
على وحيا والخامس بعد لام كي وهي التعليلية تضاف الى كي لانها بمعناها
وفي محلها اذا لم يقترن الفعل بعدها بلا النافية او الزائدة نحو اسلمت لادخل
الجنة اي لان ادخلها بمعنى كي ادخلها قال تعالى وامرنا لنسلم فان اقترن بلا وجب

اظهارا نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة لئلا يعلم اهل الكتاب والا ثقل اللفظ بالتقاء
اللامين وينتصب بان المضمرة ايضا وجوبا بعد خمسة احرف لام الجحود وهي المسبوقة
بكون ناقص ماض ولو معنى فقط منفي نحو قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم لم يكن الله
ليغفر لهم وسميت لام جحود لملازمتها للجحد والنفي وموضع الجملة نصب خبر الكون عند
الكوفية واللام زائدة للتوكيد وجر باللام عند البصرية فهي متعلقة بخبر محذوف اي ما كان
زيدا لان يفعل واجازوا مجيء الخبر مفردا مصرحا به في قوله سموت ولم تكن اهلا لتسموا
وبذلك تفارق لام كي لتعلقها بالمذكور وفرق ابو حيان بينهما بستة اوجه منها ان لام كي
لا تقع الا بعد كلام تام بخلاف هذه وان فاعل مدخول لام الجحود لا يكون الا مرفوع
كان بخلاف تلك وان هذه لا تقع بعد المستقبل فلا يقال لن يكون الله ليغفر له بخلاف لام كي
نحو ساتوب ليغفر الله لي وان هذه يمتنع ايجاب ما بعدها فلا يقال ما كان زيد الا ليضرب
بكرا بخلاف تلك نحو ما اسلم الا ليدخل الجنة وان هذه لا يتقدم الفعل المنفي قبلها بظرف
نحو ما كان زيد امس ليذهب بخلاف اختها والثاني او العاطفة كاينة بمعنى الى او الا
على الخلاف نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى او الا ان تعطيه فقول بعضهم او بمعنى الى

ان

ان او الا ان فيه تسامح والثالث فاء السببية دوا والمعية حال كونهما مسبوقين بنفي
محض غير مسبوق بنفي اخر ولا منتقض بالا نحو لا يقضى عليهم فيموتوا ولما يعلم الله الذين جاهدوا
منكم ويعلم الصابرين سواء كان النفي بحرف كما مر ام بفعل كليس زيد حاضرا فنكلمه وفيما
تاتينا فتحدثنا او طلب من امر كزرني فاكرمك وقوله فقلت ادعي وادعوا ان اندى
او نهي نحو لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ولا تاكل السمك وتشرب اللبن بمعنى لا تجمع بينهما
او دعا صريح فعل طلب كقوله رب وفقني فلا اعدل وقولك رب اغفر لي وتوسع
رزقي او استفهام نحو من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه وهل تاتيني
تحدثني او تمن نحو يا ليتني كنت معهم فافوز وليتك تاتيني وتكلمني او عرض نحو الا
تنزل فتصيب او فنصيب خيرا او تحضيض نحو هلا تاتينا فتحدثنا والحق الفراء الترجي
الفاء كقوله لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع فيمن نصب خلافا للبصرية
والخامس حتى بمعنى الى الغاية او كي السببية اذا اريد المضارع بعدها الاستقبال حقيقة
بمعنى تاخر عن زمان التكلم نحو اسير حتى تغرب الشمس اي الى ان تغرب واسلمت حتى
ادخل الجنة اي كي ادخلها او حكاية ونظر الى ما قبله عند وقوع القصة المحكية كقوله تعالى

وزلزلوا حتى يقول الرسول فيمن نصب بقوله انظر الى استقباله بالنسبة الى الزلزال
المحكي لتأخره عنه وجودا فان اردت بالمضارع بعدها الحال تحقيقا كسرت حتى اذ خلها
اذا قيل حال الدخول او تأويلا نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول في قراءة نافع بالرفع على
حكاية الحال الماضية كانت حتى ح حرف ابتداء يوجب استئناف ما بعدها فيرتفع المضارع بعدها
ان كان فضلة ومسببا عما قبلها كما مر فلا يرتفع ان كان عمدة ككسرعة حتى ادخلها او غير مسبب
عند كسرت حتى تطلع الشمس لان الابتدائية منقطعة عما قبلها لفظا فلا تكون عمدة
ومرتبا منه ولانها لو لم تكن مدخولها مسببا عن ما قبلها ارتفع ارتباطها معنى ايضا فيختل
النظم والتأليف ويأتي تمام الكلام فيها في بحث المفردات فصل والجوازم للمضارع نوعان
فالاول ما يجزم فعلا مضارعا واحدا وهو اربعة احرف اللام المكسورة وقد تسكن
بعد واو او فاء او ثم ولاء الطلبيتان الدالتان على طلب مطلقا فتدخل لام الامر
نحو ليقم زيد ولاء الناهية نحو لا تشرك بالله والدعائيتان نحو ليقض علينا ربك
ولا تؤاخذنا وجزمها فعل المتكلم مبنيا للفاعل قليل لقلة طلبه من نفسه كقوموا
فلأصل لكم ولنحمل خطاياكم وقوله اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد بخلاف المبني للمفعول

لان المامور

لان المامور والمنهي ح غير المتكلم والطلقا الاكثر الحكم بالقلة واقل منه جزم اللام
فعل المخاطب كقراءة بعضهم فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتأخذوا مصافكم والقياس
هنا الامر بصيغته وتحذف اللام لضرورة على الاصح ومطلقا عند الكسائي وحمل عليه
قوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا اي ليقيموا والمشهور جزمه بشرط مقدر يدل
عليه الامر اي ان تقل يقيموا وقيل بعد القول خاصة ولو غير امر ومنع المبرد مطلقا
وجوز ابن عصفور ابقاء لا وحذف حرف حرفها بقرينة كقم ان تقم والا فلا اي
فلا تقم ولم ولما النافية وهما يشتركان في النفي والقلب تقول لم او لما يقم اي
ما قام وفي الحرفية وفي الاختصاص بالمضارع ودخول همزة الاستفهام عليهما وتختص لم
بمصاحبة اداة الشرط نحو ان لم تقم اقم وان لم تفعل فما بلغت وهل الجزم ح بلم ام
بان جزم الدماميني والبيضاوي بالاول وهو الحق اذ لا يجوز اهمال لم لفظا بخلاف ان
لانها متصلة بالمجزوم ومختصة بالمضارع فهو اولى بالعمل ولانها لما قلبته الى المضي
صارت كجزئه وحرف الشرط كالداخل على المجزوم كأنه قيل ان تركت الفعل ولان الشرط
انتفاء الفعل فلم يقع شرطا الا بعد الجزم بلم ونفيه اياه وعمله فيه ونص الشيخ على ان

وهو ضعيف ويختص لم ايضا بجواز انقطاع نفيها عن الحال وعدم استمراره اليها الا انما
لمطلق النفي فيصلح للمستمر نحو لم يكن له كفوا احد ولغيره نحو لم يكن زيد ثم كان عكس
لما فاستمرار نفيها الى حال التكلم فلا يقال لما يكن ثم كان بل لم يكن وسيكون خلافا للاندلسي
في تسويته بينهما في جواز الانقطاع ولابن هشام في جعله لما لنفي الماضي القريب دون البعيد
فلم يجوز لما تكن في العام الماضي ويختص لما بجواز حذف مجزومها بقرينة اختيارا
نحو قاربت المدينة ولما اي ولما ادخلها قال ابو حيان هذا احسن ما يخرج عليه قوله تعالى وان
كلا لما ليوفينهم فيمن شدد دن ولما اي لما ينقص من عمله وقيل لما يعملوا وقيل
يوفوا اعمالهم وبكونه اي مجزومها متوقعا غالبا نحو لما يركب الامير متوقع بالفتح اي للامير
متوقع ركوبه او بالكسر اي لقائل متوقع اباه او لمخاطب وفي بعض النسخ كقولك ذا متوقع
بالكسر هو المخاطب لا غير اي لم يركب الى الان لكنه متوقع مرجو الوقوع قالوا هذا معنى
قولهم لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل وفيه تاكيد النفي كقد في الاثبات
فان توقع المضارع ورجاء حصوله في المستقبل يؤكد انتفاءه ماضيا واستمراره
الى حال التكلم ومن غير الغالب قولك ندم ابليس ولما ينفعه الندم النوع الثالث

ما يجزم

ما يجزم فعلين وهو احد عشر لفظا ان الشرطية بالكسر والتخفيف وهي اصل الباب والبواقي
ان تضرب اضرب
تجزم على معناها واذ ما وقيل لا تجزم الا ضرورة ومن للعالم وما لغيره ومتى للزمان
من يكرمني اكرمه — متى تقم اقم
واي بحسب ما اضيفت اليه وايان كمتى واين وانى وحيثما للمكان ومهما كما فالاولان
ايان تقم — اينما تكن — مهما تاته
ان واذ ما حرفان وضعا لمجرد تعليق فعل مسبب على اخر عليه والبواقي اسماء وضعت لما ذكر
ثم ضمنت معنى الشرط فجزمت على معنى ان على الاصح فيهما ولا تجزم اذ وحيث الا
مع ما كما مر على الاصح خلافا للفراء والبواقي خرجها مطلقا الا ما وهو من وانى ومتى
ومهما خلافا للكوفيين في الاولين وما يجوز فيه الامران وهو اين واي ومتى بلا اتفاق
وايان على قول وزاد بعضهم في الجوازم كيفما ولم يثبت ولو واذا ولا يجزمان على الاصح
الا في الضرورة على ندرة وقال بعضهم ملغوزة ان واذا اسم على شيخ النحاة وقد لم
هذا سؤال من يحسها يعظم ان تشكت وجدتموني جانبا واذا حرف فاتنى لم اجزم
اراد انه ان اتى بان الشرطية الموضوعة للشك في وقوع الفعل الشرط جزمت واذا
اتى باذا وقد وضعت للجزم بوقوع الشرط لم تجزم ولا يخفى لطف مقابلة الجزم الاعرابي
والجزم العلمي واساءة بان في البيت الاول واذا في الثاني وهذه الاحد عشر وكلها تقتضي

فعليين ويسمى اولهما شرطا وهو لغة العلامة سمي به لانه علامة للثاني المترتب عليه
وثانيهما جزاء لترتبه على الاول ترتب الجزاء على العمل وجوابا ايضا لجريانه في المقال مجرى الجواب
عن السؤال فقولك ان تضرب اضرب بمنزلة قولك ان يقال لك اضربك فتقول للقائل
انا ايضا اضربك وشرط الشرط كونه خبريا لانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون
طلبيا ويكون مضارعا مثبتا او منفيا بلا او لم غير مقترن بحرف الاستقبال كالسين
وسوف وان الناصبة او ماضيا متصرفا مثبتا عاريا عن قد ويصلح للجزاء كل فعل
استقبالي ولو طلبيا نحو ان جاء زيد فاكرمه مع الافادة فيمتنع ان تقم اقم الا
بحمله على معنى معتد به نحو فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله
على حد قوله انا ابو النجم وشعري شعري او غيره وجزم الاول باداة الشرط اتفاقا والثاني
عند المحققين وقيل بفعل الشرط وقيل بهما وقيل بالجواب وجاز للقرينة حذف
الشرط بعد ان مقترنة بلا النافية كقوله فطلقها فلست لها بكفو والا يعل مفرقك
الحسام اي وان لا تطلقها وحذف الجزاء بعد شرط ماض ومجزوم بلم نحو فان استطعت
ان تبتغي نفقا في الارض او سلما في السماء فتاتيهم باية اي فافعل وحذفهما معا كقوله

قالت

قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان اي وان كان فقيرا معدما
ترضينه وقيل هو ضرورة ولا تحذف الاداة مطلقا عملا على الاصح ويكون الفعلان
ماضيين او مضارعين او مختلفين ماضيا فمضارعا او عكسه وان كانا مضارعين او ما
ضيين او كان الاول فقط مضارعا فالجزم لازم للمضارع لفظا وللماضي محلا نحو وان تعودوا
نعد ومن يتق الله يجعل له مخرجا وان عدتم عدنا وفي الحديث من يقم ليلة القدر
ايمانا واحتسابا غفر له وكون الاول مضارعا فقط مخصوص بالضرورة عند الجمهور ورد بالحديث
واجيب بجواز نقله بالمعنى وان كان الثاني وحده مضارعا ففيه الوجهان الجزم وهو الفصيح
المختار لوجود الجازم والرفع وهو كثير ايضا لضعفه بحيلولة عن المجزوم نحو من كان يريد
حرث الآخرة نزد له وقوله ان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم وفي
المغني رفع الجواب مسبوقا بماض كاثر او مضارع منفي بلم نحو ان لم يقم اقوم قوي
وفي غيره ضعيف وعليه قرء طلحة اينما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرك ثم اذا تلا الفعلين
مضارع مقرون بفاء او واو فلك جزمه بالعطف ورفعه بالاستئناف ونصبه بان
مضمرة وجوبا وهو قليل وقرء بالثلاث قوله تعالى ثم ان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه

نحو ان ضربت اضربك الرفع لا يجوز في الشرط
فالمانع في الاول قوي لكنه ايضا يتدارك
في الدابة والجزم والرفع جائزان وكذلك مزدهما
٢٤

بما سبكم به الله فيغفر لمن يشاء، ومن يضلل الله فلا هادي له ويذرهم وان توسط بين
الفعلين فالوجه الجزم عطفاً على الشرط وجاء النصب ايضاً فوايد متى اي بعده مجزوم
فهو اسم شرط والا فاسم استفهام يرفع بعده الفعل كمتى تقوم والاسم كمتى سفرك
فهو مبتداء او جر لما بعده على الخلاف وبعض العرب يجر به بمعنى من عند يعقوب
وبمعنى وسط عند الكسائي كقولهم اخرجه متى كمه اي من كمه او وسطه وقوله متى لجج خضر
لهن نئيج فيستعمل على وجوه الاربعة ولزم كلمة لا اسم والفعل وجهان وفيه الغز
من قال ما كلمة متى اي اسم بعده فرفعه والجر جاريان والفعل بالرفع وبالجزم اي وهي
لها كل ذا معنان وقد الطف بالاتيان بمتى اسم الشرط والاستفهام ان وقع على زمان
او مكان فنصب محلا ظرفاً لما يليه كمتى تقم اقم واين تقعد اقعد او على حدث فمفعول
مطلقا نحو اي ضرب تضرب اضرب والا فالفعل بعده اما لازم كمن يقم اقم فهو مبتدء
وخبره المستقر عنه او جملة الشرط لانه المشتمل على العايد وقيل الشرط والجزاء
معاً اذ لا يتم الكلام الا بهما او متعد وهو اما واقع عليه كمن تكرمه اكرم فمفعول به للجزاء
وكذا من اذا وقع في الاستفهام او على ضميره او متعلقه فهو مبتداء لما بعده او مفعول لمقدر

مفسرا به

مفسراً به كما في باب الاشتغال فاسم الشرط عامل في فعله مطلقا وقد يكون معمولا له
ايضا فالمبنيان متعارضتان من جانبين لكن يرجح تقدم الاسم لصداريتها لمعنى الشرط
وقيل جزمه وما الذان يعملان دولته العاملان فيه معمولان ويصح ايضا في المبتداء
وخبره على ان فيهما مهما فيه قولان احدهما انه مركب من مه بمعنى اكفف وما
والثاني ان اصله ما زيدت عليها ما ثقل عليهم التكرار فابدلوا الف الاولى هاء فصار
مهما وعليه الاكثر والغرض فيه الحريري بقوله ما اسم لا يفهم الا باستضافة كلمتين والاختصار
منه على حرفين وفي وضعه الاول التزام وفي الثاني الزام اراد انه لا يفيد الا بان يجعل
مهما شرطا فيستلزم كلمتين محروسين به شرطا وجزاء ووضع التزام الجزاء عند تحقق
الشرط او بان يحذف من مهما جزءان ويقتصر على مه بمعنى اكفف وهو الزام و
ايجاب للكف على انه حينئذ لا يفيد الا مع ضم كلمتين وقد يفيد مع اسقاط حرفين
وكل جزاء يمتنع جعله شرطا لعدم استجماع شروطه فالفاء لازمة له لربطه بشرطه لما
بينهما من معنى السببية والربط وهو ستة ذكر المتن اربعة منها فقال كان يكون الجزاء
جملة اسمية ولو خبرية او كان جملة انشائية ولو فعلية او كان فعلا جامدا او ماضيا

فيه اشارة الى انه اذا اثر حرف الشرط في الجزاء معنى لم يجز دخول الفاء عليه لانه جواب الشرط وان احتمل اثره وعدمه جاز الامران وان لم يؤثر قطعا يجب دخول الفاء عليه ... الجواب

او كان مجزوما ماضيا بغير قد لفظا او معنى نحو ان ضربت ضربت او ان ضربت لم تضرب ولم يقترن بقد لم يجز دخول الفاء لعدم التاثير فيه ورجحه الرضي
فاذا كان مع لزمه الفاء لعدم التاثير لانه ماض محقق وان كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا ... دخول الفاء ... جملة جزئية ... حرف
فلم يؤثر الشرط وترك الفاء ... انه جواب الشرط ... المضارع منفيا بلا ... ومن يؤمن بربه فلا يخاف ... لا ينفع الاعمال الا
لحرف الشرط تاثير ... اجتماع العاملين وجاز ترك الفاء ... لحرف الشرط تاثير فيه واما فيه المنفي بلا لان المراد بالمنفي بلا
... تاثير الشرط واو الم ... فالفاء ... لعدم تاثير الشرط ... كما ذكر المصنف بقوله

مقرونا بقد ومثل لها على ترتيبها نحو ان تقم فانا اقوم ومنه قوله تعالى وان يمسسك
بخير فهو على كل شيء قدير او ان تقم فاكرمني ومنه وان كنتم تحبون الله فاتبعوني و
اجتمعت الاسمية والانشائية في نحو وان تجدكم تردى الله فيضركم او ان تقم
فعسى ان اقوم ومنه ان ترن انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي ان يؤتين
وان تقم فقد قمت ومنه ان يسرق فقد سرق اخ له وقد تحملت على حذف قد قوله ان كان
قميصه قد من قبل فصدقت بتقدير فقد صدقت والخامس المقرون بحرف استقبال
نحو فان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله وما يفعلوا من خير فلن تكفروه والسادس
المقترن بما له الصدر نحو فان توليتم فما سألتكم من اجر فقد تحذف الفاء لضرورة
كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها اي فالله وقد يستغنى عنها بعد ان باذا الفجائية
في جملة اسمية غير طلبية ولا منفية ولا مصدرة بان نحو وان تصبهم سيئة بما
قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فائدة يجب رفع الجواب بعد الفاء ماضيا كان شرطه
ام مضارعا نحو ومن عاد فينتقم الله منه فمن يؤمن بربه فلا يخاف على تقدير مبتدا
فيكون الجواب جملة اسمية وقال بدر الدين ابن مالك الفعل هو الجواب ولا يجوز

جزمه

جزمه لجعل الفاء زائدة ومن قرء لا يخف جعل لا ناهية مسئلة ويجزم المضارع بعد
الطلب من امر او نهي او دعاء او تمن او ترج او استفهام او عرض او تحضيض بان الشرطية
مقدرة مع فعل الشرط الدال عليه ذلك الطلب مع قصد السببية اي سببية الطلب
للمضارع نحو زرني اكرمك اي فان تزرني اكرمك بتقدير الزيارة سببا للاكرام ولا
تكفر تدخل الجنة اي فان لا تكفر تدخلها اذ ترك الكفر سبب لدخولها وربنا وفقني
اتم دينك وليتك او هل او هلا او الا تزورني ازرك ولا فرق بين صريح الامر كما مر
والامر المقصود بلفظ الخبر كقولهم اتقى الله امرء وفعل خيرا يثب عليه اي ليتق الله
وليفعل خيرا فان يتق ويفعل يثب وقولهم حسبك الكلام ينم الناس اي اسكت
فان تسكت ينم الناس فان لم تقصد السببية رفعت المضارع نحو ذرهم في خوضهم يلعبون
وهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن رفع ومن ثم امتنع نحو لا تكفر تدخل النار بالجزم على
تقدير ان لا تكفر تدخلها لفساد المعنى فان ترك الكفر ليس سببا لدخول النار
واجازه الكسائي بل الكوفيون جميعا بتقدير ان تكفر نظرا الى المعنى على النصب بان مضمرة
في لا تكفر فتدخل النار وفي التنزيل لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب والفاء

تفيد كون ما بعده مسببًا عن المنفي اي الانتفاء لا عن نفسه فيجوز الجزم ايضا بتقدير
ان تقرّوا او هو حسن والتحقيق ان النزاع لفظي وان المجوز انما يجوزه مع قرينة تقدير
المنفي والمانع يمنع مع الاطلاق او قرينة تقدير النفي لان اصل الكلام لا يدل الا
على النفي فلا قرينة على تقدير المنفي الا ان يقال فساد المعنى بتقدير النفي نعم الدليل
على تقدير المنفي فائدة اقتران الشرطين يكون على احد وجوه ستة كما حققه ابن هشام
ان يقترن الاول بجوابه ثم اتى بالثاني فيقدر جوابه بعده بقرينة المتقدم كقوله تعالى
يا قوم ان كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا ان كنتم مسلمين ب ان تأتي بالثاني مع الفاء
لفظا عقيب الاول نحو ابه الثاني وجوابه نحو ان تكلم زيد فان اجاد فاكرمه ج ان
يقترن الثاني بالفاء تقديرا فكذلك نحو فاما ان كان من المقربين فروح وريحان وجنة
اذ اصله مهما يكن فان كان المتوفى من المقربين فجزاؤه روح حذفت مهما وشرطها
ونابت عنهما اما فصار اما فان فاخروا الفاء الى الجزاء كراهة تلوها لاما بغير فصل و حذفت
الفاء التي هي جواب ان لئلا تلتقي فاءان د ان يعطف على فعل الشرط فهو تابع
والجزاء لهما كقوله وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم وقوله ولا يسألكم اموالكم

ان يسالكموها فيحفكم تبخلوا ا ان يلي شرط شرطا اخر بحذف جوابهما نحو وامرأة مؤمنة
ان وهبت نفسها للنبي ان اراد النبي ان يستنكحها فجعله جواب كل تاليا لم مدلولا
عليه بالمقدم و ان يؤتى لجواب واحد بعد شرطين نحو ان جاء ان تكلم فاضربه وهذا
مما اختلف فيه ويعبر عنه بمسألة اعتراض الشرط على الشرط فمنع بعضهم صحة التركيب كله
ابن دهان واجاز الجمهور ثم اختلفوا في تخريجه على اقوال ان المذكور جواب الاول
وجواب الثاني محذوف لدلالة الاول وجوابه عليه وان الجزاء معلق على حصول
الشرطين ووقوع الثاني قبل الاول فان تكلم فجاء استحق الضرب واما اذا فعل احدهما
خاصة او الثاني بعد الاول فلا لان الشرط انما هو وقوع الفعلين مطلقا مجتمعين
او مرتبين على الترتيب الذكري او العكس حكي عن امام الحرمين وغيره ح ان المذكور
للاول و لا جواب للثاني لا لفظا ولا تقديرا لانه قيد للاول بمنزلة الحال فالمعنى
ان جاء متكلما فاضربه وتحقيق المرام لا يسعه المقام فصل في افعال المدح والذم وهي
افعال وضعت لانشاء مدح او ذم واحدا بهما بالفاظها لا للاخبار عن وجودهما في الخارج
في احد الازمنة فخرج الفعل الجزئي المستعمل لانشائهما مجازا لا وضعا نحو تباركت

وتعاليت اوللاخبار بها كمدحته وهجوه واشار بتنكيرهما الى اطلاقهما وابهامهما وضعا
فان نعم الرجل زيد مدح مطلق له لا يختص بصفة خاصة الا بمخصص من تمييز او حال كنعم
الرجل زيد جوداً او جواداً فيهما نعم للمدح وبئس للذم بكسر اولهما وسكون الثاني
او كسره ايضا اتباعا واصلهما فتح الاول وكسر الثاني وقد يرد ان كذلك وقد يسكن
الثاني مع الفتح تخفيفا ففيهما اربع لغات تترتب في الافصحية كما ذكر وحكى الاخفش والفارسي
بيس بفتح الباء فياء ساكنة مبدلة من الهمزة على غير قياس وهما فعلان عند البصرية
والكسائي وهو الاصح بلحوق تاء التأنيث الساكنة لهما واسمان عند باقي الكوفيين احتجوا
بقول الاعرابي ما هي بنعم الولد ويمكن تنزيله على الحكاية اي بالمقول في حقه نعم
الولد وساء بالمد للذم اصله سَوَءَ بالفتح حول الى فعل بالضم فصار قاصرا وضمن
معنى بئس فمنع من التصريف واجري مجراه وكذا كل فعل ثلاثي صالح لبناء فعل
التعجب منه يجوز استعماله على فعل بضم العين اصالة كظرف وشرف او نقلا من مفتوحها
او مكسورها كضرب وفهم ثم اجراؤه مجرى نعم او بئس في المدح او الذم وحكم
الفاعل والمخصوص على ما يأتي واستثنى الكسائي علم وجهل وسمع وقال لا يحول الى الضم

نستعمل كالهما وكلاهما اي الثلاثة وكذا ما يجري مجراها برفع فاعل مظهر معرفا بال كنعم
المولى وبئس المهاد وساء الرجل زيد ونعم المرء بكر وحسن الشاب بشر وال هذه جنسية
عند الجمهور حقيقة عند ابي علي وعبد القاهر ونسب الى سيبويه فالمدح والذم للجنس كله وذكر
المخصوص تخصيص بعد تعميم ورد بلزوم التناقض في نحو نعم الرجل زيد وساء الرجل بكر مع انهما
لا يعدان متناقضين وبان المقصود بيان حال المخصوص لا الجنس ومجازا عند الاخرين
تنزيل المخصوص منزلة الجنس مبالغة وقيل العهدية ذهنية فيراد بعض مبهم ثم يفسر بالمخصوص
تفخيما للمقصود وقيل خارجية والمراد شخص معهود هو المخصوص فنعم الرجل زيد بمعنى زيد
نعم الرجل هو واحتج له بتثنية الفاعل وجمعه فان ذلك دليل عدم ارادة الجنس او مضافا
ولو بواسطة او اكثر الى معرف بها اي بال نحو ولنعم دار المتقين وبئس مثوى المتكبرين
وساء حطب النار ابو لهب وقوله فنعم ابن اخت القوم غير مكذب والى صخر لعز خرجها
كقوله فنعم اخو الهيجا ونعم شبابها او برفع ضمير مستترا وجوبا مبهما مفسرا بتمييز وانما
لان متعدد غير ذي تفصيل ولا توغل في الابهام فلا يميز بنحو افضل منك لعدم قبوله
لال ولا بنحو شمس لعدم تعددها ولا بمثل وغير لتوغلهما في الابهام وهل يبقى الفاعل المظهر

قيل لا مطلقا وقيل نعم كذلك وقيل ان افاد التمييز ما لم يفده الفاعل كنعم الرجل رجلا
صالحا زيد والاوسط او وسطو لا يقدم التمييز على الفعل مطلقا ولا على المخصوص اختيارا
خلافا للكوفية ثم يذكر المخصوص بالمدح او الذم بعد الفاعل المظهر ويميز المضمر مطابقا للفاعل
في الافراد والتذكير وفروعهما ويجعل المخصوص مبتدأ مقدم الخبر وهو الجملة قبله فالكلام
كله جملة واحدة او يجعل خبر محذوف المبتدأ وجوبا كانه اذا قلت نعم الرجل قيل من هو
فقلت زيد اي هو زيد فالكلام جملتان وجاز الوجهان عند الجمهور وقيل يتعين
الاول وقيل الثاني وقال ابن عصفور مبتدأ حذف خبره وجوبا اي زيد ممدوح
او مذموم او نحوهما ورده ابن مالك بان الخبر لا يجب حذفه الا مع ساد مسده
وليس وقال ابن كيسان بدل من الفاعل ورد بانه لازم ولا شيء من البدل كذلك
فالرافع للظاهر نحو نعم المراة هند وبئس نساء الرجل الهندات ونعم الرجال زيد ونعم
الرجال الحرب الزيدون وللمضمر نحو نعم رجلا زيد ونعم اخوين الفرقدان وفتيات
الهندات وما ذكر من ان الفاعل ضمير مستتر والمنصوب تمييز قول سيبويه والجمهور وذهب
الكسائي والفراء انه لا ضمير بل المخصوص هو الفاعل ثم اختلفا فجعل الكسائي المنصوب حالا والفراء

تمييزا

ووصل الاد

تمييزا منقولا عن الفاعل فاصل نعم رجلا زيد نعم الرجل زيد ويبطلهما دخول النواسخ على المخصوص
في نحو نعم رجلا كان زيد وصار رجلا ظننت بكرا فالجملة في موضع خبر كان في الاول وثاني
مفعولي ظننت في الثاني ولا جملة لولا الضمير هذا اذا تأخر المخصوص عن الفعل والا فيتعين
للابتداء وخبره الجملة بعده نحو زيد نعم الرجل معناه زيد مقول في حقه نعم الرجل ومن جعل نعم
وبئس اسمين اجاز كونهما مبتدئين وخبرين لا بد من كون المخصوص معرفا او مقاربا له
اخص من الفاعل صالحا لان يخبر به عن الفاعل الموصوف بالمدح او الذم كقولك في نعم الرجل
زيد الرجل الممدوح زيد وفي بئس الولد العاق الولد المذموم العاق فقوله تم بئس مثل
القوم الذين كذبوا مما دل بتقدير فاعل اي بئس المثل مثل قوم الذين او مخصوص
اي بئس مثل القوم مثل الذين وقد يحذف لدليل نحو نعم العبد اي ايوب فنعم الماهدون
اي نعم نحن وقد يخلفه محذوف الصفة المفرد اتفاقا كنعم الرجل حليم كريم اي رجل حليم
والجملة الفعلية ايضا عند الكسائي كنعم الصاحب تستعين به فيعمل اي صاحب تستعين
به ثم لا يكون فاعلها منكرا الا ضرورة كقوله فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم خلافا
للكوفية ولا موصولا عن الذي عند المبرد ومن وما عند قوم ومن ثم اختلف في نحو

بئسما اشتروا على ستة اقوال فقال سيبويه الاول والمحققون ما معرفة تامة اي لا تقتضي
صلة فهي فاعل والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف اي بئس الشيء شيئا اشتروا وقيل نكرة
غير موصوفة وهي تمييز والمخصوص محذوف وما اخرى موصوفة او موصولة بالفعل اي بئس شيئا
شيء اشتروا او ورد عليه ان كلمة ما بابهامها تساوي المفرد ابهاما فلا تقع تمييزا له قلت ليس تمييزا
عن مفرد فلا يجب كونه مفسرا له بل عن نسبة وفايدته تعميم الذم كانه قيل ما اشتروا لمذموم
من حيث الشيئية اي شيء كان وقيل موصولة صلتها الفعل والمخصوص محذوف او هي
المخصوص والفاعل ضمير مميز بما اخرى محذوفة او هي الفاعل اكتفى بها وبصلتها عن المخصوص
وقيل مصدرية ولا حذف اي بئس شراؤهم وقيل نكرة موصوفة بالفعل فهي فاعل اكتفى
بها وبصفتها عن المخصوص وقيل كافة كفت نعم كفت قل وفي نحو الاولان وقال ثالث هو — نعما هي القولان م
انها مركبة مع الفعل لا محل لها اعرابا والمرفوع بعدها فاعل ومنها اي من تلك الافعال
حبذا ولا حبذا وهما كنعم وبئس الاولى للمدح والثانية للذم وفضل حب على نعم بافادة
محبوبية الممدوح اصله حبب بضم العين محولا عن فتحها اي صار محبوبا وكان دخولها على
الاسم الجامد باعتبار تصرفه الاصلي والفاعل ذا لانها اشارية ولذا لزمها الافراد و

التذكير

والتذكير مطلقا اي وان خالفه المخصوص فيهما كقوله حبذا ساكن الريان من كانا وقوله
وحبذا نفحات من يمانية وقوله حبذا انتما خليلي ان لم وقوله الا حبذا هند وارض
بها هند وقوله الا حبذا اهل الملا غير انه اذا ذكرت هند فلا حبذا هيا وقيل ذلك لكونه
كالمثل والامثال لا تتغير او على تقدير مضاف مطرد بان تقدر في حبذا هند او زيد حبذا
حسنها او اكرم ونحو ذلك او على ارادة الجنس وفيه خلاف وقال الخليل وسيبويه بالاول وابن
كيسان بالثاني ولهانى صرح بالثالث وبعده اي ما بعد ذا هذه هو المخصوص ولا يجوز
تقديمه واعرابه في باب نعم فهو مبتداء جزء الجملة المتقدمة او محذوف او خبر لمحذوف
وقيل بدل عن ذا وقيل عطف بيان هذا على المشهور وقال قوم ركبت ذا مع حب
ثم اختلفوا فقيل المجموع فعل بغلبة الفعلية لتقدم الفعل فما بعده فاعل وقيل اسم بغلبة
الاسم لشرفه وهل هو مبتدا خبره المخصوص او بالعكس قولان الاول للمبرد والثاني
للفارسي ولك ان تاتي قبله اي قبل المخصوص او بعده بمنصوب اختلف فيه فقال ا
الفارسي والاخفش هو حال مطلقا وابو عمرو تمييز كذلك وابن عصفور تمييز
جامدا وحال مشتقا وابو حيان تمييز جامدا او محتمل لهما مشتقا فان قصد تقييد المدح به

فالاول كقوله يا حبذا الماء سد ولا سيما شاربه والاخير وقوله به تميزا او حالا يحتمل القولين
الاخيرين حالكون ذلك المنصوب على وفقه اى موافقا للمخصوص فى التذكير والافراد
واضدادها نحو حبذا الزيدان مثال لما لم يقترن بتميز او حال وحبذا زيد راكبا الله على الجواد
او الجمل وحبذا امراة هند ورجلا زيد للتميز واى فى الاول يا المنصوب متاخرا وفى الثانى
مقدما استيفاء للاقسام واختلف فى الراجح فقيل تقديمه وقيل تاخيره وقال الجرمى
وابن خروف هما فى الحال سيان الا ان تقديم التميز قليل عند الجرمى واحسن عند ابن
خروف ويختص بجواز تكريره تاكيدا كقوله الا حبذا حبذا حبذا حبيب تحملت فيه الاذى
فصل التعجب انفعال يحدث للنفس عند شعورها بامر مجهول سببه ولذا قيل اذا علم
السبب بطل العجب فلا يصح على الله سبحانه فما ورد منه فى كلامه كقوله فما اصبرهم على النار
وابصر به واسمع يصرف الى العباد ويراد انه مما يجب ان يتعجبوا منه فلا يكون المتعجب
بل لايقاعهم فيه وله صيغ كثيرة لا اله الا الله وسبحان الله والعظمة لله ولله دره او انت
والله لا تؤخر الاجل وقاتله الله من شاعر ساحر ولا شلت عشره وحسبك او كفاك او ناهيك
به رجلا واعجبوا لى بذ سحنا او من سجح ويا لله ويا لله واعجب بالك فارسا وما انت

من رجل

من رجل ويا حسنه رجلا ويا طيبها من ليلة وكاليوم رجلا وكالليلة نحو وجاء رجل اى ما او اى رجل
وكيف ومن ونا واية الاستفهام نحو كيف تكفرون بالله عم يتساءلون الحاقة ما الحاقة لاى
يوم اجلت فهذه جمل ضمنت معنى التعجب ولم توضع له ولذا لا تدل عليه الا بقرينة والمبحوث عنه
فى الفن ما وضع له وهو صيغتان يقال لهما فعلا التعجب وهما فعلان وضعا لانشاء التعجب
فخرج نحو عجبت وتعجبت خبرا او انشاء منقولا وما مر من الجمل اذ وضع الجميع اخبارا او ان
معنى الى الانشاء كصيغ العقود وهما ما افعله وافعل به كما احسن زيدا واحسن به فعل
التعجب علم على صيغة المركبة من فعل وغيره والا فعل فيقال التعجب والموضوع له هو المجموع
المركب لا الفعل فقط ولا يبنيان الا مما يبنى منه اسم التفضيل وهو كل فعل ثلاثى تام
متصرف مثبت مبنى للفاعل قابل للتفاضل غير مصوغ منه افعل لغير التفضيل فلا
يصاغ من غير الفعل ونحو اقمن به من قمن اى حقيق شاذ ولا من غير الثلاثى ولا من
ناقص وجامد وشذ نحو ما اعطاه للمال من اعطى وما اعساه وعسى به من عسى
بمعنى قرب ولا من منفى او مبنى للمفعول فى اخصره شاذ من وجهين ولا مما لا يقبل التفاضل
ولا مما صيغ منه افعل لغير التفضيل فلا يقال ما اماته ولا ما ابيضه واجازه الكسائى

وهشام في الالوان مطلقا وبعض الكوفية في اسود وابيض خاصة والاخفش في ا
العيوب وقول البصريين المنع مطلقا والحق جواز التعجب في صفات الله تعالى ثم وسند المنع
ضعيف وتحقيقه في الشرح ويتوصل الى التعجب من الفاقد للشروط المذكورة بما اشد واشد
به واحسن او احسن به ونحوهما حاملا لهم المرام في كلامهم نحو ما اشد او احسن حمرته
ادمونة او بياضه وما اكثر ماله والفرق فيه بين فاقد كل الشروط وبعضها وما قيل ان الجامد
وما لا يقبل التفاضل لا يتعجب منهما لا بوصلة ولا بدونها فليس بشيء اذ الجمود وعدم
قبول التفاضل لا يمنعان مع امكان التوصل لجامع الشرائط ولا يتصرف فيهما اي في فعلي
التعجب فيلزمهما الافراد والتذكير واحد الامرين من الامر والمضي فلا يقال احسنا
واحسنوا واحسني به ولا ما يحسن زيدا بلفظ المستقبل خلافا لابن هشام ويمتنع
تقديم معمولهما عليهما والفصل بينهما فيمتنع ما زيدا احسن وبه احسن وجوّز قوم منهم
الفراء والجرمي والمازني الفصل بالظرف المتعلق بهما كقولهم ما احسن بالرجل ان
يصدق وما اقبح به ان يكذب خلافا للمبرد واكثر البصرية ويمتنع فيهما الظرف المتعلق
بمعموليهما اتفاقا نحو ما احسن في المسجد عاكفه واحسن عندك بجالس وما في افعله اسم مبتداء

اتفاقا

اتفاقا لانه مرجع الضمير المستكن في افعل فيكون اسما وعار عن العوامل اللفظية فيكون مبتداء
وقول الكسائي لا محل لها من الاعراب شاذ لا يخرق الاجماع وهل هي نكرة تامة بمعنى موصوفة
بمعنى شيء جعل مبتداء للافادة او قصد الابهام وما بعده خبرها او هي موصولة بمعنى الذي
فهي مبتداء وما بعدها صلتها فلا محل لها اعرابا والخبر محذوف وجوبا اي الذي افعله
شيء عظيم فيه خلاف قال سيبويه والجمهور بالاول والاخفش بالثاني وله قول اخر هو انها
نكرة موصوفة بما بعدها صفتها فحذف الخبر وجوبا اي شيء افعله عظيم ورد قولاه بان
حذف الخبر انما يجب فيما التزم ساد مسده وليس فليس وبلا حجة لعدم القرينة وقال الفراء
وابن درستويه ما استفهامية ضمنت معنى التعجب وما بعدها خبرها ورد بان ما
لا يليه غالبا الا الاسم نحو الحاقة ما الحاقة واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين وهذه ملازمة
للفعل فلا يصح تخريجها عليها الا على قول الكوفية باسمية افعل التعجب وهو مردود
ويرجح قول سيبويه بان التعجب يقع بالجهل بالسبب فالتعبير عنه بنكرة غير مخصصة لما فيها
من الابهام انسب بالمقام وما بعد الباء من افعل به فاعل لفعل الامر عند سيبويه
وجمهور البصرية والباء زائدة وقالوا لفظ افعل في نحو حسن زيد ومعناه خبر اي حسن زيد

بمعنى صار ذا حسن عدل عنه الى صيغة الأمر مبالغة كقولهم كرّ بشيء مبالغة في كان وللكونه
لصورة الأمر قبح اسناده الى الظاهر ظاهرًا فزيدت الباء عليه ليكون في صورة المفعول
بواسطة الحرف دفعًا للقبح ولذا التزموا زيادتها ههنا وضعف بوجوه استعمال افعل
للصيرورة قياسًا مع انه يرجع واسناد امر الحاضر الى الظاهر وزيادة الباء في فاعل غير كفى
وجعل الأمر بمعنى الماضي اذ المعهود عكسه كما في نحو اتقى الله امرؤ وفعل خيرًا يثب عليه ونحو رحمه الله
للدعاء وما بعد الباء في نحو احسن بزيد مفعول به عند الاخفش وقوم من البلديين وهي
اي الباء اما للتعدية فهمزة افعل للصيرورة اي صيره ذا حسن او زائدة فالهمزة للتعدية
فالاحسان بمعنى التحسين اي اجعله حسنًا ففاعل الأمر ضمير فيه للمخاطب الحقيقي اي كل
من يصلح للمخاطبة ان يصفه بالحسن باصالة الخطاب فيه تشعار بان زيدًا له من الحسن كل
ما يمكن ان يصفه به احد احد ولذا التزم افراد الضمير لانه جار مجرى المثل وهو لا يتبدل
قاله الزمخشري وكثير الحذاق وقال ابن كيسان الضمير للمصدر المفعل المخاطب استاعًا
اي احسن يا حسن بزيد اي دم له والحق قال ولذا التزم افراده قال الشيخ رضي
وفيه تكلف وسماجة وايده يختار المص من فعلية افعل وافعل في التعجب هو الحق وهو

في الثاني

في الثاني حمول الكل سواء ابن انباري قال هو اسم ولا وجه له وفي الاول قول البصرية والكسائي
للزوم نون الوقاية له مع الياء نحو ما افقرني الى رحمة ربي وقال غير الكسائي من الكوفية انه
اسم لقولهم ما أُحيسنه وما اميلحه اذ التصغير من خواص الاسم واجيب بانه شاذ حتى قال
الجوهري لم يسمع تصغير فعل التعجب الا احسن واملح وانما قاسه النحاة على افعل التفضيل
وفيه مع ذلك وجوه فقيل مرجع التصغير الى التعجب منه اي هو مليح وحسن من باب الشفقة
كبُني وبُنَيَّه قول بعضهم لا يقال ما احسنه وما اميلحه الا لمن صغر سنه وقيل الى المصدر
اقيم الفعل مقامه في ذلك لدلالته عليه وقيل الى ما لو وقع بعدها على سبيل فيما نسبه
التصغير لكن لما امتنع تصغيرها جعلوه في الفعل الذي يليه وقلت ملغزًا فيه قد ردي
ما الذي به الغرب من اجل تصغيرهم فعلاه اما ذا الادب فصل افعال القلوب سميت بذلك
لقيام معانيها بالقلب وهي افعال تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما نشأت وصدرت
تلك الجملة عنه من ظن اي اعتقاد راجح او يقين اي تصديق جازم ولذا سميت
افعال الشك واليقين ايضا فالمراد بالشك خلاف اليقين لا تساوي الطرفين
كما في عرف الفنون العقلية وهي نواسخ تنصب المبتدأ والخبر حال كونها مفعولين

لهاف المبتدا، مفعول اول والخبر مفعول ثان هذا هو المشهور وقال السهيلي هما مفعولان
ابتداء فلا نسخ كمفعولى اعطيت بدليل ظننت زيدا عمرا اذ لا يصح زيد عمرو الا على التشبيه
وهو غير مراد اذ المعنى ظننته اياه ولا شبيها به وقال الفراء نصب الثاني على التشبيه بالحال
بدليل وقوعه ظرفا وجملة والحق هو الاول والتحقيق موكول الى الشرح ولا يجوز في المفعولين
حذف احدهما وحده اقتصارا ولا اختصارا اجماعا لا ساعة قبل النسخ فكذا بعده واختصارا ايضا
عند قوم منهم ابن حاجب وابن عصفور وهو ظاهر المتن واجازه الجمهور لقوله تعالى ولا
تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا اى بخلهم هو خيرا وجاز حذفهما
معا اقتصارا بالاتفاق نحو اين شركائي الذين كنتم تزعمون اى تزعمونهم شركاء واما حذفهما
اقتصارا اى بلا دليل ففيه اقوال اجازه الاكثر مطلقا ومنعه الاخفش كذلك والاعلم
في افعال العلم دون الظن وبعضهم قياسا مطلقا وسماعا في غير ظن وحال القلب
وهي كثيرة منها وجد وجدانا اتفاقا والحق عند الكوفية وابن مالك لقوله فحج بوجه
فالفوم الغيث ان دا وانكره البصرية وابن عصفور وجعلوا الثاني منصوبا حالا واولوا
البيت بزيادة ان وهو تعسف ونهما تتقدم ثبوت الخبر للمبتدا نحو تجدوه عند الله هو خيرا

وانتم

وانهم الفوا اباءهم ضالين اى صادفوهم وجعل وزعم بفتح عينها جعلا كفرس وزعما مثلثة
الزاي ظنه نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا وزعم الذين كفروا ان لن
يبعثوا وجعل هذا بمعنى اعتقد وقيل وسماه زعم وقال السيرافي الزعم قول اقترن به اعتقاد
صح ام لا وابن دريد الاكثر استعماله في العقائد الباطلة وعلم ورأى للامرين اليقين
والظن والغالب فيهما اليقين نحو فاعلم انه لا اله الا الله لليقين فان علمتموهن مؤمنات
للظن وانهم يرونه بعيدا للظن ونراه قريبا لليقين وظن وخال وحسب لهما
ايضا والغالب فيها الظن نحو حسبت زيدا قائما وقد ترد لليقين نحو يظنون انهم
ملاقوا ربهم وقوله حسبت التقى والجود خير تجارة ثم قد تدين وجد عليه وجدا اى حزن
او موجدة اى حقد فيتعدى لواحد نعم وعلم اى عرفه ورآه اى اعتقده من الرأي
بمعنى المذهب وظنه اى اتهمه نحو سرق ماله فظن زيدا فيتعدى لواحد بانفسها
والمشهور الحاق رأى الحلمية ومصدرها الرؤيا بالعلمية في التعدي لاثنين بجامع
الادراك الباطني وقيل الاحسن الحاقها بالظنية لانها يرى في المنام بالظن وشبهه بالعلم
ويعلم نصروا الى ان العلمية اغلب فهي بالالحاق بها احق مسئلة وان توسطت

افعال القلوب بين المبتدأ والخبر او تأخرت عنهما جاز ابطال عملها لفظا ومحلا لضعفها
عن العمل في كلام مستقل لتأخرها او توسطها وجاز اعمالها نظرا الى فعليتها وقوتها
في انفسها للاصالة في العمل ويسمى هذا الابطال الغاء نحو زيد علمت قائم وزيد قائم
علمت والغاء المتأخر اقوى من اعماله لانه ضعيف وللمتوسط العكس عند بعض وقيل
هما فيه سيان وقد تلغى متقدمة على معموليها لتأخرها عن جزء من الكلام كقوله اني رأيت
ملاك الشيمة الادب لكنه ضعيف فان لم يتقدمها شيء امتنع الغاؤها مع تقدمها عليهما
واذا دخلت هذه الافعال على الاستفهام بحرف او اسم او على النفي او اللام الابتدائية
او القسم لفظا او تقديرا وجب ابطال عملها لفظا فقط لا محلا لان اعراض ماله
الصدر انما يمنع من عمل ما قبله فيما بعده لفظا ويسمى هذا الابطال التعليق اخذا
من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج فهي كالشيء المعلق لا مع زوج تنتفع به ولا
بلا زوج لتتزوج بمن شاءت بل ذات بعل باعتبار وليست بها باعتبار وكذا الفعل
المعلق عامل معنى ومحلا غير عامل لفظا نحو لنعلم اي الحزبين احصى وعلمت هل او ما زيد
قائم او لا زيد في الدار ولا بكر وعلمت لزيد قائم والتعليق بالقسم لفظا نحو علمت

والله لتقومن وتقديرا كقوله ولقد علمت لتأتين منيتي اي والله لتأتين والالغاء
والتعليق من خواص هذه الافعال واذا نقل علم ورأى الى باب الافعال تعديا الى ثلاثة قال
ثم يريهم الله اعمالهم حسرات عليهم ويجوز حذف فاعلها اقتصارا نحو علمت كبشك سمينا
وللثاني والثالث ما لمفعولي الباب من الالغاء والتعليق وحذف احدهما اختصارا لا اقتصارا
خاتمة للحديقة الافعال في التنازع ذكره هنا لانها الاصل في العمل لا لاختصاصه بها واذا ما
اذا تنازع عاملان ليعم الفعل وشبهه وصفة التنازع اي يطلب كل منهما عملا فصاعدا
اسما ظاهرا بعدهما سواء كانا فعلين متصرفين او اسمين مشبهين بالفعل عملا او مختلفين
ماضيين ام ناصبين ام مختلفين وانما خصوه بغير الحرف لان المقصود بالبحث هو تنازع
تنازع فيه النحاة في تعيين المختار وطريق رفع النزاع من حذف او تشريك او اضمار كما
ولما لم يكن تنازعهم هذا جاريا في تنازع الحرف لامتناع الاضمار فيه لم يتعرضوا له والا
فقد يتنازع حرفان او حرف وغيره فيعمل الثاني في الاول والحرف في الثاني اتفاقا نحو ليت
ان زيدا فاضل وعلمت ان بكرا عاقل الا انه لقلته وعدم تعرض الاكثر له خفي على كثير
من الناس وانتظم في سلك الغريب حتى الغريبة من قال حرفان قد تنازعا في عمل واسما

ن زعم بعضهم

نحو فيئ مطلوبان وفيهما ايضا فصيحا قد يرى فعل وحرف يتنازعان وفي الاوضح لا يقع تنازع

بين حرفين ولا حرف وغيره ولا جامدين ولا جامد وغيره وكانه اراد ما قلناه والتقييد بالظاهر

ليس للاحتراز بل لبيان للواقع اذ يتصور التنازع في المضمر لصحة الاضمار في كل من العاملين

كضربت واكرمت وضربه واكرمه وشرط المحققون كون الاسم المعمول غير محصور بالا اذ لو صح

التنازع فيه لوجب ان يقال في ما قام وقعد الا الزيدان مثلا ما قام وقعد وعلى اعمال

الاول او ما قاما وقعد على اعمال الثاني ولم يتكلم بها فظ ولعل المصنف اكتفى عن هذا الشرط

باعتبار البعدية اذ المتبادر منها عدم الفصل وقوله بعدهما صفة لقوله ظاهرا فلا تنازع

في متقدم كزيدا ضربت واكرمت ولا في متوسط كضربت زيدا واكرمت بل العمل فيهما للاول

ولا بد في المتنازعين من تغايرهما كما هو المتبادر فان كان الثاني عين الاول لم يعمل لانه اتى به

لمجرد التاكيد لا الاسناد ولذا قيل اتاك اتاك اللاحقون ولو كان من التنازع لقيل اتاك

اتوا او بالعكس ومن طلبهما للمعمول معنى فلا تنازع في نحو قوله عدينا في غدا شئت انا مجنب

ولو طلبت الواعد بنا والواعدين مفعولي نحو لا مطلب اذ المطلوب هو الموعود لا الواعد

فطالب معنى هو الاول دون الثاني واذا تنازعا بشروطه فلك اعمال ايهما شئت اتفاقا

الا

الا ان المختار هو احد المختلف فيه فان البصريين يختارون اعمال الثاني لقربه من المعمول

وعدم استلزام اعماله الفصل بالاجنبي بين عامل ومعموله كما يلزم من اعمال الاول وفصله عن معموله

بالثاني ولعدم استلزام اعمال الثاني في نحو جاء وقعد زيد العطف على الجملة قبل تمامها كما في اعمال

الاول اذ لو اعملته لكنت عطفت الثاني وهو تام بصفة المعمول على الاول وهو غير تام بعد لعدم

مجئ فاعله الذي هو كجزئه لانه انما يذكر بعد العطف والكوفيين يختارون اعمال الاول لسبقه

ذكرا وعدم استلزام اضمار قبل الذكر اذ لو اعملت الاول كان رتبة المعمول قبل الثاني لان

حق المعمول ان يلي عامله فلا يلزم باضماره في الثاني الا الاضمار قبل ذكر المرجع لفظا فقط وهو

جائز بخلاف ما لو اعملت الثاني واضمرت للاول اذ يلزم ح الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة

معا وهو ممتنع في غير هذا الباب الا ما استثني وفي الارتشاف نقل سيبويه يدل على ان

اعمال الثاني هو الكثير في كلام العرب واعمال الاول قليل قال ابن مالك ومع قلته لا يكاد يوجد

الا في الشعر بخلاف اعمال الثاني لكثرته في النثر والنظم والقرآن وايهما اعملت الاول او الثاني

اضمرت الفاعل في الاخر المهمل عن العمل في الظاهر فتعمل الاول اضمر للثاني او تعكس حال كون

الفاعل المضمر موافقا للظاهر في تذكيره وافراده او فرعيهما لوجوب موافقة الضمير لمرجعه

فيما تقول مع اعمال الاول قام وقعد اخواك او وقعد واعدناك ومع اعمال الثاني فاما

وقعد اخواك وقاموا وقعد الناس هذا اذا تنازعا الفاعل اما المفعول ففيه الحذف او الاضمار

فالمهمل ان كان هو العامل الاول كما هو مختار البصرية حذف مفعوله ولا يضمر حذرا عن الاضمار

قبل الذكر في المفعول الفضلة مع امكان التخلص عنه بالحذف وانما ارتكبوه في الفاعل اضطرارا

حيث لم يجز حذفه لانه عمدة فيتعين اضماره وان كان المهمل هو الثاني وجب اضمر مفعوله ولا يحذفه

لعود الضمير على متقدم رتبة متاخر لفظا اذ المرجع معمول الاول فحقه ان يليه الا ان

يمنع اضماره مانع فيجب اظهاره وذلك اذا كان الضمير في العامل المهمل خبرا في الاصل عن اسم مخالفا

في احد الامور الخمسة لمرجع الضمير وهو الظاهر المتنازع فيه لان الضمير ح يجب موافقته لكل من

المرجع والمخبر عنه وهو ممتنع لامتناع موافقة ضمير واحد لمتخالفين فيما سلفنا به كما في نحو حسبني

وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فان المفعول الثاني للثاني هو منطلقين وللاول منطلقا

ويمتنع اضماره لانه خبر عن المفعول الاول وهو ضمير المتكلم فان اضمرته مفردا خالف صاحبه

وهو منطلقين وان ثنيته خالف المخبر عنه وهو المفعول الاول فوجب الاظهار على وفقه

ولا يعتبر ح موافقة الظاهر المتنازع فيه لانه غير مفسر له اذ الظاهر لا يحتاج الى مفسر ومرجع

هذا ما هو المشهور واشار الى مختاره بقوله وليس منه اي من باب التنازع نحو حسبني و

حسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا كما قاله بعض المحققين قال ابن هشام في الاوضح الذي يظهر

لي فساد دعوى التنازع في منطلقين لان حسبني لا يطلبه لانه مثنى والمفعول الاول مفرد

ويجب توافق المفعولين في الامور الخمسة في باب حسب والذي عليه المحققون تحقق التنازع

فيه اذ العاملان طالبان للمنطلق معنى يطلبه الاول ليجعله مفعولا ثانيا لنفسه فيبقى

على افراده والثاني ايضا ليجعله مثنى ومفعولا ثانيا لنفسه فيصح تنازعهما فيه مختلفين

في اقتضاء افراده وتثنية كما يصح تنازع عاملين مختلفين في اقتضاء الفاعلية والمفعولية

في نحو نصرني ونصرت زيدا وبالجملة يجب كون كل منهما طالبان للظاهر قبل ان ياخذه

الاخر ويعمل فيه فلا يقدح امتناع طلبه اياه بعد اعمال صاحبه فيه وجعل لفظه على وفق

مقتضاه من افراد وتذكير او رفع او اضدادها بناء على اختلاف مقتضاهما ولذا

قيل انما التنازع في قلب المتكلم اما بعد التركيب والتلفظ فلا نزاع الحديقة الرابعة في الجمل

واقسامها واحكامها وما يتبعها من ظرف وشبه الجملة فهو كله اي مقول مفردا كان ام مركبا

اسناديا ام غيره فهو كالجنس وخرج المفرد بقوله تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي كان كل

منهما في ضمنه اذا ثنيته اخصا ما المتعاطفين لحكايته قال تضمن كلمة وكلمة فالتضمن بالكسر المجموع

وبالفتح كل واحدة من الكلمتين وخرج المركب الغير الاسنادي بقوله باسناد وهو متعلق

بتضمن او بمتعلقه هو نعت لمصدر مقدر اي تضمنا متلبسا به او بكلمتين اي كائنتين معه او حال

لفاعل تضمن اي حال كون القول متلبسا به وتخصيصها بالذكر لتحديد جانب الاقل فلا ينفي الزائد

او المراد تضمنه لهما سواء تضمن غيرهما ايضا ام لا فان الحكم بتضمنه اياهما لا ينفي الاكثر فدخل

ما تضمن كلمات كي يرضى زيد بكرا او كلمة وجملة كي يضربه او جملتين كالجمل الشرطية واراد

بالاسناد معناه اللغوي الاعم وهو نسبة كلمة الى اخرى نسبة تامة سواء افادت ما يصح

السكوت عليه كقعد ام لا كجملة الصلة ونحوها لا معناه العرفي وهو ضم الافادة

ولذا تركه هنا وعرفه في حد الكلام وذلك لان الجملة هي اعم مطلقا من الكلام لاعتبار افادة

ما يصح السكوت عليه فيه دونها فكل كلام جملة وبعض الجمل مما لا يفيد ليس بكلام كجملة

الصلة والخبر والحال فان جملة قام ابوه في نحو قام ابوه غير مفيدة ما يصح عليه السكوت

لان ما فيه من الاسناد ليس مقصودا لذاته بل لمعرفة الموصول وانه للملاحظة حاله وان

افادت عند استقلالها والقصد اليها لذاتها وكذا نظائرها وذلك عند الاكثر وقال

آخرون

آخرون بترادفهما لاعتبار دهم الافادة فيهما قاله سيبويه وتبعه المتقدمون حتى اتفقوا

على الترادف قولا واحدا واليه ينظر قول من نسب الترادف الى الجميع قال ناظر الجيش

الذي يقتضيه كلام النحاة تساوي الكلام والجملة يعني تصادقهما كليا من الجانبين وقال

الاندلسي في شرح المفصل هما في اصطلاحهم مترادفان قال ابن السيد في الضوء شرح

المصباح ان الجملة تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويين وظاهرهم كما ترى

انه قول الكل وهو كذلك فان القول بعموم الجملة والاصطلاح عليه انما نشأ من متأخريهم

حتى هجر الترادف عن اصله وصار عمومها في اعصارهم مذهب الاكثر والقول الاشهر ولذلك

قال المحقق التفتازاني في المطول انهم وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح

المشهور على ان الجملة اعم من الكلام انتهى حيث استوحش كلامه باتفاق الاوائل على

المرادفة وجزم باشتهار عمومها في عصره فالقائل به الاكثر والقول به مشتهر وان اختص عمن خالف

من الاوائل بعكسه او بالاتفاق على خلافه ومن لم يتفطن بذلك استشكل نسبة العموم

الى الاكثر لظاهر ناظر الجيش والاندلسي فلا تغفل فان بدئت اي صدرت الجملة باسم

صريح او ما أول باسمية نحو زيد قائم وان تصوموا خير لكم والعرف في المصدر وكذا الاسناد

المسند والمسند اليه دون غيرهما وان اتى لفظاً ومعنًى فنحو لعلّ الله منطلق وما زيد قائماً

وهل هو صائم وان زيد قائم اسمية اذ لا عبرة بالحروف او بفعل متصرف او جامد تام او ناقص

ففعلية كقام زيد وعسى ان يقوم وكان قائماً وان تقم اقم وقد او هل او ما قام زيد

اذ لا عبرة بالحرف كما مرّ والمعتبر الترتيب الاصلي فنعم الرجل زيد اسمية لو جعل جملة واحدة

وكيف تكفرون واياك نعبد واي آيات الله تنكرون وفريقاً هدى فعلية وكذا نحو

والانعام خلقها والليل اذا يغشى وهلّا زيداً ضربته ويا عبد الله وان احد من المشركين

استجارك لان ذلك كلمة بتقدير الفعل مصدّرا والمقدّر كالمذكور والجمل الظرفية

كزيد في الدار وعندي مترددة بينهما فان قدر فيها الفعل ففعلية او الاسم فاسمية

واما نحو افي الله شك واعندك بكر فان قدر مرفوعه فاعلا للظرف او للجار والمجرور

لا للاستقرار المحذوف فظرفية وان في معنى السؤال فقدر مبتدأ مخبرا عنه بهما فاسمية

ثم الجملة مطلقاً ان وقعت خبراً فتسمى جملة صغرى او كان خبر المبتدأ فيها جملة مطلقاً

فتسمى جملة كبرى نحو زيد قام ابوه او ابوه قائم فقام ابوه وابوه قائم جملة صغرى

والجميع اي مجموع الصغرى والمبتدأ جملة كبرى وقد تكون جملة واحدة صغرى وكبرى باعتبارين

كما في زيد

كما في زيد ابوه غلامه منطلق فابوه غلامه منطلق كبرى بالنسبة الى غلامه منطلق

لان الخبر فيها جملة وصغرى بالنسبة الى الجميع لوقوعها خبرا عن زيد وقد لا تكون الجملة

صغرى ولا كبرى كقام زيد وزيد قائم فالنسبة بينهما عموم من وجه لتصادقهما في ابوه

غلامه منطلق من زيد ابوه غلامه منطلق وصدق الكبرى فقط في الجميع والصغرى فقط

في غلامه منطلق منه ولا تنحصر الكبرى في الاسمية كما زعمه بعض بل تكون فعلية ايضاً

كظننت زيدا يقوم ابوه وظننت ضربته وكان زيد يقول كذا ثم الكبرى ان وافقت

صغراها في كونهما اسميتين او فعليتين فذات جهة كزيد ابوه قائم وظننته يقوم ابوه

والا فذات جهتين وأمّا اسمية فعلية العجز كزيد قام ابوه او فعلية اسمية العجز

كظننت زيدا ابوه قائم تتمة قال ابو حيان اصل الجمل ان لا يكون لها محل من الاعراب

اذ المعرب بالاصالة هو المفرد وانما تعرب الجمل لتأولها به لوقوعها موقعه والاصل

فيها عدم ذلك والجمل التي لها محل من الاعراب اتفاقاً سبع في المشهور وهي الجملة

الخبرية الواقعة خبرا فالحالية الواقعة حالاً والمفعول بها والمضاف اليها والواقعة جوابا

لشرط جازم والتابعة لمفرد والتابعة لجملة لها محل والجمل التي لا محل لها من الاعراب

[illegible]

تفصيل الاولى التي لها محل من الاعراب الجملة الخبرية وهي الواقعة خبر المبتداء او لاحد
الحروف والافعال النواسخ للمبتداء والخبر ومحلها الرفع في باب المبتدا وان المشددة ولاء
النافية للجنس او الفصل النصب في باب كان وكاد وما ولا المشبهتين بليس وافعال
القلوب ولا بد فيها من ضمير للخبر عنه مطابق له في التذكير والافراد وفروعهما اذ الجملة
من حيث هي جملة كلام مستقل فاذا جعلت جزءا من اخر فلا بد من رابط لها بالخبر
الاخر لئلا يتوهم استقلالها وانقطاعها عما قبلها مذكور كزيد قام او ضربته او ابوه قائم
او مقدر نحو السمن منوان بدرهم اي منوان منه وقراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسنى
اي وعده ويجوز حذفه مجرورا ومنصوبا اتفاقا ومنعه الشيخ وابن مالك وابو حيان
في المرفوع لانه عمدة وان جاز حذفه من الصلة لانها اشد ارتباطها بالموصول من الخبر
وجوز بعضهم حذفه مبتداء كقوله ان هذان لساحران عند من قدره لهما ساحران
الا في ضعيف لا تحتاج الى الضمير وذلك اذا اشتملت جملة الخبر على المبتدا لفظا ومعنى نحو
الحاقة ما الحاقة واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين او معنى فقط بان يعبر الضمير باسم شامل لها
على جنس شامل له اي للمبتداء كما في باب نعم نحو زيد نعم الرجل فان الرجل لكونه جنسا

شامل

شامل للمبتداء وغيره او اغنى جملة الخبر عن الضمير ولا يقاس عليه خلافا لبعض
الناس لعدم السماع او عن الاشارة اليه اي المبتداء كقوله ولباس التقوى ذلك خير اذ جعل
ذلك مبتدا ثانيا لا تابعا والذين كذبوا باياتنا واستكبروا عنها اولئك اصحاب
النار او كانت جملة الخبر نفس المبتدا معنى كما في خبر ضمير الشان نحو قل هو الله احد على
وجه او كانت معطوفة او معطوفا عليها بجملة احرى ذات ضمير بفاء السببية كزيد يطير
الذباب فيغضب وقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان فاء
السببية تنزل الجملتين منزلة جملة واحدة فيكون الخبر مجموعهما فيكفيهما ضمير واحد او اشتملت
على ال النائبة عن الضمير عند الكوفيين وقوم بصريين نحو واما من خاف مقام ربه ونهى
النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى اي مأواه حذف الضمير وعوض عنه ال وقيل
تقديره هي المأوى له فحذف العائد فائدة اختلف في وقوع الجملة الانشائية خبرا فمنعه
قوم مطلقا وعللوه بان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب والانشاء ليس كذلك وهو
وهم اذ الكلام في خبر المبتداء واصله الافراد واحتمال الصدق والكذب من صفات
الكلام والخبر الذي يقابل الانشاء وقيل بمنعه الا بتاويل لان المبتداء انما وضع لينسب اليه

حال من احواله لا بمعنى ان الخبر يجب ان يكون من احواله القائمة به حتى ينتقض بما هو حال
بالمبتدا من متعلقه كزيد قائم ابوه بل بمعنى ان الخبر يجب كونه ملحوظا من حيث انه حال للمبتدأ وبين
ان اضربي زيدا اخره ليس من احواله زيد الا بتاويل وقوم مخصصون منهم الشيخ وابن هشام
وابن مالك في التسهيل على جوازه بلا تاويل الثانية الجملة الحالية محل الجملة ومحلها النصب على الحال
وشرطها ان تكون خبرية لا انشائية وحكى ابن هشام اجماعهم عليه وصرح التفتازاني والسيد
الشريف بجواز وقوع الانشائية حالا بالتاويل قال التفتازاني في المطول في قوله من عنه
فرغا عن فرغ جذب الليالي ابطئي او اسرعي ان قوله ابطئي او اسرعي حال من الليالي
بتقدير القول او كون الامر بمعنى الخبر وان تكون غير مصدرة بحرف الاستقبال فيمتنع مررت
بزيد سيقوم اولن يقوم وعللوه بتنافي الحال والاستقبال وفيه بحث مشهور اذ الاستقبال
انما ينافي زمان الحال الحاضر وهو زمان التكلم لا الحال بمعنى الهيئة والحال ههنا بمعنى
الثاني دون الاول وهو غير مختص بزمان التكلم بل بحسب عامله فيكون ماضيا ومستقبلا
وحالا كجاء امس راكبا وسيجيء غدا صايدا ويجيء الان منفضا وسيأتي في الجواب
وتحقيق الحق فيه في بحث الحديقة المفردات وانما يمتنع نحو مررت بزيد سيقوم اولن

يقوم

يقوم لعدم مقارنة زمان الحال وعاملها امكن حملها على الحال المقدرة جوازه
بتقدير الجملة حالا مقدرة اي مررت به حال كونه مقدرا ان سيقوم او ان يقوم كما نبه
عليه بعض المحققين ولا بد لها من رابط يربطها بذي الحال لما مر فالجملة الحالية الاسمية
تكون بالواو الحالية والضمير العائد على ذي الحال معا كقوله تعالى ولا تقربوا الصلوة
وانتم سكارى او باحدهما فقط نحو لئن اكله الذئب ونحن عصبة وترى الذين كذبوا
على الله وجوههم مسودة ويمتنع الواو فيها معطوفة بعاطف غيرها نحو فجاءها باسنا
بياتا او هم قائلون لايهام او وهم كراهة اجتماع عاطفين ظاهرا او مؤكدة لمضمون
جملة نحو هو الحق لا ريب فيه اذ الواو بين المؤكد والمؤكد في صورة عطف الشيء على نفسه
والفعلية ان كان مبدوة بمضارع مثبت حال كونه بدون قد قربا لعين وحده نحو
جاء زيد يسرع قالوا لانه بمعنى مسرعا ويمتنع فيه الواو واما نحو قمت واصك
وجهه فقيل على حذف المبتداء اي وانا اصك وقيل الواو للعطف لا للحال اي قمت
وصككت عدل عن لفظ الماضي الى المضارع حكاية للحال الماضية او حال كونها معها
اي مع قد فتكون ح بالضمير مع الواو ونحو لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله

والامكن الحالية الفعلية مبدوءة بمضارع مثبت بل بمضارع منفي او بماضٍ مطلقاً فهي كالجملة
والاسمية في كونها بالواو والضمير معاً او باحدهما لكن على التفصيل الذي حكاه اغنى التطويل
وهو ان المضارع المنفي بلا بالضمير فقط نحو وما لنا لا نؤمن بالله اي ما تصنع غير مؤمنين
او مع الواو نحو فاستقيما ولا تتبعان بتخفيف النون وكذا الماضي لفظاً او معنى نحو انى
يكون لي غلام وقد بلغني الكبر وجاؤكم حصرت صدورهم وانى يكون لي غلام ولم يمسسني
بشر فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وتمام البيان في الشرح ان شاء الله تعالى
ولابد في الماضي المثبت من قد ولو تقديراً كما مر ويأتي وجهه وتحقيقه في بحث قد
من حديقة المفردات فان تلا الا او تلاه او غلب ترك الواو ووجب على الخلاف نحو
ما نعيسه الا اكرمه ولاكرمنه ذهب او مكث وقال تعالى ما يأتيهم من رسول الا كانوا به يستهزؤون
فائدة قال ابن هشام في المغني مما يشكل قولهم في جاء زيد والشمس طالعة ان الجملة
الاسمية حال مع انها لا تنحل الى مفرد ولا تبين هيئة الفاعل او المفعول ولا هي مؤكدة
فقال ابن جني تأويلها جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه فهي كالحال والنعت السببيين
كمررت بالدار قائماً سكانها وبرجل قائم غلمانه وقال ابن عمرون هي مأولة بقوله مبكراً

ونحوه

ونحوه وقال صدر الافاضل الجملة مفعول معه وانت قد عرفت حكمه انتهى وكذا جاء زيد
وبشر كساه وقد خرج او وما خرج بك الثالثة مما له محل الجملة الواقعة مفعولاً وتحلها
النصب ولها انواع الاول محكية بالقول اي بما هو لفظ القول لانه آلة الحكاية
فالباء للآلية والتركيب نظير قولك هو مكتوب بالقلم قال بدر الدين ابن مالك ومعنى حكاية
الجملة بالقول ان يحكي ومعها القول لان الجملة اذا اخبر بها القول فقد حكيت هي نفسها
مع مصاحبة القول انتهى فالباء للمعية قيل والمحكي بهذه القول وغيره ما فيه قلت بل الجملة
نفسها فالقول المحكي بمعنى المقول والذي معها هو لفظ القول فلا اعتراض عليه نحو
قوله تعالى قال اني عبد الله فجملة ان ومعموليها محكية بقال بدليل كسر همزة
ان مع وقوعها حشواً والاصل في حكاية الجمل ان تحكى على اصلها كما مر وقد يراعى الحال
كما اذا قال زيد انا منطلق فتقول في غيبته قال زيد هو منطلق ومنه قوله تعالى عن
الكفار فحق علينا قول ربنا انا لذائقون اذ اصله انكم لذائقون عذابي
فعدلوا عنه الى التكلم لانهم حال الحكاية يتكلمون عن انفسهم وان كانوا مخاطبين
بالاصل المحكي ويحتمل حذف المقول لظهوره فيكون انا لذائقون من كلامهم فان قيل

وتعليلًا نحو كقوله فلا يحزنك قولهم انا نعلم ما يسرون وما يعلنون اذ انا نعلم من كلامه
ثم لا من كلامهم ويجب ان تقع مفعولا ثانيا لباب ظن كظننتك تأكل كانت وتقع مفعولا
ثالثا لباب اعلم كاعلمتك كبشك قرنه منكسر ولا تقع مفعولا اولا لا للاول ولا ثانيا
للثاني لانهما في الاصل مبتدآن والمبتدأ لا يقع جملة ويجوز ان تقع معلقا عنها العامل
فتكون في موضع المفعولين ان كان العامل متعديا لاثنين نحو لنعلم اي الحزبين
احصى فلينظر ايها ازكى طعاما وفي موضع مفعول ان تعدى لواحد كعرفت من
انت واختلف في نسج المتعلقة باسمعني في نحو سمعت زيدا يقرأ فقيل تعدى
لاثنين ثانيهما جملة وقيل لواحد والجملة حال اما المتعلقة بمسموع فتتعدى به لواحد اتفاقا
نحو يسمعون الصيحة وسمعت قول القائل والدليل على نصب المعلق عنها محلا الظهور في
توابعها كعرفت من زيد انت واخاك وعلمت لزيد قائم وبكرا قاعدا نص عليه ابن
مالك وابن النحاس وابن الخشاب وغيرهم وقد تنوب الجملة المفعول بها عن الفاعل
محلها الرفع وتختص ذلك بباب القول ولا تنوب عن فاعل غيره نحو يقال او قيل زيد
عالم فجملة زيد عالم في محل رفع بنيابة الفاعل لانها قبل حذفه كانت مفعولا بها وهو

متعين

متعين للنيابة قاله في مغني اللبيب وتبعه المص وقال ابن هشام ما الشاذ في شرح الجمل اذا قيل
قد قيل زيد منطلق فموضع الجملة رفع لانها مفسرة لقول مقدر اي قيل قول هو زيد منطلق
فقال ابو البقاء في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا نايب الفاعل مصدر الفعل اضمر لان الجملة
بعده تفسره اي اذا قيل لهم قول هو لا تفسدوا وقال ابن عصفور البصريون يعتقدون
نايب الفاعل ضمير المصدر وجملة النهي مفسرة لذلك المضمر والصواب ما قالوه لما بيناه
في الشرح الرابعة من الجمل الجملة المضاف اليها ومحلها الجر ولا بد من جزئيتها وتقع بعد
ظرف الزمان نحو والسلام علي يوم ولدت فجملة ولدت في محل جر باضافة يوم اليها
وكذا جملة انتم قليل في اذكروا اذ انتم قليل باضافة اذ وجملة الشرط بعد اذا كما في
واصل الاسماء الزمان المضافة الى الجمل اذ واذا فلا يضاف اليها سواهما الا اذا
ساواهما في الابهام كوقت وحين وعصر ومدة وزمن واوقات فيه ان خص
لوجه كيوم وليلة وعشية وغداة وفي المحدود كاسبوع والشهر وعام وسنة خلاف
المنع قوله من عدم المقاربة والجمع غير محدود وقال الشاعر ليالي اصاد الهوى
ويقوادني ولم يسمع اضافة المسنى الى الجمل كيومين ووقتين وتقع ايضا بعد حيث

ولا يضاف الى الجمل وسائر ظروف المكان بسواء فانها لا ابهامها بوقوعها على كل جهة تحتاج الى
تخصيصها بالاضافة بخلاف ما اختص بوجه كقدام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت
ويجب اضافته حيث الى جملة كما مر وقوله حيث لحي العمائم لا يقاس عليه والاكثر استعمالا اضافتها
الى الفعلية وقد تم يرجح النصب بعده في نحو جلست حيث زيدا ضربته ولا حاجة في الجملة
المضاف اليها الى عايد على المضاف بل لا يجوز كما في الارتشاف فان وجد نون المضاف وقعت بالجملة
كقوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله وقوله مضت سنة لعام ولدت فيه
بالاضافة والضمير نادر لا يقاس الخامسة منها لم محل الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم هي لكونها
مقرونة بالفاء بعد ان الشرطية او اخواتها مطلقا اسمية كانت ام لا خبرية
كانت ام لا او اسمية مقرونة باذا الفجائية بعد ان و محلها الجزم اذ ليس في صدرها
على المقيد من مفرد يقبل الجزم لفظا او محلا فلا بد من كون الجملة محل الجزم المحلي
نحو قوله تعالى ومن يضلل الله فلا هادي له ويذرهم وجملة لا هادي له في محل جزم جوابا
لمن الشرطية ولذا قرئ بجزم يذرهم عطفا على محل الجملة والفاء المقدرة كالمذكورة كقوله
من يفعل الحسنات الله يشكرها ونحو ان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون
فجملة

فجملة هم يقنطون جزم محلا جوابا لان واما نحو ان تقم اقم فالمجزوم لفظا وقيل المجزوم محلا فعل ان
تقم اقم وان تقم قمت فالجزم فيه انما في نحوهما للفعل وحده لا للجملة باسرها وكذا الشرط ومن
هنا بان الفرق بين فعلي الشرط والجزاء وجملتهما ولا فساد ايراد الدماميني على الجمهور
بان الذي يظهر لي ان جملة الجزاء لا محل لها من الاعراب مطلقا سواء اقترنت بالفاء ام لا
وسواء كانت جوابا لشرط جازم او غير جازم قال لان الجملة انما تكون ذات محل من الاعراب
اذا صح وقوع المفرد في محلها والجزاء لا يكون الا جملة ولا يصح وقوعه مفردا اصلا
مقرونة ان حرف الشرط تدخل على جملتين والا على كينونة اللزوم او السببية بينهما فجملة
الجزاء لا اعراب لها لفظا وهو ظاهر ولا محلا اذ لم تقع موقع المفرد وجعل الجزم في نحو ان لم
تشرط مقدر دل عليه ما قبله اي وان يضللوا ابدهم قلت جوابه ان حرف الشرط
وان وضع للدلالة على لزوم مضمون جملة او سببية لمضمونها جملة اخرى لكن عمله وهو الجزم
انما يكون في فعلين من مفردات تلك الجملتين ففي نحو ان يقم زيد يقم بكر فعلان الاول
فعل الشرط والثاني فعل الجزاء والاول مع مرفوعه جملة الشرط والثاني كذلك جملة
الجزاء فاذا قلت ان يقم زيد فبكر قائم او فقد قام بكر او فليقم بكر او اذا بكر يقوم

فالجملة بعد الفا او اذا الفجائية قامت مقام مفرد هو المضارع المجزوم على الجزاء بمعنى انها وقعت
موقعا لو حل فيه مضارع انجزم جوابا للشرط والتحقيق ان حرف الشرط له اثران لفظي هو جزم
فعلين لفظا حقيقة او حكما كالجزم المحلي لقمت في المثال ومعنوي هو الدلالة على السببية
او اللزوم بين مضموني جملتي الشرط والجزاء فالجملة الواقعة جوابا لشرط جازم لها جهتان
معنوية هي تعلق اللزوم او السببية بها والجملة بهذه الجهة واقعة موقعها واخرى لفظية
هي وقوع لفظها موقعا لو وقع فيه مفرد اي فعل مضارع كان مجزوما بشرط الجازم وهي
محكوم على محلها بالجزم بهذه الجهة لا بالاولى ووقوعها موقع المفرد باعتبار الثاني في
كونها في محل الجملة باعتبار الاخر السادسة مما له محل الجملة التابعة لمفرد ومحلها بحسبه
اي بحسب اعراب ذلك المفرد من رفع او نصب او جر او جزم نحو واتقوا يوما ترجعون فيه
الى الله فجملة ترجعون في محل نصب نعتا ليوم ونحو اولم يروا الى الطير فوقهم صافات
ويقبضن فجملة يقبضن في محل نصب عطفا على صافات وهو حال من الطير ونحو من قبل
ان ياتي يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة فجملة لا بيع فيه في محل رفع نعت اليوم
ونحو ليوم لا ريب فيه فجملة لا ريب فيه مجرورة المحل نعت اليوم ونحو قولك ان يقم

زيد

زيد فبكر قايم وبشر ماضر فجملة بشر ماضر في محل جزم عطفا على بكر قايم وللنعت بالجملة شروط
تنكير المنعوت لفظا كما مر او معنى كالمعرف بال الجنسية في قوله ولقد امر على اللئيم
يسبني واشتمالها على ضمير عائد اليه ولو تقديرا نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس
شيئا بتقدير فيه وكونها خبرية فلا يقال مررت برجل اضربه اذ المقصود من وصف النكرة
ايضاحه وبيانه والجمل الانشائية لا ايضاح بها الا ترى انك لو وصفت رجلا
مثلا بقولك اضربه او لا تشتمه او هل ضربته لم تفد تخصيصه ولا توضيحه
السابعة مما له محل الجملة التابعة لجملة لها محل من الاعراب والتابعة محلها بحسبها
اي بحسب المتبوعة اي محلها نحو زيد قام وقعد ابوه بالعطف على الجملة الصغرى
وهي قام ومحلها رفع بالخبرية وكذا المعطوفة بخلافها لانها لو عطفت على الكبرى لم يكن
لها محل وان جعلت حالية لم تكن تابعة وتقع التابعة بدلا بشرط كونها اوفى من
المتبوعة بتادية المراد نحو قول الشاعر اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن
في السر والجهر مسلما فجملة لا تقيمن بدل اشتمال من ارحل لما بينهما من اللزوم وكون
لا تقيمن اوفى بالمقصود وهو اظهار كراهة اقامة المخاطب كذا قاله الدماميني ويحتمل

التوكيد لاتحاد المقصود هذا ما عليه الجمهور من انحصار ما له محل من الجمل في السبع وقيل
تسع والباقيتان احديهما الجملة المستثناة كقوله لست عليهم بمسيطر الا من تولى
وكفر فيعذبه الله قال ابن خروف من مبتداء ويعذبه خبره ودخلت الفاء لمعنى الشرط
في المبتداء والجملة في محل نصب على الاستثناء المنقطع والثانية الجملة المسند اليها نحو
سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم اذا جعل سواء خبرا لما بعده ونحو تسمع بالمعيدي خير من
ان تراه ولنا فيهما كلام ذكرناه في الشرح، تفصيل اخر الاولى مما لا محل له من الاعراب
الجملة المستانفة وهي اما المفتتح بها الكلام مما لا محل له من الاعراب الجملة المستانفة
وهي اي الواقعة ابتداء الحديث غير مسبوق بكلام اخر او المسبوقة به المنقطعة عما
قبلها لفظا ومعنى معا كالحمد اوايل الكتاب بعد الاستعاذة او لفظا فقط نحو ولا
يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا فجملة ان ومعموليها مستانفة منقطعة عما قبلها لفظا
لانها غير معطوفة عليه ولا معمولة له ولذا وجب كسر همزة ان لا معنى لانها
تعليل لما قبلها او معنى فقط كقوله اولم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده
فجملة ثم يعيده مستانفة منقطعة عما قبلها معنى اذ الهمزة للتقرير واعادة الخلق .

لم يظهر

لم يظهر بعد فكيف يقصد تقريرهم برؤيتها بخلاف بدئه لا لفظا لوجود العاطف وكذلك
اي مثل المذكور من المنقطعة عما قبلها جملة العامل الملغى عن العمل لتاخره عن معموليه كزيد
قائم اظن فجملة اظن في موضعه مستانفة منقطعة عما قبلها لبيان انه نشا عن الظن لا
اليقين اما جملة العامل الملغى لتوسطه بين معموليه كزيد اظن قائم فهي ايضا جملة
لا محل لها من الاعراب لكنها معترضة لا مستانفة واما العامل غير الملغى في ظننت زيدا
قائما فهو مع معموليه جملة واحدة لا جملتان ومن قبيل القسم الاول من المستانفة هذا هو
الاستئناف النحوي واما البياني فما كان جوابا عن سؤال مقدر كقوله ثم فقالوا سلاما
قال سلام اذ جملة قال جواب لسؤال تقديره فماذا قال لهم ولذا لم تعطف على
الاولى كما لا يعطف على سؤال جوابه الثانية مما لا محل له الجملة المعترضة وهي
المتوسطة بين شيئين من شانهما اتصال وعدم توسط الاجنبي بينهما والغرض من
توسيطها تقوية الكلام او تحسينه وقيل يشترط تناسبها الجملة المقصودة وعدم كونها
معمولة لشيء من اجزائها وتقع المعترضة غالبا بين طرفي نسبة كما بين الفعل
ومعموله فاعلا له او مفعولا له كقوله وقد ادركتني والحوادث جمة اسنة قوم

لا نفعا ولا ضرا وقوله وبدلت والدهر ذو تبدل هيفا دبورا بالصبا والشمال وبين المبتدا
وخبره كقوله وفيهن والايام يعثرن بالفتى نوادب لا يمللنه ونوائح ومنه الاعتراض
بجملة العامل الملغى لتوسطه وبجملة الاختصاص من نحو نحن معاشر الانبياء لا نورث
وبين ما اصله المبتدا والخبر كقوله ان سليمى والله يكلؤها ضنت بشيء ما كان
يرزؤها وبين الموصول وصلته كقولك ذاك الذي وابيك يعرف مالكا فقوله وابيك
جملة قسمية معترضة بين الموصول وصلته وبين اجزاء الصلة كجاء الذي فضله وابيك
بارع وبين القسم وجوابه نحو وحق وهو المقلد لاكرمنك وبين الموصوف
وصفته وقد اجتمعا في قوله تعالى فلا اقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم انه لقرآن
كريم اعترضت جملة لو تعلمون بين عظيم وموصوفه وجملة انه لقسم الاية بين القسم وجوابه
ويقع ايضا بين الشرط وجوابه كقوله فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار وبين
الجار ومجروره نحو هذا غلام والله زيد اشتراه الله الف درهم وقد تشتبه المعترضة
بالحالية فتعرف بكونها انشائية كقوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان
او مصدرة بالفاء او حرف استقبال كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كلما

قدرا

قدرا وقوله وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء الثالثة مما لا محل له الجملة
المفسرة وهي الفضلة الكاشفة لما تليها عرفها ابن هشام في المغني قال وقولي الفضلة
احترزت به عن المفسرة لضمير الشان فانها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به ولها موضع
بالاجماع لانها خبر في الحال وفي الاصل وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال فقد قيل انها
تكون ذات محل كما سيأتي وهذا القيد اهملوه ولا بد منه انتهى والفضلة خلاف العمدة
يعني ما يتم بدونه الكلام والمراد اذ الغرض من المفسرة ايضاح المفسر وبيانه لا يعني
فلا تكون عمدة قطعا وان كان مفسرها عمدة وخرج بها مفسرة ضمير الشان لانها
خبر وعمدة وكذا مفسرة باب الاشتغال اذا كان لها محل كزيد ضربته فان ضربته
مرفوع المحل بالخبرية ومن زعم ان خروجها بالجملة كونها ذات محل الاعراب نفس الفضلة
بالفضلة في الاعراب التي لا محل له منه فقد ركب متن عشواء وخبط خبط عشواء
وان اكتسبها من حقيقة متلوها كما هو المتبادر فلا ينتقض بالصلة والخبرية والحالية
المبينات لوصفه وحاله لا لحقيقته وذاته ثم المفسرة اما مع حرف تفسير كقوله
وترميني بالطرف اي انت مذنب وقوله تعالى فاوحينا اليه ان اصنع الفلك او لا نحو قوله

ان مثل عيسى عند الله كمثل ادم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون فالجملة خلقه تفسير
مثل ادم اي شانه الغريب الخارج عن المعتاد وهو التولد بين ابوين والاصح انه اي الشان
ان المفسرة لا محل لها من الاعراب مطلقا وعليه الجمهور وقيل وقائله الشلوبين انها بحسب
ما تفسره وان كان له محل كان لها والا فلا محل لها في نحو انا كل شيء خلقناه بقدر نصب
انّ وفي نحو زيد رايته رفع بخبرية المبتدا ولا محل لها في نحو زيدا رايته بنصب
زيد قال ابن هشام وكان الجملة المفسرة عنده عطف بيان او بدل ولم يثبت الجمهور
وقوع البيان والبدل جملة انتهى فان قلت قد اثبت المص وقوع البدل جملة كما مر
في قوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا فيلزمه قول الشلوبين فكيف يختار خلافه قلت فيه
تنبيه منه قد مر ... على ان المفسرة لا تقع بدلا عن المفسر لمنافاة البدلية للتفسير
اذ البدل مقصود بذاته يسقط المبدل منه والمفسر مقصود تبعا لا بذاته وهو
يفسر مفسره ويحققه ويبينه فلا يسقطه وظهر بهذا الكلام كلام ابن هشام
فلو اكتفى بالبيان لم يكن عليه ملام واما جملة باب الاشتغال فقد يكون لها محل لكن
لا تسمى مفسرة اصطلاحا فالكلام في غيرها الرابعة مما لا محل له جملة صلة الموصول

مطلقا اما الاسمي فلانه المستحق للاعراب والمعنى المفصل دون صلته لانها من قيوده
وتتمته ولظهوره فيه في نحو ليقم ايهم افضل ودرايتهم جاء وامرر بايهم شئت واما اعراب
صلة فمستفاد من ال كما مر في بحث الموصول والاعراب له وحده واما الحرفي فموضع صلته بتقدير
مصدر مفرد فمحله من الاعراب لهما معا لا لها وحدها لانها لا تتقيد بالمفرد الا بموصول
حرفي دال على وحده لانه حرف فلا اعراب له ويشترط في صلة الموصول الاسمي كونها
جملة خبرية عند الاكثر كالنعت معنى ولا ينعت بغير خبرية وجوز الكسائي وصله بالامر
او النهي نحو الذي اضربه او لا تضربه زيد والمازني وصله بالدعا وان كان لفظه
خبرا كان نحو الذي رحمه الله زيد وهشام بالمصدرة بليت او لعل او عسى كالذي
ليته قائم زيد وفي الجملة الشرطية والتعجبية والقسمية نحو الذي ان قام قمت او ما احسنه
او اقسم بالله لقد قام زيد خلاف لان ظاهر المص المنع ويشترط ايضا كونها معلومة
للمخاطب لتفيده تعريف موصولها وقد يتوصل بابهامها الى تهويله او تعظيم نحو
فغشيهم من اليم ما غشيهم واوحى الى عبده ما اوحى ومشتملة على ضمير مطابق للموصول
في الافراد والتذكير وفروعهما كجاء الذي قام ابوه والتي ذهب اخوها واللاتي نطلقن

هذا اذا طابق لفظ الموصول معناه فيما ذكر فان خالفا جاز مراعاة ايهما شئت ورعاية
لفظه اكثر كمنهم من يستمع او يستمعون اليك وكذا جاز في عائد موصول اخبر به او
بموصوفه عن حاضر الحضور لمعناه والغيبة للفظه لان الاسماء الظاهرة كلها غيب
نحو انت الذي او الرجل الذي جاء او جئت بالفتح وانا الذي او الرجل الذي جاء
او جئت بالضم فائدة لا يحذف العائد المرفوع فاعلا او نائبا عنه او خبرا كالذي
قام او قوبل هو او الذي الفاضل هو زيد وان كان مبتدء فان اخبر عنه بمفرد جاز حذفه
كقوله تعـ هو الذي في السماء اله سواء هو اله ما لم يقع معطوفا او معطوفا عليه او بعد الا
او انما او حرف نفي نحو الذي هو وعمرو زيد او زيد وهو ذاهبان والذي ما عندك الا هو
او انما عندك هو او ما هو قائم فلا يحذف وان اخبر عنه بجملة او ظرف كالذي هو يقوم او
في الدار او عندك اذ لو حذف صلح الباقي لان يكون صلة كاملة فلا يعلم احذف شيء
ام لا بخلاف الخبر المفرد ويجوز حذف المنصوب ان اتصل بفعل او صفة غير صلة
الـ نحو نعلم ما يسرون وقوله ما الله موليك فضل فاحمدنه اي يسرونه وموليكه
فان انفصل او اتصل بغيرهما لم يحذف كالذي اياه اعيد والذي انه فاضل زيد ويجوز حذف
المجرور

المجرور بالاضافة ان كان المضاف وصفا عاملا فيه نحو فاقض ما انت قاض اي قاضيه وبالحرف
ان كان الموصول او موصوفه مجرورا بمثل ذلك الحرف معنى وعاملا نحو يشرب مما تشربون
او من الشراب الذي تشربون اي منه الخامسة مما لا محل له الجملة المجاب بها القسم ذكر فعله
كاقسم بالله لافعلن ام لا نحو والقران الحكيم انك لمن المرسلين واما مجموع الجملة
القسمية اعني القسم وجوابه فقد يكون له محل كقال زيد والله او اقسم بالله
لافعلن فائدة اذا اجتمع في كلامهم شرط وقسم ولو تقديرا اكتفي بجواب المتقدم منهما
عن جواب المتاخر سواء كان المتقدم هو الشرط نحو ان جاء زيد والله اكرمه فحذف
جواب القسم وجوبا لدلالة جواب الشرط عليه ام القسم الملفوظ نحو والله ان
جئتني لاكرمنك او المقدر كقوله تعـ لئن لم يفعل ما امره ليسجنن وجوز الفراء
وابن مالك تبعا له والكوفيون الاكتفاء بجواب الشرط وان تاخر كقوله لئن كان ما حدثته
اليوم صادقا اصم في نهار القيظ للشمس ضاحيا ومنعه البصريون وهو ظاهر المتن فاولوا
بانه ضرورة او اللام زائدة لا موطئة الا اذا تقدمهما اي الشرط والقسم ما يفتقر الى الخبر
كالمبتدا ولو منسوخا فيكتفى بجواب الشرط عن جواب القسم مطلقا تقدم او تاخر تفضيلا

للشرط لشدة الاعتناء به بحيث يحصل المقصود بسقوطه على القسم لانه لمجرد التاكيد
نحو زيد وان زيدا والله ان يقم اقسم وزيد ان يقسم والله قسم فالجملة الشرطية هي
الخبر والقسم تاكيد وجوابه محذوف وهل حذفه واجب او جائز ظاهر المغني الاول وعليه
ابن مالك في التسهيل وابن حاجب في الكافية وقال ابن عصفور بالثاني وجوز العكس مرجوحا
كزيد ان يقم والله لاقومن فايدة ان وقع قسم بعد ما يفتقر الى خبر او صلة بنيت على
ايهما شئت فان ذكرت الخبر او الصلة حذفت جواب القسم لدلالة المذكور عليه نحو زيد
او ان زيدا او انه يقوم وجاء الذي والله يصوم والا فالقسم وجوابه خبر او صلة
كزيد والله ليقومن وجاء الذي والله ليصومن ومنع ثعلب من وقوع الجملة القسمية
خبرا لا وجه له السادسة مما لا محل له الجملة المجاب بها شرط غير جازم وهو اذا او لو ولولا ولما
وكيف نحو اذا جئتني اكرمتك او كيف تجلس اجلس وفي حكمها المجاب اي الجملة التي اجيب بها
شرط جازم ولم يقترن بها ولا باذا الفجائية فلا محل لهذه الجملة نحو ان تقم اقم لان فعل
الجواب مجزوم لفظا ولا محل للجملة ونحو ان قمت قمت اذ محل الجزم للفعل وحده لا للجملة فان
اقترنت بالفاء او اذا كان المحل للجملة كما مر السابعة مما لا محل له الجملة التابعة لما لا محل له نحو

الاعراب

الاعراب نحو جاءني زيد فاكرمته فجملة اكرمته لا محل لها لانها معطوفة على مستانفة وكذا
جاءني زيد واكرمته بالواو وفي بعض النسخ جاءني الذي زارني فاكرمته بالعطف على
الصلة اذا لم تقدر الواو للحال والا كانت الجملة حالا بتقدير قد فمحلها النصب قال
الدماميني في شرح المغني اطلاق التابعة على الجملة التي لا محل لها من اعراب مشكل لان
التابع هو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة فلا بد له ولمتبوعه من اعراب ولو تقديرا
او محلا واجيب بارادة التبعية اللغوية لا العرفية مع انه خروج عن لسان اهل الفن
لا يجدي في قولهم في مثل قوله تع واتقوا الذي امدكم بانعام وبنين ان الجملة الثانية لا محل لها
لانها بدل من الصلة وفي نحو جاء زيد وذهب عمرو ان الثانية معطوفة على مستانفة فلا
محل لها وقال بعض الاعلام الاولى ان يقال اطلاق التابعة هنا مجاز لعلاقة المشابهة

خاتمة للحديقة الرابعة في ذكر احكام ما يشبه الجملة من الجار والمجرور والظرف مطلقا
اذا وقع احدهما بعد المعرفة المحضة الخالية عن شائبة التنكير فحال منها كرايته او زيدا
او هذا او من شيء او الجملة في بيتك او معك وكذا نحو يا ايها الرجل في الغرفة او عند
الامير عند من اثبت مجيء الحال من المنادى او بعد النكرة المحضة عن المخففة فصفة لها

كرايت طيرا على غصن او فوقه او بعد غير المحضة من المعرفة او النكرة فيحتمل لهما للحال والصفة
كاعجبني الثمر في الشجر او فوقه لان المعرف بال الجنسية في حكم المنكر معنى وكرايت ثمرا يانعا
على شجر او فوقه اذ النكرة الموصوفة بحكم المعرفة وبالجملة لغير المحضة جهتان تنكير وشبه
تعريف او تعريف وشبه تنكير فيحتمل ما بعده الحال لتعريفه او شبهه والصفة لتنكيره او
شبهه ولا بد من تعلقهما اي الجار والمجرور والظرف بالفعل او شبهه او بمعناهما او بما
فيه رائحته من حدث او ما فيه معناه نحو انعمت عليهم غير المغضوب عليهم وما لك وزيدا
في ماله اي ما تصنع وهو حاتم فيهم اي جواد فيهم قوله اسد علي وفي الحروب نعامة
اي مجترئ علي وجبان في الحروب وانما وجب ذلك لان حرف الجر وضع لايصال معنى الى
مجروره فلا بد من حدث يصل الى مجروره بواسطته ولا يضيع بعامل الجار وتعلقه
سواء لفظه او دل على ذلك الحدث ولما كان الظرف مقدرا بحرف الجر كان في حكمه
في ذلك فان لم يذكر معهما ما يصلح لان يتعلقا به وجب تقديره بحسب القراين قال ثمّ الى
ثمود اخاهم اي وارسلنا الى ثمود بقرينة ذكر المرسل والمرسل اليهم وان يذكر لفظ الارسال
واجاز ابن الحاجب تعلق الجار بحرف النفي في نحو ما اكرمت المسي لتاديبه وما اهنت

المحسنين

المحسنين المحسن لمكافاته اذ المعنى انتفى اكرامي المسي لتاديبه واهانتي المحسن لمكافاته
فلو تعلق بالفعل فسد المعنى وقال ابن هشام وهو كلام بديع لكن جمهور النحاة يمنعون
التعلق بالحرف فيجب عندهم تقدير فعل يدل عليه الحرف فان قلت قد جعل قوم التعليق
للجار وقوم للمجرور واخرون لهما وهو ظاهر المتن فكيف التوفيق قلت لكل وجه اما
الجار فلما عرفت واما المجرور فلانه معمول للمتعلق بواسطة الجار اذ الحرف لا يكون
معمولا فلو قيل عامل الجار كان تسامحا وتنزيلا له منزلة الجزء من مجروره الذي
هو المعمول حقيقة فيتعلق به الجار تعلق التعدية والايصال والمجرور تعلق المعمولية
ومن جعله لهما اراد الامرين بل الظاهر ان من عبر بالجار اراده مع مجروره ومن عبر به
اراده مع جاره فلا اختلاف في المعنى واستثني من القاعدة ما لا تعدية فيه وهو الجار
الزايد مطلقا لانه لمجرد التوكيد ولعل في عقيل لانه للترجي فقط ولولا عند سيبويه
في لولاه ولولاي ولولاك لانه لمحض الامتناع ورب لانه للتكثير لا للتعدية
ويجب حذف المتعلق بالفتح اي المتعلق به على الحذف والايصال او بالعكس بالكسر
على ان التعلق في الطرفين اذا كان احدهما اي الجار والمجرور والظرف صفة كصيب من السماء

ومستقرٌ عند اليلا او صلة كما في السموات ومن عنده او خبرا نحو الحمد لله والعلم عند الله
وان العزة لله وان لدنيا الكمال او حالا نحو فخرج على قومه في زينته وانك اليوم لدينا
مكين امين او رافعا لظاهر نحو افي الله شك وهل عندك شيء او كان الجار واو
القسم او تائه نحو والقرآن الحكيم تالله لاكيدن اصنامكم اذ لا بد كون فعل القسم معهما او
حذف متعلقه في مثل كقولك للمعرس بالرفاء والبنين اي اعرست او على شرط التفسير
نحو يوم الجمعة صمت فيه ولا خلاف في ان المقدر فعل في بابي الصلة والقسم اذ لا
يكونان الا جملتين ويحذف المفسر في باب الاشتغال الفعل في اليوم الجمعة صمت فيه
ولا خلاف في ان المقدر صفة في اليوم الجمعة صائم فيه وانما ثبت في البواقي الآن
المختار عند قوم تقدير الفعل لانه الاصل في العمل وعند الآخرين تقدير الوصف
لتقليل المقدر ولان الاصل افراد الحال والنعت والصفة قال ابن هشام الحق
انا لم نحذف الضمير بل نقلناه الى الظرف والجار والمجرور فالمحذوف فعلا كان ام وصفا
مفرد لا جملة قال والحق عندي انه لا يترجح تقدير احدهما بل هو بحسب المعنى فيقدر اقسم
في القسم ومثل المفسر في باب الاشتغال وبحسب المقصود في البواقي فائدة الظرف

اما مستقر

اما مستقر وهو ما متعلقه عام واجب الحذف لوقوعه صفة او صلة او حالا او خبرا سمي
به لاستقرار الضمير متعلقه فيه فهو مستقر فيه على الحذف والايصال وقيل هو ما حذف
متعلقه وجوبا لدلالته عليه عاما كان ام خاصا سمي به لاستقرار معنى عامله فيه واما
لغو وهو بخلافه واذا كان احدهما الجار والمجرور او الظرف كذلك صفة او صلة
او خبرا او حالا كما مر واعتمد على نفي بحرف او فعل او على استفهام بحرف او اسم اي وقع
بعد نفي او استفهام جاز ان يرفع الفاعل مضمرا او ظاهرا نحو جاء برجل بيده او معه
صقر والذي في الدار وعندك ابوه وزيد في البيت او عنده اخوه وجاء بشرا
على كتفه او معه سيف وما او ليس في السوق او عندك احد وافي الله شك وهل عندك
احد وفي مرفوعهما الظاهر اقوال احدها يرجح كونه مبتدأ مخبرا عنه بهما لضعفهما عن
العمل في الظاهر وقيل الراجح فاعليته اذ الاصل عدم التقديم والتأخير وقيل يتعين كونه
فاعلا على الفاعلية عاملها المقدر عند قوم وهما عند المحققين لنيابتهما عن الفعل
وهو المختار المصح وكل من قال بحذف المتعلق وحده نقل ضميره اليهما اذ الضمير
لا يسكن الا في عامله ولم يشذ عنهم احد سوى ابن [illegible] اختياره

الاولى قوله بذلك فائدة حكم الجمل بعد المعارف والنكرات حكم الظروف فالجملة والجملة
الخبرية غير الصلة والجزء والمحكية بالقول حال بعد معرفة محضة كقوله ثم قال رجل مؤمن
من آل فرعون يكتم ايمانه اي كاتم لايمانه ومحتملة لها بعد غير المحضة كمثل الحمار يحمل اسفارا
وهذا ذكر مبارك انزلناه فان تعريف الحمار جنسي والذكر نكرة موصوفة فان كانت الجملة
انشائية كهذا عبدي او عبدا بعتكه او قصد به انشاء البيع فمستانفة اذ الانشاء لا يقع
نعتا ولا حالا وان كانت جزءا كزيد ابوه رجل قال قوم ومحكية بالقول كقال زيد ابو رجل
احمد الله او صلة كجاء من ذهب لم يصلح لها الحديقة الخامسة في المفردات التي كثر استعمالها
وتشتد الحاجة اليها من الظروف والحروف وبعض الاسماء والافعال التي تعرب
منها وجملة ما ذكره المص هنا اربع وعشرون كلمة ذكرها على ترتيب حروف الهجاء الهمزة
وهي حرف نداء القريب والمتوسط وهذا لا قائل به ظاهرا نعم نقل ابن خباز
عن شيخه انها للمتوسط ورده في المغني بانه خرق لاجماعهم على انها للقريب وقال
ابن هشام وابن الصائغ النداء بها قليل ولم يات في القرآن نداء بغير يا وفي اللمع
ما ذكر من قلتها مردود فقد وقفت على اكثر من ثلثمائة شاهد افردتها بالتاليف

وللمضارعة

وهو الانذار

وللمضارعة بفتح الراء مصدر ضارعته اي علامة المضارع للمتكلم وحده كاقوم وهي اربعة
احرف يجمعها انيت وللتسوية بين مضموني جملتين وهي الهمزة الداخلة على جملة واقعة مع تلك
الهمزة في محل المصدر نحو سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم اي سواء كان عليهم الانذار
وتركه وقد يقال تاويل الجملة بالمفرد هنا مشكل اذ لا سابك لفظا ولا تقديرا فيلزم
التركيب كما صرحوا به في تسمع بالمعيدي خير من ان تراه برفع تسمع مع انه لا شذوذ
هنا فيجاب بان سبك الجملة بالمفرد من غير حرف مصدري انما يعد شاذا لو لم يطرد
في باب اما مع اطراده فلا كسبك الجملة الاولى في نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن
بنصب تشرب بان مقدرة والجملة المضاف اليها في نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم حيث
من عطف الاسم على الفعل في الاول والاضافة الى الفعل في الثاني والاولى ان يجاب
بان الشذوذ هو مخالفة القياس فلا يستلزم الضعف والشذوذ ولا ينافي الفصاحة وكثرة
الاستعمال وكان هذا هو مراد المجيب الاول فالمراد لان الشذوذ اذا اندفع فنحو بكثرة
استعماله فاندفاعه باطراده في باب اولى لا انه ينافي الاطراف كما هو ظاهر لفظه
وللاستفهام وهو عند الجمهور ان يطلب المتكلم لنفسه علم مجهول وفهمه اياه باعلام مخاطبه

وافهامه له تصورًا كان المطلوب ام تصديقًا ولذلك شرطوا كون المطلوب غير حاصل
للمتكلم عند الطلب لاستحالة تحصيل الحاصل ومن ثم اطبقوا على استحالته عليه تعالى وان ما ورد
منه في كلامه او كلام غيره العالم بالمطلوب عند طلبه فهو مصروف الى معنى اخر غير
الاستفهام من تقرير او توبيخ او نحوهما وقيل الاستفهام طلب حصول فهم بشيء وعلمه
في ذهن ما اعم من ذهن المتكلم وغيره كان الاستفهام طلب المفهوم سواء كان للمتكلم
الطالب ام غيره فالمطلوب باستفهامك اما فهم نفسك وهو ظاهر او فهم غيرك
بان اردت ان يجيب المخاطب ليسمع ذلك الغير جوابه فيعلم به مجهوله فقولهم ليس الاستفهام
منه تعالى على حقيقته ليس على اطلاقه وانما يستحيل اذا كان مصروفا الى متكلمه واما
اذا كان لغيره ممن يجهله فلا يستحيل فقوله تعالى ءانت قلت للناس اتخذوني وامي
الهين من دون الله استفهام حقيقي طلب به اقرار عيسى عم في مشهد القيمة بانه
لم يقل ذلك ليوبخ النصارى ويتقرر عندهم وعند ساير الخلق كذبهم فيما ادعوه
وبراءته عليه السلم مما ابتدعوه واقول الحق هو الاول اذ ليس الكلام في لفظ الاستفهام
حتى يقاس على الاستفعال بل في حقيقته ادواته ومعناه الوضعي ولا شك ان المتبادر

منها

منها عند الاطلاق وعدم القراين هو ان المتكلم جاهل بالمستفهم عنه طالب من مخاطبه
افهامه اياه حتى لا يفهم غير ذلك ولا يعدل السامع الى ما سواه الا بقراين جلية
وبواعث مقالية او حالية فهذا هو الحقيقة واما غيره من تقرير كما في الاية اذ انكار ابطالي
نحو الربك البنات او توبيخ نحو اتعبدون ما تنحتون او تعجب نحو كيف فعل ربك باصحاب
الفيل او استبطاء كقوله متى نصر الله وقولك اذهبت لزيارته بالذهاب وملت عدله
او تسوية كما مر فمجاز مفتقر الى القرينة كما في الاية ثم الهمزة اصل ادوات الباب فيطلب بها
اما التصور اي ادراك غير النسبة الحكمية او التصديق بها ايجابا او نفيا وعلى الاول
يؤتى بام معادلة لها فيطلب بها تعيين احد الامرين الذين وقع احدهما بعد الهمزة
والاخر بعد ام مع حصول التصديق اجمالا بالنسبة الحكمية وتصور الامرين طرفيها
كذلك فالمطلوب بالحقيقة هو تصور المحكوم عليه مثلا على التعيين اي التصور التفصيلي
وتمييز احد المتصورين وفصله عن الاخر للحكم به او عليه لا نفس التصور نحو ازيد
في الدار ام عمرو لطلب تصور المسند اليه وفي الدار زيد ام في السوق لطلب تصور
المسند وعلى الثاني امتنعت معادلة ام لها فيطلب بها نفس حكم الجملة نحو اقام زيد وازيد

قائم وافائم زيد وانما لم يمثل المصنف لسهولة اخذه من مثال التصور بترك ام وما بعدها
وقد يطلب بها تصور غير المسند والمسند اليه من المفعول والحال والتميز والظرف وانما
اقتصر عليهما لانهما العمدتان والضابط ان المسئول عنه هو ما يليها نحو ازيدا ضربت
ام بكرا اراكبا جاء ام ماشيا اقلبا امن ام لسانا افي المسجد صلى ام في البيت عندك
هل لاختصاصها بطلب التصديق فقط نحو هل قام زيد وهل زيد قائم وسياتي الكلام
عليها وبقية ادوات الاستفهام مختصة بطلب التصور فمتى لطلب تصور الزمان
واين لطلب تصور المكان الى غير ذلك مما مر في باب الاضافة ان بالفتح والتخفيف حرف اسمية
وحرفية اي اسما وحرفا فالاسمية ضمير المخاطب كانت في انت بفتح التاء او كسرها
وانتما وانتم وانتن اذ ما بعدها وهو التاء حرف خطاب اتفاقا بفتح للمذكر وبكسر للمؤنث
ويوصل بنون حرفي لجمعها بميم لجمعه وبميم والف لمثناهما فالضمير هو ان لا غير هذا قول
الجمهور وقال الفراء الضمير مجموع ان وما بعدها وقيل هو التاء المعرفة وان عماد لها
وعموها به حيث ارادوا انفصالها ولم تكن مستقلة بنفسها لفظا كما هو قول ابن
كيسان والكوفية في اياك واخواته من ان الضمير هو الكاف المعرفة وما قبلها عماد لها

وقال الشيخان

وقال الشيخ ايضا ما ارى هذا القول بعيدا من الصواب في الموضعين فنقل الاتفاق سهوا
اتفق منه قد شرح تبع فيه صاحب العراقي وغفل عن غيره قيل لا يفيد تاويله
باتفاق البصريين لخلاف ابن كيسان منهم ولعله لم يعتد بخلافه وكذا ان في انا
هو الضمير وحده عندهم اتي بالالف وقفا لبيان الحركة ويؤيده نقل قطرب عن بعض
العرب وقفهم على النون بالسكون وانا مجموعه الضمير عند الكوفية واختاره ابن مالك
وابدا باثبات الالف وصلا في لغة واقتصار المص على ضمير المخاطب للتمثيل او الحصر
واحتياجا دخول الكوفية في ضمير المتكلم والحرفية ترد على اربعة اوجه ناصبة للمضارع كما مر
في حديقة الافعال ومخففة من ان الثقيلة المشددة ولا تعمل عند سيبويه والكوفيين وتعمل
عمل اصلها عند غيرهم واسمها ضمير شان محذوف عند الاكثر وخبرها جملة اما اسمية
مجردة كقوله تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله او مقرونة بلا نحو ان لا اله الا هو او فعلية
فان كان فعلها جامدا او دعاء لم تقترن بشيء نحو ان ليس للانسان الا ما سعى
والخامسة ان غضب الله عليها والا اقترن بنفي نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم
قولا وان لن نجمع عظامه وان لم يره احد وبلو نحو ان لو نشاء اصبناهم او بقد نحو

ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا او حرف تفسير نحو علم ان سيكون وبينه خلوها عن
ذلك كله كقوله ثم ان اراد ان يتم الرضاعة فهي دفع يتم ومفسرة بمنزلة اى الا انها
تدخل على الجملة لا غير نحو واوحينا اليه ان اصنع الفلك وكتبت اليه ان ما انت عند زيدا
واى تدخل على المفرد ايضا وشرطها التوسط بين جملتين اوليهما بمعنى القول دون لفظه
كما قيل او مطلقا كما عليه قوم وعدم دخول جار عليها ولو زايدا فان دخل كانت
مصدرية لا زائدة كما زعمه ابو حيان وذو الجار لا يدخل الا على اسم او متاول به و
زائدة فتفيد التوكيد كغيرها من الزوايد وتقع غالبا بعد لما الايجابية نحو لما ان جاء
البشير القاه على وجهه وبين لو وفعل القسم المذكور او المقدر نحو والله او
اقسم به ان لو جئت لاكرمتك فائدة الحرف الزايد معنوية هي توكيد معنى الكلام
ولا يفيد غيره ولفظية هي تزيين اللفظ وتحسينه لكونه معه افصح او استقامة وزن
او سجع به ويمتنع خلو عن ذلك كله والا لعد عبثا وهو قبيح ولا سيما في كلام
سبحانه ومن هنا جاز كون الزايد لانهما كان في الان على المشهور وان في جنس
عسى على قوله وانما يسمى مع ذلك زايدا الا ان اصل المعنى المراد لا يختل بتركه مع انه

لم يفد

لم يفد ما وضع له فكانه لم يفد شيئا بخلاف الفاظ التوكيد لبقائها على ما وضعت له والفرق
ان التوكيد وضعي فيها وعارض فيه ج ان بالكسر والتخفيف ترد على اربعة اوجه شرطية كما مر
في باب الافعال ونافية نحو ان الكافرون الا في غرور وان اردنا الا الحسنى وان يعد الظالمون
بعضهم بعضا الا غرورا فقيل ان دخلت على اسم لم تنصبه الا كما مر او لما المشددة
بمعناها كقراءة ان كل نفس لما عليها حافظ بتخفيف ان وتشديد لما اى ما كل نفس الا
عليها حافظ ورد بقوله ان عندكم من سلطان بهذا قل ان ادرى اقريب ام بعيد ما توعدون
واعمالها كليس لغة واهمالها اكثر ان نحو قائم او قائما بتقدير ان انا كما في الحديقة ا
انا بنه ومخففة عن المثقلة فتدخل الجملتين فان دخلها اسمية اهملت غالبا لزوال علته
اختصاصها بالاسم نحو وان كل لما جميع لدينا محضرون في قراءة لما بالتخفيف فما زائدة
وجميع بمعنى مجموع اى ان كلا لمجموعون لدينا ومن قرء بتشديدها جعل ان نافية
ولما بمعنى الا وجاز اعمالها كاصلها كقراءة وان كلا لما ليوفينهم ربك بتخفيف
ان ولما خلافا للكوفية وان دخلت فعلية وجب الاهمال ويغلب دخولها على ماض ناسخ
او مضارعه وان كادوا ليفتنونك وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك وان اهملت

لوقعت في خبرها لام تسمى فارقة بفرقها بينها وبين النافية والرابع من اوجه ان هذه
ان تقع زائدة اشار اليه المص بتغيير الاسلوب دومًا لتكميل الفائدة وتحصيل القاعدة
بقوله ومتى اجتمعت ان وما الحرفيتان فالمتاخرة منهما زائدة كقوله ما ان اتيت بشيء
انت تكرهه فان زائدة وما نافية وكقوله ثم واما تخافن من قوم خيانة فانه اصله ان ما فما
زائدة وان شرطية وانّ بالفتح والتشديد وهي حرف تاكيد وتحقيق من الحروف
المشبهة بالفعل تنصب اسمًا وترفع خبرًا كالمكسورة وموصول حرفي تأول مع معموليها بمصدر
من لفظ خبرها ان كان الخبر مشتقا وبالكون ونحوه من المصادر العامة ان كان جامدًا
فالاول نحو بلغني انك منطلق اي انطلاقك او انك في الدار اي استقرارك
فيها والثاني نحو بلغني ان هذا زيدٌ اي كونه زيدًا او زيديته هذا مع ثبوت الخبر
اما مع نفيه فيقدر لفظ عدم مضاف الى المصدر نحو بلغني انك لم تقم اي عدم قيامك
او انه ليس زيدا اي عدم كونه زيدًا او عدم زيديته انّ بالكسر والتشديد توكد
حرف تاكيد وتحقيق كاختها تنصب الاسم وترفع الخبر كالمفتوحة ونصبهما اي نصب الاسم
والخبر بها لغة لبعض العرب كقوله ان حراسنا اسدا وفي الحديث ان قعر جهنم سبعين

خريفا

خريفا وفي الارتشاف المشهور رفع اخبار هذه الحروف يعني ان واخواتها وذهب
ابن سلام وجماعة من المتاخرين الى جواز نصبها والكسائي الى جوازه في ليت وكذا
في نقل عن الفراء وعنه ايضا في وليت وكانّ ولعلّ وزعم ابن سلام انها لغة رؤبة
وقومه وحكى عن تميم انهم ينصبون بلعل وسمع ذلك في خبر انّ وكانّ ولعلّ وكثر ذلك
في خبر ليت حتى عمل عليه المولدون وقال ابن المعتز … مرا الطير فقلت لها طوبان
يا ليتني اياك طوباك ولم يحفظ في خبر ان ولا خبر لكنّ انتهى ويعلم منه ان هذه
اللغة غير مختصة عند مثبتها بانّ ثم المشهور رفع اخبار هذا الباب وانكار هذه
اللغة وتاويل شواهدها بتقدير الخبر وجعل المنصوب حالا او مفعولا اي تلقاهم
وبجزمهم اسدا وبان القعر في الحديث مصدر قعرت البئر اذا بلغت قعرها وسبعين ظرف
له اي بلوغ قعر جهنم في سبعين خريفا وقد تنصب ان ضمير شان مقدرا هو اسمها فالجملة
بعدها خبرها في الحديث ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون وحمل عليه
كل موضع رفع بعدها الاسم ومنع ابن هشام حذف ضمير الشان حيث … به لعرض
تفويته الكلام وتفخيم المرام فينافيه الحذف الا مع ان المخففة من المثقلة فاجاز حذفه

تبعاً للحذف ونونها اذ بقي الكلام هنا من اول الامر على الحذف والتخفيف والمشهور جوازه
مطلقاً وقال الشيخ ره لبقاء تفسيره وهو الجملة ولانه ليس محل الكلام بل المراد به
التعجيم فقط وهو كالزايد وقيل لا يختص ذلك بانّ بل يعم اخواتها ايضاً وقد
ترد حرف جواب بمعنى نعم لتصديق المخبر واعلام المستخبر ووعد الطالب اثبته سيبويه
والجمهور وهو الحق وقال ابن مالك في الشواهد قاطعة به كقوله قالوا اخففت
فقلت انّ وخيفتي مالان ثوى دسوطه برجائي وقول ابن الزبير انّ وراكبها
لمن قال له لعن الله ناقة حملتني اليك الانعم ولعن راكبها ايضاً وجعل المبرد من ذلك
اي من باب انّ الجوابية قوله تعم ان هذان لساحران كما مرّ الاشارة في باب
اسما الاشارة فهذان عنده مبتدأ ولساحران خبره وردّ باوجه ١ انّ انّ بمعنى
نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت فلا يتنزل عليه التنزيل وفيه ان الحق ثبوته والقلة لا تخل
بالفصاحة ب انهم اتفقوا على امتناع دخول اللام الابتدائية المؤكدة في خبر المبتدأ
كما يلزم هنا وانما امتنع لان لام التوكيد لها الصدر وادخالها على الخبر المفرد
ابطال لصدارتها وانما جاز دخولها على خبر انّ اضطراراً حيث امتنع دخولها

على انّ

على انّ او اسمها المقدم على خبرها لامتناع اجتماع اداتي التوكيد ولذلك وجب تقديم
خبرها على اسمها في نحو انّ في ذلك حتماً من ابلاء اللام لها والجواب بانها
زائدة لا ابتدائية او داخلة على مبتدأ مقدر اي لهما ساحران ضعيف لان زيادتها
في خبر المبتدأ خاصة بالشعر والجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين المتنافيين
واجيب بانها مؤكدة دخلت خبر المبتدأ بعد انّ الجوابية لمشابهتها انّ المشبهة بالفعل
لفظاً كما زيدت انّ في قوله ورجّ الفتى للخير ما ان رايته بعد ما المصدرية لشبهها
لفظاً بما النافية ج ما حكاه عن ابي علي الفارسي واستحسنه الدماميني من انها في الآية
دخلت على كلام مستأنفة ليس جواباً عن خبر او طلب وقال الشمني هي جواب لاخبار
بعضهم بعضاً او تنجيز بعضهم عن اسرارهم النجوى ويؤيده قول صاحب الكشاف
الظاهر انهم تشاوروا في السر وتجاذبوا اهداب القول ثم قالوا ان هذان لساحران
فكانت نجواهم في تلفيق هذا الكلام وتزويره خوفاً من غلبتهما وتثبيطاً للناس عن اتباعهما
واذ وهي اسم ترد ظرفاً للماضي لا غير عند الجمهور وقال قوم قد تخرج من المضي الى
الاستقبال بدليل قوله تعم يومئذ تحدث اخبارها والحق انه من باب ونفخ في الصور

في التنزيل المستقبل المحقق الوقوع منزلة ما وقع ويجب اضافتها الى جملة اسمية
او فعلية مذكورة او مقدرة معوض عنها التنوين وقد تخرج عن الظرفية فيضاف اليها
اسم زمان يصح الاستغناء عنه باذ نحو حينئذ ويومئذ تقول جاء زيد واكرمته حينئذ اي حين
اذ جاء ولو قلت اذ جاء صح ايضا او اسم زمان لا يغني اذ عنه لدلالته على امر زائد على حقيقته
اللهم نحو ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا فان اذ لا يغني عن لفظ بعد من حيث افادته
انها ح محل اذ الجر بالاضافة لا النصب بالظرفية ولا تتعدى الحالين عند الجمهور وهو ظاهر
المص وقيل قد تقع مفعولا به نحو واذكروا اذ كنتم قليلا ونحو اذ قلنا للملائكة
بتقدير اذكروا وبدلا منه نحو واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت فاذ بدل اشتمال
لمريم واول الجمهور الاول بانه ظرف لمفعول محذوف اي واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم
قليلا فكثركم والثاني بانه ظرف لمضاف مقدر اي اذكر قصة مريم وترد اذ للمفاجاة
بعد بينما او بينا اصلهما بين قطعت عن الاضافة بما الكافة في الاول والالف للاطلاق
في الثاني نحو بينما او بينا انا جالس اذ دخل الامير وانكر قوم منهم الحريري وقوعها بعد
بينما وقال ابن مالك ترك اذ بعد بينا وبينما اقيس وقال الشيخ رح كان الاصمعي

لا يستفصح

لا يستفصح الاتيان اذ واذا في جوابهما لكثرة مجيئه بدونهما والكثرة لا تدل على ان القليل
غير فصيح بل على ان الاكثر افصح الا ترى الى قول امير المؤمنين رض وهو من الفصاحة
بحيث هو بينا هو يستقيلها في حيوته اذ عقدها لآخر بعد وفاته انتهى وهل هي اي
اذ حينئذ اي حين اذ وردت للمفاجاة بعد بينا وبينما ظرف زمان او مكان او حرف
للمفاجاة او زائدة فيه خلاف فعلى انها ظرف زمان او مكان لم تذكر فعل العامل بعدها في نحو
وهو بين اي ظرف فعامله فعل محذوف يفسره ما بعد اذا واذ حرفا لا عامل له او
ظرفا عامله الفعل بعده ان قلنا بان اذ مقطوعة عن الاضافة اليه والا فلا يعمل
الفعل ح فيه اذا ولا في بين اذ المضاف اليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله فعاملهما
محذوف وعامل بين ما بينهما لانها مكفوفة عن الاضافة اليه واذ بدل منها وقيل
مبتدا خبر محذوف اي بين اوقات جلوسي دخول الامير اذ دخل حذف المبتدا لدلالة
ما بعد اذ عليه وجعل مبتدا واذ خبره اي حين انا جالس حين دخل الامير واذ
التعليلية هي الظرفية يستفاد التعليل منها بمعونة القرينة عند الاكثر نحو ضربته
اذ اساء كما يفهم التعليل اذا قلت ادا وقيل حرف وضع للتعليل كاللام

ظرفا للمستقبل وفيها معنى شرط غالبا فتضاف الى شرطها عند الاكثر وتنصب بجوابها عندهم

لا بشرطها لاضافتها اليه ولا بجوابه عند منكرى الاضافة وتختص بالجملة الفعلية نحو واذا

تتلى عليهم واذا جاء نصر الله خلافا للاخفش والكوفيين لتجويزهم دخولها على اسمية خبرها فعل

واما نحو قوله تعالى اذا السماء انشقت مما احتجوا به فهو مثل قوله تعالى وان احد من المشركين

استجارك واحد وارتفاعه للفاعلية لمقدر عندنا لكنه عندهم محتملها وللابتداء فالمرفوع

هناك يصح كونه فاعلا اتفاقا ولا فرق بين المرفوع بعد ان الشرطية والمرفوع بعد اذا

الشرطية فلا بد لهم من بيان الفارق او التسوية بينهما في احتمال الفاعلية ولا فارق

فيلزمهم الثاني ومع قيام هذا الاحتمال لا حجة لهم في الآية على جواز دخول اذا على الجمل

الاسمية ويحتمل ان يكون جوابا عن سؤال مقدر على قاعدة اختصاص اذا بالفعلية

لا عن احتجاج الكوفية والا فلا ينفع مجرد القياس على المرفوع بعد ان لانه ايضا

مختلف فيه بين الفريقين كاختلافهما في المرفوع بعد اذ بعينه محرر في كل كونه مبتداء

ونحن نمنعهم فمن زعم ان ذلك هو مراد المص فقد اساء ظنه به ثم المشهور وظاهر

قدس سره ان اذا لا تخرج عن الظرفية خلافا لقوم وقد تخرج عن الاستقبال الى المضي

نحو واذا

نحو واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا لنزولها بعد الرؤية والانفضاض او الاستمرار في

في الازمنة الثلثة نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم اي هذه عادتهم المستمرة

وترد اذا للمفاجأة فتختص بالجملة الاسمية على الاصح وبذلك تفترق عن الشرطية

ويجب دخول الفاء عليها وهي زائدة عند قوم وعاطفة للجملة التي بعدها على التي قبلها

عند اخرين وللسببية المحضة كفاء الجزاء عند الزجاج وليس في اذا هذه معنى الشرط

ولا لها التصدر لانها وضعت لتفيد حصول ما بعدها بعد وجود ما قبلها فجاءة فلا بد

من توسطها بين جملتين متعاقبتين زمانا فزمان اذا هذه بحسب زمانيهما وما اشتمل

من انها للحال لا للاستقبال كان المراد به ان زمانها حال بالنسبة الى الجملة المتقدمة

عليها لان الجملتين لا بد من مقارنتهما في جزء من الزمان فهي لحكاية الحال ابدا

وليس المراد ان زمانها حال التكلم لانها تكون للحال الماضية نحو اخرج يده فاذا هي

بيضاء والمستقبلة نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون والمستمرة نحو

واية لهم الليل نسلخ منه النهار فاذا هم مظلمون والخلاف فيها كالخلاف في اختها

اذ فهي هل هو حرف او ظرف زمان او مكان وتظهر فائدته في نحو خرجت فاذا الاسد

بالباب فلا يصح كون اذا خبرا عما بعدها على الاولين اذ لا يخبر بحرف مطلقا ولا بزمان
عن جثة الا بتقدير مضاف اى فاذا حضور اسد ولهذا ويصح على الثالث اى فبا
لحضرة الاسد اى بمكان الحضور فان قلت فاذا القتال صح جريها على الاقوال خلافا
للاخفش والكوفية فانك تقول خرجت فاذا زيد جالس بالرفع على الخبرية فاذا نصب
به او جالسا النصب على الحال فالخبر اذا الا ان كانا والا فمقدر اى كاين جالسا فان قلت
الجالس امتنع نصبه لامتناع حالية المعرفة وكذا نحو ظننته زيدا فاذا هو بكر وهذا
ما انكر سيبويه على الكسائي حين سأله بمجلس يحيى البرمكي وزمن الرشيد العباسي عن قول
العرب كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي او اياها فانكر
سيبويه النصب فاجازه الكسائي وشهد له من حضر من العرب فقيل انهم ارشوا على ذلك
وقيل علموا منزلة الكسائي من الرشيد فصدقوه خوفا وطمعا وقيل انما قالوا القول
قول الكسائي ولم ينطقوا بالنصب وان سيبويه قال ليحيى مرهم بان ينطقوا به فان السنتهم
لا تطيعهم وقد ذكروا له وجوها متكلفة اشبهها قول ابن مالك ان اياها
مفعول به لمقدر اى فاذا هو يساويها حذف الفعل وانفصل الضمير وقطع قراءة علم
لئن

لئن اكله الذئب ونحن عصبة اى يوجد او نرفع عصبة وجد النحو من قال وقد فى مبتداء
جزء الرفع والنصب لدهالان وضر ايضا بما اجازه بعض المتأخرين فى قول ابن قتيبة انما
الطمع بيا صرع الشفتين واكثر ما يروى ذلك السودان من رفع السودات على الخبرية فى
موصوله اى اكثر ما يعتريه ذلك السود ونصبه على المفعولية وهو غ بقى عن الخبر وما مصدرية
ح ام ترد للعطف على ضربين متصلة ومنقطعة فالمتصلة هى المرتبطة ما بعدها بما قبلها
فلا يستغنى باحدهما عن الاخر وكذا سميت متصلة وتسمى معادلة ايضا لمعادلتها للهمزة
حيث تقع بعد همزة التسوية والاستفهام حقيقة كان ام غيره قام مع الاولى بين
جملتين متأولتين بمفردين تفيد غالبا مساواتهما فالكلام خبر ولا يستدعى جوابا
ومع الثانية بين مفردين غالبا فيطلب تعيين احدهما للحكم المعلوم للمتكلم به او يعلمه وقد
تقع بين جملتين غير متأولتين لطلب تعيين المسند او المسند اليه او غيرهما من جملة معروفة
الجملتين فانها لطلب التصور ايضا نحو ازيد عندك ام عند بكر لتصور المسند اليه
وازيد قائم ام هو نائم لتصور المسند قال الله تعم انتم تخلقونه ام نحن الخالقون
والاستفهام تقريرى عن المسند اليه فالكلام انشاء وجوابه التعيين لا نعم او لا ونحوه

العطف باو ايضا بعد همزة التسوية المحذوفة كسواء علي اقمت او قعدت عند الشيخ رض وغيرها
بعضهم الى سيبويه ومنعه الفارسي وابن هشام ويجوز اتفاقا بعد همزة الاستفهام فتصير لطلب
التصديق والجواب ح نعم او لا تقول ازيد في الدار او عمرو والمعنى هل احدهما و المنقطعة
هي الداخلة على جملة مرتبطة بما قبلها معنى ومعناها الاضراب كبل الاضرابية اما مع
استفهام حقيقي نحو انها لابل ام شاء اي بل اهي شاء او انكاري نحو ام له البنات ولكم
البنون اي بل اله البنات او مجردة عنهما نحو ام هل تستوي الظلمات والنور ام ماذا كنتم
تعملون اذ الاستفهام لا يدخل على الاستفهام الا للتوكيد ولا يلزم وتقع ام هذه بعد
خبر محض او همزة انكارية او استفهام بغير الهمزة كقوله الم تنزيل الكتاب لا ريب فيه
ام يقولون افتراه الهم ارجل يمشون بها ام لهم ايد يبطشون بها هل يستوي
الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور والمنقطعة عاطفة عند ابن جني وابن
هشام وهو مختار المص وحرف ابتداء عند الجمهور وترد حرف تعريف ايضا كال وهي
لغة طي وحمير وهو كلام هم بسم اي قبيلة باليمن وفي الحديث ليس من امبر امصيام
في امسفر اما بالفتح والتشديد وقد تبدل ميمها الاولى ياء استثقالا للتضعيف

وهي حرف

وهي حرف خلافا لمن جعلها اسما لظاهر تفسير سيبويه اياها بمهما وفيها معنى التفصيل غالبا
ولذا وجب تكريرها نحو اما السفينة الايات وقد يحذف الثانية كقوله وانزلنا اليكم
نورا مبينا فاما الذين امنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه اي واما الذين
كفروا فكيت وكيت وفيها معنى الشرط ايضا ابدا للزوم الفاء بعدها كامر فانها ليست
عاطفة لدخولها على الجزء ولا زائدة لامتناع الاستغناء عنها وقد تعين كونها جوابية ولزومها
دليل لزوم معنى الشرط لها قال سيبويه اما زيد فذاهب معناه مهما يكن من شيء فزيد ذاهب
وقال الشيخ رض ليس مراده ان اما بمعنى مهما وكيف واما حرف ومهما اسم بل حصله الى
المعنى الحاصل واما بمعنى انه واصل اما زيد فقائم اما يكن من شيء فزيد قائم اي ان يقع
شيء في الدنيا يقع قيام زيد قلت ولذلك يحصل فيها توكيد ايضا اذ فيها تعليق الحكم على
وقوع شيء ما هو واقع قطعا فلا بد من وقوع الحكم وقال الزمخشري فائدة اما في الكلام
ان تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب
وانه بصدد الذهاب وانه منه عزيمة قلت اما زيد فذاهب والتزم حذف شرطها وهو يكن
وعوض بينها بين اما والفاء عن فعلها وهو الشرط المحذوف مع بعض جزء مما في خبرها اي بعدها

وفيه اي في ذلك الجزء اقوال ثلثة انه معمول الشرط المحذوف مطلقا سواء امتنع اعمال ما بعد الفاء
فيه لامتناع تقديم معموله عليه نحو اما زيدا فاني ضارب لامتناع تقديم معمول خبر ان عليها
ام لا نحو اما زيدا فانا ضارب اي مهما تذكر زيدا فان نصب ذلك الجزء فلزم الفصل
بمعموله او لا نحو اما زيد فذاهب اي مهما يحصل او يذكر زيد ورد بانه لو كان كذا لجاز
نصبه بالجزاء وليس كذلك بل هو لغة خبيثة قليلة كما نص عليه سيبويه ث انه جزء الجزاء
الواقع بعد الفاء قدم عليها حذرا من ايلاء فاء الجزاء لاداة الشرط وهو اما مبتدأ لما بعد
الفاء نحو اما زيد فمنطلق اصله فزيد منطلق او معموله سواء جاز تقديم معموله عليه
نحو اما عمرا فانا ذاهب ام لا نحو اما زيدا فاني ضارب لان لاما خاصة تصحح تقديم
ما يمتنع تقديمه اذ يجب ان يليها ما قصد تفصيله مبتدأ كان او مفعولا او ظرفا او غيرها
ليعلم من اول الامر جنس ما قصد تفصيله من غير التباس ج انه جزء الجزاء ان لم
يكن بعد الفاء مانع من تقديم معموله عليه نحو واما اليتيم فلا تقهر واما زيد فقد ذهب
والا فهو معمول الشرط المحذوف نحو اما غدا فاني جالس واما زيد فاني ضارب واما
فليس مانعا في هذا الباب وان تمنع في غيره من عمل ما بعده فيما قبله قال سيبويه ما يعمل

بدون

بدون اما والفاء يعمل معهما نحو فاما السائل فلا تنهر نصبت السائل بلا تنهر وما لا فلا نحو
اما زيدا فاني ضارب لامتناع زيدا اني ضارب وقد تفارق اما معنى التفصيل فتكون
للاستيناف كاما الواقعة اوائل الخطب والكتب كقوله اما بعد فهذه الفوائد الضيائية اما
بالكسر والتشديد وفتحها لغة وقد تبدل ميمها الاولى ياء في اللغتين فيجب تكريرها
ولا خلاف في ان الاولى غير عاطفة لوقوعها بين العامل ومعموله نحو اما زيدا واما بكرا
والبدل ومتبوعه كقوله تعالى حتى اذا راوا ما يوعدون اما العذاب واما الساعة
والثانية حرف عطف على المشهور ورد بدخول الواو العاطفة عليها اذ لا يدخل
عاطف على عاطف ولذا اجمعوا على ان لا الثانية في نحو لا اول ولا اخر غير عاطفة
واجاب ابن الحاجب بان مجموعهما حرف واحد للعطف ولا يبعد ان يكون صورة حرف جزءا
من آخر كما مع اما وقيل عطفت اما اسما على اسم والواو اما على اما وهو غريب
وقيل الواو زائدة لتوكيد العطف وحكى ابن عصفور الاجماع على ان الثانية ايضا
غير عاطفة كالاولى وانما ذكروها من احرف العطف لمصاحبتها الواو وكان المص
تركها في باب العطف ونسب هذا القول بكونها عاطفة الى الشهرة لمرضه وترد اما

للتفصيل في الفاعل كجاء اما زيد واما بكر والمفعول كرايت زيدا واما اياه والظرف
كجاء اما اليوم واما امس والحال نحو قوله تعالى انا هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا
واجاز الكوفيون كون اما في الاية هي ان الشرطية وما الزائدة باضمار كان اي ان كان
شاكرا وان كان كفورا كقوله قد قيل ذلك ان صدقا وان كذبا وللابهام على السامع وايقاعه
في الشك من غير شك المتكلم كقوله تعالى وآخرون مرجون لامر الله اما يعذبهم واما يتوب
عليهم والشك من المتكلم اذا لم يعلم احد الامرين على التعيين والتخيير بينهما كخذ اما المبيع
او ثمنه اي ايهما شئت لا كليهما والاباحة كجالس اما الحسن وابن سيرين اي لا غيرهما
فيجوز الجمع بطريق الاداء بخلاف التخيير وذكروا هذه المعاني الاربعة لاو والاخيرين
لصيغة الامر ايضا ومثلوا لكل بمثل ما ذكرناه من الامثلة والتحقيق ان شيئا منها
لم يوضع لشيء من ذلك فان او للتفريق اي لاحد الشيئين او الاشياء وصيغة الامر
لطلب الفعل مع المنع من تركه وتلك المعاني انما تستفاد بالقرائن ولذلك تريهم لما اختلط
واختفى عليهم دلالة الكلام عليها بالوضع لا بالقرائن لم يهتدوا الى تعيين اللفظ الدال
عليها سبيلا فزعموا تارة انه لفظ الامر واخرى انه اما او او ولا اختص منهما على

دعوى

دعوى الوضع وان كان ظاهر ذلك واما اي المعنى لانه قبل اللفظ المعطوف عليه
اي الذي عطف عليه ما بعد اما الثانية بها كامر وتركها نادر لا يقاس عليه خلافا للفراء
فيجيز زيد يقوم واما يقعد قياسا على او ولا ينفك الثانية عن الواو غالبا كامر
ومن غيره قوله لا تفسدوا اباكم ايما لنا ايما لكم بفتح الهمزة وابدال الميم الاولى
ياء اي بالفتح والتشديد ترد على ثلثة اوجه اسم شرط نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى
بدليل الجزم والفاء الجزائية واسم استفهام يسئل به عن تمييز شيء عن مشاركاته
فيما اضيف اليه اي نحو اي الرجلين قام فيعلم المتكلم ان القائم رجل من الرجلين ويطلب
ما يميزه عن صاحبه المشارك في الرجلية عنده ولذلك قال المنطقيون يجب الجواب
عن اي شيء هو في ذاته بالفصل وعن اي شيء هو في عرضه بالخاصة لانحصار المميز
الذاتي في الاول والعرضي في الثاني وهذا اصطلاح منهم ومقتضى اللغة ان يجاب بما
يميزه عند السائل ذاتيا كان ام عرضيا عن مشاركاته فيما اضيف اليه اي فلا يصح
الجواب بفصل المضاف اليه او بما هو اعم منه كالانسان في المثال ونعتا لنكرة كونها غالبا
دالة على معنى الكمال في موصوفها ووصفا في الى مثل الموصوف نحو مررت برجل اي رجل

اي رجل كامل في الرجلية قال ابن مالك او الى مرادفه كمررت بجاهل اي امرء ولم يجزه غيره
لعدم السماع وقيل فيها معنى التعجب ايضا لان الموصوف لما خرج بكماله عن حدود امثاله
يتعجب منه المتكلم لخفاء سببه فيجب ان يستفهم عنه وعبارة ابن هشام تدل على انها
استفهامية لكن الاستفهام لا يجامع الوصف فالوجه ان يحمل على انها استفهامية في الاصل
اريد بها الان ان الموصوف من شانه ان يستفهم عنه او وصلة لنداء ذي اللام
يؤتى بها بين ال واداة النداء كراهة اجتماع اداتي التعريف فالمنادى ظاهرا هو
اي وحقيقة هو ذو اللام واي وسيلة الى ندائه قيل وللتنبيه على ذلك التزموا التنبيه
بعدها وقيل هو عوض عن المضاف اليه وقيل اصله يا اي هذا الرجل حذف اسم الاشارة
واتصلت ها باي وموصولة بمعنى الذي وفروعه والافصح عدم التصرف فيقال ايهم
وايهن وايهما وبعض العرب يقول ايه للواحد وايتهن للواحدة واياهم وايتاهن
لمثناها وايوهم وايا تهن لجمعها وانكر ثعلب كونها موصولة وفي الارتشاف انه محجوج عليه
بثبوتها في لسان العرب ولا يعرب من الموصولات سواها فقيل تعرب مطلقا وقال سيبويه
اذا اضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا بنيت على الضم كقوله لننزعن

من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا وقوله فسلم على ايهم افضل وقد تعرب حينئذ
فقد رويت هذه الاية بالنصب وفي البيت بالجر ويجب استقبال عاملها وان كان فعلا نحو اكرم
او ساكم ايا اكرمك اي الذي اكرمك خلافا للبصريين قيل سئل الكسائي لم لا يجوز
اعجبني ايهم قائم فقال اي كذا خلقت وقد زاد الاخفش مجيئها نكرة موصوفة كمررت باي معجب لك
اي شيء معجب وقال ابن هشام انه غير مسموع بل وهي حرف عطف تعطف مفردا على مفرد
وتفيد ح بعد الاثبات خبرا كان ام امرا صرف الحكم المذكور عن المعطوف عليه الى المعطوف
وجعل الاول كالمسكوت عنه كاضرب او ضربت زيدا بل بكرا كانه اراد ان يقول بكرا
فسبق لسانه الى زيد غلطا فتداركه ببل ولذا قيل بدل الغلط قبيح لا يقع من
فصيح وانما الاحسن تداركه بعطف البدل على المبدل ببل وتفيد بعد النفي والنهي
تقرير حكم الاول المعطوف عليه واثبات ضده عند ذلك الحكم للثاني المعطوف عند
الاكثر كما رايت او لا تهن زيدا بل بكرا اي بل رايت د واهنه او نقل حكمه اي الاول
اليه اي الثاني عند بعض وهو مبرد فتجويزه المص الاشارة اي الخلاف وفيه قول
ثالث هو انه بعد الاثبات لتدارك الغلط وبعد النفي والنهي يحتمله وتقرير حكم الاول

وإثبات ضده للثاني كما في اللباب ولا يبعد حمل كلام المص عليه فيصح ليس زيد قائما بل قاعدا
على الاحتمال الأول أي ليس قاعدا أو بل قاعد على الثاني وإن تلته جملة فهو إضراب عما قبلها
لإبطاله كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون أي بل هم عباد
وقوله أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق أو لمجرد الانتقال من غير إبطال كقوله تعالى
قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحيوة الدنيا ولدينا كتاب ينطق
بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة وبل ح حرف ابتداء لا عطف على الصحيح وقد
تزاد عليها لا بعد الإثبات لتأكيد الإضراب نحو وجهك قمر لا بل شمس وبعد النفي
والنهي لتقريرهما نحو ما قام زيد لا بل بكر ويقال في لا بل ما بل ولا بن يابن فالرحى
الأدوات فتح حاشا ترد لثلاثة أوجه أحدها لكونه حرفا جارا فتجر المستثنى أو فعلا جامدا غير متصرف
بمعنى جاوز وجانب فتنصبه بالمفعولية وفاعلها ضمير مستتر فيها وجوبا اتفاقا لمن سوى
عدا الفرد وهي عنده فعل لا فاعل له والنصب بعدها للحمل على إلا وهو ضعيف وهل الضمير
عائد إلى المصدر مضارع مما قبلها من فعل أو شبهه كجاء القوم حاشا زيدا أي جانب
المجيء زيدا أو إلى اسم فاعله أي جانب الجائي أو الجائين زيدا أو إلى البعض المفهوم

ضمنا منه أي مما قبلها أي جانب بعض القوم زيدا فلم يكن بعضهم فيه خلاف جار في كل فعل استثنائي
والأخير قول سيبويه وأكثر البصريين وقال ابن مالك لا يطرد قولهم في القوم إخوتك
وهؤلاء قومك حاشا زيدا إذ ليس قبلها فعل أو شبهه فلا بد لهم من المصير إلى قول سيبويه
ولو سلم فلا يخفى قولهم فيما وجد فيه فعل أو شبهه والظاهر أنهم إنما ذكروه على التمثيل
وإلا فيكفي كلما أفهم كل ما أفهم معنى المصدر أو اسم الفاعل أو المفعول فعلا أو شبهه
كان أم غيرهما فلهم أن يقولوا إن المعنى في المثال الأول جانب الأخ لأنه بمعنى اسم
الفاعل وإن لم يكن به أو الأخوة وفي الثاني جانب المشار إليه أو الإشارة أو حضروا
الكون ونحوه منهما وترد أيضا للتنزيه فتفيد نزاهة مدخولها عما ذكر فيه من سوء نحو
حاشا لزيد إذا ذكرته بسوء وقد يقال حاشا الله تنزيها له ثم تكثر على جهة التعجب
والإنكار على ذكر السوء فيمن نزه عنه فيكون كسبحان الله ومعاذ الله ولا إله إلا الله
ونحوها في هذا المعنى كقوله تعالى عن النسوة في يوسف ع قلن حاش لله ما هذا بشرا
إن هذا إلا ملك كريم أي منزه عما قالت فيه امرأة العزيز زليخا وحاشا التنزيهية
هل هي اسم بمعنى براءة أو تنزيها منصوب على المصدر الواقع موقع عامله المحذوف

او فعل بمعنى برئت ونزهت او اسم فعل بمعنى ابرأ او انزه فيه خلاف والاول اصح

ويختاره ابو حيان وابن هشام بدليل تنوينها في حاشا لله في قراءة ابي السمال نحو حمدا لله

واضافتها في قراءة ابن مسعود حاشا الله كسبحان الله وليست حرفا جارا كما توهمه ابن

عطيه لانها لا تجيء في غير الاستثناء ولدخولها على اللام الجارة في قراءة السبعة حاشا لله

اذ الجار لا يدخل الجار وللتنوين في قراءة بعضهم واما تركه في قراءتهم مع عدم الاضافة

فعلى بنائها لشبهها بحاشا الحرفية ويعلم ان شبهها هو الحامل على القول بانها فعل

او اسم فعل وهو دليل اسميتها في بعض اللغات حتى وهي حرف ترد على اوجه ثلث عاطفة

لمفرد على مثله وهي العاطفة لجزء من شيء على ذلك الشيء ولا بد من كون الجزء

اقوى او اضعف من سائر الاجزاء في الحكم الواقع عليهما في الكلام ومرتبا على سائر

الاجزاء بمهلة ذهنية بان يكون الحكم مبتديا من الاضعف الى الاقوى منتهيا

الى ملحق بها كمات الناس حتى الانبيا او بالعكس كقدم الحاج حتى المشاة فما بعدها

غاية الاجزاء قوة او ضعفا ذهنا او خارجا معا وحكمه متاخر عن حكمها في الذهن بمهلة

وهو لان الانبيا الحكم مع خفي هذه على الترتيب فينبغي العقل في الحكم بموت الاضعف فالاقوى

الى

الى ان ينتهي الى الانبيا او بقدوم الاقوى على الاضعف الى ان ينتهي الى المشاة فالحكم على مدخول

حتى متاخر ذهنا عن الحكم على سائر الاجزاء سواء كان الواقع في الخارج ايضا كذلك بان

يتاخر قدوم المشاة عن قدوم الركبان مثلا في الخارج ام لا ولا تعطف الجمل حتى على الصحيح

وان عطفت على مجرور ولو ظاهرا اعيد الجار وجوبا او استحبابا لئلا يلتبس بالجارة

ان احتملها كاعتكفت في الشهر حتى اخره وجاز كون ما بعدها خارجا عما قبلها اذا كان

كالجزء منه نحو اعجبتني الغلام حتى حديثه لان حديثه كجزئه دون حتى اخوه وتختص

العاطفة كالجارة بالظاهر فلا تعطف ضميرها عند بعض وفي مغني اللبيب ذكر ابن

هشام الخضراوي ولم اقف عليه لغيره ورحمه الله في الاوضح ايضا فلا يجوز قام الناس

حتى انا او انت وترد حرف ابتداء واستيناف فتدخل على الجمل المستانفة اسمية

كانت كقوله فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ما دجلة اشكل ام فعلية

فعلها مضارع كقراءة نافع حتى يقول الرسول برفع يقول او ماض نحو حتى عفوا

مثبتة كانت ام منفية كمرض زيد حتى لا يرجونه ولا محل للجملة بعدها خلافا للزجاج

زعمها في محل جر بحتى فرد بقولهم مرض حتى انهم لا يرجونه بكسر ان اذ لو كانت

جاره لفتحت نحو لات وبات وغيرهما مع ان حرف الجر انما يدخل على مفرد او ما بتاويله
واهل كوفة ينكرون العطف بحتى فيجعلونها في نحو جاء القوم حتى ابوك ورايتهم
حتى اباك ابتدائية باضمار عامل لما بعدها اي حتى جاء ابوك ورايتهم حتى رايت اباك
وفي الارتشاف رواه سيبويه وابو عمرو وغيرهما من العرب لكنه لغة ضعيفة وفي الاوسط
انه غير معروف وفي المغني والاصح انه قليل وترد جارة بمنزلة الى كما مر في حروف
الجر فيختص بالظاهر فلا يقال حتاه وحتاك وحتاي خلافا للمبرد والكوفية قياسا على
في بيت حمل على الضرورة ويجوز كون ما بعدها آخر اجزاء ما قبلها كاكلت السمكة
حتى راسها او غير جزء منه متصلا بآخر اجزائه كقوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر وتفترق
عن العاطفة بجواز ذكر ذي الاجزاء قبله كما مر وعدمه كنمت حتى الصباح اي نمت
الليل بخلاف العاطفة لوجوب ذكر ذي اجزاء قبلها ليكون معطوفا عليه وهي
جارة اصالة عند البصرية ونيابة عن الى عند الفراء والكسائي لنيابة الواو عن رب
فالحرية اظهر والى بعدها كقولهم جاء الخبر حتى الينا فجمعوا بينهما على الغاء
احدهما فلتضمنه دليل على اختصاص حتى الجارة بالظاهر حتى توسلوا بالحين اذا ارادوا ادخالها

على ضمير

على ضمير المتكلم ترجيحا لدخول الجار على الجار على دخول حتى على الضمير وتحذف ثم ان حتى
يرتفع الاسم بعدها وينصب ويخفض والذي هو عملها الخفض فقط وقال الزمخشري
ظرفا فيها اجزه من حروف تنصب الحركات بما بعده ولا يعمل منها الا الجر وحده والجارة هذه
قد ينصب بعدها المضارع بان مضمرة اضمارا واجبا في نحو والفعل بتاويل المصدر مجرور بها
نحو كاسلمت حتى ادخل الجنة كما مر في حديقة الافعال ونصب الفعل بان لا بها نحو
خلافا للكوفيين حيث جعلوا بها لا بان ورد بان حتى قد ثبت جرها للاسم وما يعمل فيه لا يعمل
في الفعل وبالعكس وجاز اظهار ان بعدها نحو لاسيرن حتى ادخل الجنة وهي هنا
اما بمعنى الى كقوله تعالى لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى او كي تعليلا كقوله تعالى
على من عند رسول الله حتى ينه والا الاستثنائية كقوله من قال ليس العطاء من الفضول
سماحة حتى تجود وما لديك قليل اي الا ان تجود لانه ليس بهما ولا معلول لما قبله
ظاهرا ويه الفاء ترد رابطة لانها للجواب الممتنع جعله شرطا بنفسه وحصر هذا الجواب او
الرابطة في ستة مواضع ذكرت في حديقة الافعال وترد ايضا رابطة شبه الجواب بشبه الشرط
وهي الداخلة على خبر مبتدأ متضمن لمعنى الشرط مسوغا كان ام غيره وذلك اذا كان

المبتدأ اسماً موصولاً بفعل او ظرف او نكرة موصوفة باحدهما نحو الذي يأتيني او في الدار
فله درهم فيفهم بالفاء ان المراد ترتيب لزوم اعطاء الدرهم على الاتيان مثلاً كترتب
الجزاء على شرطه لا مجرد الاخبار بان الآتي يعطاه ونحو كل رجل يأتيني او في الدار فله
درهم او موصوفاً بالموصول باحدهما كقوله ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم
وهذه الفاء غير لازمة لوقوع حذفها واثباتها قوله تعالى وما اصابكم من مصيبة فبما كسبت
ايديكم وترد عاطفة وتفيد الترتيب بتأخر المعطوف عن المعطوف عليه حكماً او
التعقيب اي وقوع حكم ما بعدها عقب حكم ما قبلها بلا مهلة عرفية وتراخ عادي
سواء لم يكن بينهما مهلة احدهما كقوله فقالوا سلاماً قال سلام ام كانت لكن
لا بحيث تعد مهلة عرفية بحسب المتعاطفين عادة   هند فولدت اذا لم يكن
بينهما الا مدة الحمل ودخلت البصرة فبغداد اذا لم يقم بالبصرة ولا بينهما وتخلف الاول
الاول بقوله اهلكناها فجاءها بأسنا ونادى نوح ربه فقال رب والثاني بقوله
اخرج المرعى فجعله غثاء احوى واجيب عن الاول بان المعنى اردنا اهلاكها او عن الثاني
بان التقدير فمضت مدة فجعله غثاء وبان الفاء نابت عن ثم كما قد تنوب ثم عنها كما يأتي

وقد

وقد يجاب عن الاول بان الفاء قد تعطف المفصل على المجمل وتسمى تفصيلية ايذاناً
بان حق التفصيل من حيث هو تفصيل ترتبه على الاجمال وتأخره عنه او لتأخره عنه
في الذكر نحو توضأ فغسل وجهه وذراعيه ومسح رأسه وقدميه وقد اشار اليه المصنف
بقوله بنوعيه اي تفيد الترتيب بقسميه الحقيقي ويسمى معنوياً ايضاً نحو قام زيد
فعمرو والذكري اي تأخر ما بعدها عما قبلها في الذكر او ان تحققه اتأخر لكونه
تفصيلاً لما قبلها نحو ونادى نوح ربه فقال رب اذ ليس المراد تأخر القول عن النداء
بل القول بيان وتفصيل للنداء فلا ترتيب حقيقة الا ان حق الترتيب الذكري
تأخر المفصل عن المجمل فيؤتى بالفاء ايذاناً بذلك وقد تفيد الفاء العاطفة
ترتيب لاحقها في الوجود على سابقها اي كونه مسبباً عليه متسبباً عنه فتسمى فاء السببية
نحو ساء زيد فضربته واحسن بكر فاكرمته فهذه لا تقتضي عدم المهلة كقوله تعالى
انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة لان نزول الماء واخضرار الارض بينهما مهلة
طويلة وجعلها ابن هشام للتعقيب من باب تزوجت هند فولدت ونسب القول
بانها سببية الى غيره قيل ولا افادتها الترتيب بلا مهلة استعملت للسببية ورابطة للجزاء

بشرطه ترتيب المسبب على سببه والجزاء على شرطه من غير تخلف وقد تخص الفاء اي حين
اذا افادت السببية بان تسمى باسم النتيجة وهي في عرف المنطق ما يلزم من قولا آخر
لذاته وذلك القول الاخر هو القياس المنطقي المركب من مقدمتين اولها
الصغرى والاخرى الكبرى نحو العالم متغير وكل متغير حادث ينتج فالعالم حادث تدخل
عليها فاء السببية لانها فرع حاصل عن القياس مسبب عنه ولذلك تسمى فاء التفريع
ايضا وقد تنبي فاء السببية عن محذوف يدل عليه ما قبلها فتسمى فصيحة عند بعض
لافصاحها عن السبب المحذوف واخبارها عنه نحو قوله تعالى فاضرب بعصاك الحجر
فانفجرت اي فضرب فانفجرت او فان ضربت فانفجرت فظن عرضي بينك اذنك
لو قد ترد على وجهين اسما وحرفا فالاسمية قسمان اسم فعل بمعنى يكفي فترفع فاعلا
وينصب مفعولا ويبنى على السكون وتلحقه نون الوقاية مع الياء نحو قدني
اي يكفيني او تكفيني اوظرف بمعنى حسب مبنيا على الضم وقد يجب
اضافتها ويبنى على السكون غالبا لمشابهتها بالحروف وضعا ويعد الحرفية لفظا
نحو قد زيد درهم بالسكون وقد تبني بالنون حفظا للسكون وقد تعرب وهو قليل

نحو قدك درهم نحو حسبك او قدني بغير نون كحسبي درهم والحرفية تختص بالفعل المتصرف
الخبري المثبت المجرد عن الجوازم والنواصب وحروف التنفيس وهي حرف اتفاقا
ابدا وتفيد تقليل مدخولها اذا استعملت مع المضارع كقد الكذب بمنزلة ربما معه
واثبت بعضهم افادتها التحقيق معه كقوله تعالى قد يعلم الله وقد نرى تقلب وجهك
في السماء لان علمه تعالى ورؤيته للاشياء مما لا ينقطع ولا يزول فلا معنى لتقليلها او المحققون
على انها فيهما للتقليل ايضا الا انه نوعان تقليل وقوع الفعل في نفسه كقد يصدق
الكذوب لعله صدق الكذوب وتقليل متعلقه كما في الايتين فعلمه وقوع علمه تعالى
ورؤيته كناية عن علمه في وقوع معلومه ورؤيته لاستحالة ان يوجد ولم يتعلق علم الله
ورؤيته بهما فالمعنى قد يعلم الله المعوقين لوقوع التعويق وقد لا يعلمهم لعدم وقوعه
وقد نرى تقلب وجهك وذلك كلما وقع منك تقليب وقد لا تراه لعدمه وقوعه
فلا يلزم وجود شئ لا يعلم او لا يراه وبعبارة اخرى انما يلزم ان يكون رؤيته التقليب
اقل من رؤية عدمه لان علم رؤيته وبينها نوع بعيد فلا يلزم عدم رؤيته في اكثر
بل رؤية عدمه ولا تخلو عن فيه وهي حرف تحقيق مع الماضي غالبا فلا تفيد غير الانها

مدخل على ماض متوقع كقول المؤذن قد قامت الصلوة اذ الجماعة كانوا منتظرين لذلك وقيل
اجازه وهذا مراد من جعلها للتوقع و الا فهو بمعنى انتظار والوقوع حال التكلم ينافي
المضي اذ لا انتظار لما قد وقع قيل وقد تقربه اى الماضي من الحال تقول قمت
فيحتمل الماضي القريب والبعيد فاذا قلت قد قمت اختص بالقريب من حال التكلم ولذا
لا تدخل بالحال كليس وعسى قال الشيخ رضه لا بد في قد بمعنى التحقيق ثم ينضم اليه في بعض
المواضع مع الماضي التقريب من الحال مع التوقع بان يكون مصدره متوقعا للمخاطب
واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اى وقع ما كنت تتوقعه
فعلى كلامي ومنه قد قامت الصلوة ففيه ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب
وقد تكون للتحقيق والتقريب فقط كقولك قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه
وقد تدخل على المضارع فينضم الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق
وقد يجيء معه للتحقيق فقط مجردا عن التقليل كقوله تم قد نرى تقلب وجهك هذا
تلخيص كلامه ولا باس به الا ان ظاهر الاكثر ان التحقيق غير لازم لها الا مع الماضي
فانها معه تفيده فقط غالبا ومع التقريب في غير الغالب وان معناها الاصلي مع المضارع

التقليل

التقليل كما هو ظاهر المتن وان ثبت ان معناها الاصلي هو التحقيق مطلقا مع الماضي
او المضارع وان التقليل والتقريب طار بان ما القواين كما هو ظاهر الشيخ لا حاجة الى ما تكلفه
المحققون في الاثنين اذ المعنى الحقيقي وهو التحقيق متحقق ولا قرينة على الزائد عليه
عده قالوا ومن ثم اى من اجل تقريبها الماضي من الحال التزمت كلمة قد على صيغة المجهول
في الجملة الفعلية الحالية المصدرة بالماضي لان الحال ينافي المضي فلا بد من قد لتجعله
قريبا من الحال ليصح وقوع الجملة حالا هكذا علل الاكثرون وجوب قد في الجملة
الحالية الماضوية وفيه بحث مشهور ظاهر هو ان المضي انما ينافي الحال بمعنى زمان حال
التكلم لا كون الجملة حالا بمعنى كونها فضلة مبينة للحالة والهيئة والفعل الماضي
ليس حالا بالمعنى الاول بل بالمعنى الثاني فلا يضر مضيه لعدم منافاته للمعنى الثاني
ولو فرضت فلا ينفع لفظ قد لانه انما يجعل المضي قريبا من المعنى الاول المنفي
هنا فلا دخل في تصحيح الحالية بالمعنى الثاني وتقريب الماضي من الحال بهذا المعنى بل
ربما يبعده عنه نحو جاء زيد في العام الماضي وقد ركب فرسه لان الحالة هنا يقرب
بعامله زمانا وهو هنا متقدم على حال التكلم نسبة فكلما قرب من حال التكلم بعد

زمان عامله ومنشأ وهمهم اشتراك الحال بين المعنيين واشتباه احدهما بالاخر ولم يزيدوا
في الاعتذار على ما ذكره العلامة التفتازاني في المطول من ان غاية ما يمكن ان يقال انهم
استكرهوا مضي الجملة الحالية لمنافاته مع الحالية في الجملة ولم يمتنعوا عن تصديرها بقد لمجرد
استحسان لفظي قال وكثيرا ما يفيد فعل واقع في حال المتكلم ماض واقع قبله بمدة
طويلة لكن تصديره بلفظ قد يكسر منه سورة الاستبعاد كقوله الى العلا اصدقته
في ريه وقد اخترت صحابته من بعد ما اسم النسع وقال المحقق الشريف قد التجاء
في المقام الى ذلك الوجه المستنبط وجعله غاية ما يمكن ان يوجه به كلام القوم
وهذا الوجه وان كان منقولا من كلام النحو لكنه غير مرضي عند الحول والصواب ان الافعال
اذا وقعت قيودا لما له اختصاص بالازمنة فهم منها استقباليتها وحاليتها
وماضويتها بالقياس الى ذلك القيد لا بالقياس الى زمان التكلم كما في معانيها الحقيقية
وليس ذلك بمستبعد فقد صرح النحاة في مباحث حتى يكون الفعل مستقبلا نظرا الى
زمان التكلم ونحو هذا فاذا قلت جاء نحو زيد مركبا كان المفهوم منه كون الركوب
ماضيا بالنسبة الى المجي متقدما عليه فلا يحصل المقارنة الحالية عاملها واذا دخلت

عليه

عليه قد قربه من زمان المجي وفهم المقارنة بينهما فكان ابتداء الركوع كان متقدما
على المجي لكنه قارنه دواما واذا قلت جاء نحو زيد مركبا دل على كون ركوبه في الحال
المجي وحينئذ ظهر صحة كلامهم في هذا المقام وفي وجوب تجريد الجملة الواقعة حالا عن علامة
الاستقبال اذ لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها انتهى وقد قيل
في بحث الجملة الحالية من حديقة الجمل جريان هذا الاشكال في اشتراطهم تجريدها عن حرف الاستقبال
وقد عرفت هنا انه انما يندفع بهذا المقال فتامل تتضح لك الحقيقة الحال بتوفيقه
تعالى وجهين اسم من فعل بمعنى انته وكثيرا ما يحلى بالفاء وهي فصيحة منبئة عن شرط
مقدر نحو فام زيد فقط بفتح القاف وتخفيف الطاء ساكنة اي فاذا حكمت بقيامه
فانته عن الحكم بالقيام ولا تجزيه عن غيره وظرفا لاستغراق الزمان الماضي حالكونه
منفيا نحو ما فعلته او لم افعله قط اي في شيء من الازمنة الماضية وفيها
اي في الثانية خمس لغات فتح القاف مع ضم الطاء مشددة وهي الفصحى او مخففة
او مع سكونها او ضمهما مع التشديد او التخفيف ولا تجامع فعلا مستقبلا لفظا
ومعنى وقول العامة لا افعله قط لحن وهو مشتق من قططته اي قطعته فمعنى ما فعلته

قط فيما انقطع من عمره لان الماضي منقطع عن الحال والاستقبال وبنيت لتضمنها معنى مذ
والى اذ المعنى مذ ان خلقت الى الآن وعلى حركة لئلا يلتقي ساكنان وكانت الضمة
تشبيها بالغايات وقد تكسر على اصل التقاء الساكنين وقد تتبع قافه طاؤه في الضم
وقد تخفف طاؤه مع ضمها اسكانها والثاني معنى اللبث وزاد فيه وجهين آخرين
كونه ظرفا بمعنى حسب وهو بفتح القاف وسكون الطاء مخففة نحو قط زيدا او قطني
او قطك درهم كما يقال حسب زيد وحسبي وحسبك كما مر في قط ايضا الا انهما
بنيا لوضعهما على حرفين وحسب معربة وكونه اسم فعل بمعنى يكفي نحو قطني بنون الوقاية
ويجوز الحاقها في الاول حفظا للسكون كما في من وعن نحو كم وهي اسم وضع كناية
عن المقدار ترد على وجهين خبرية واستفهامية وتشتركان في البناء على السكون لوضعهما
على حرفين والافتقار معنى الى التمييز لرفع الابهام عن الذات المقدرة بالمقدار المفهوم
منه وفي لزوم الصدر سواء كانتا مبتدائين ام مفعولين نحو كم رجل او رجلا عندك
او رأيت فلا يعمل ما قبلهما في ما بعدهما وخروجها عنه في قول بعضهم ملكت كم عبيد كما حكاه
الاخفش انما هو على لغة رديئة مردودة وتختص الخبرية بجرها والتمييز معها بمن مقدرة

لا بالاضافة

لا بالاضافة فلا ينصب مفردا كان او مجموعا نحو كم رجل او رجال اكرمت وتختص
الاستفهامية بنصبه نحو كم رجلا عندك واجاز سيبويه والشيخ وابن هشام وغيرهم
المحققين جره بشرط دخول حرف جر على كم فانه يجوز فيه النصب وهو الكثير والجر
قليل نحو بكم درهم اوجبته منه مسألت الكتاب على كم جذع منك مبني وعلل بان التمييز
والمميز متحدان معنى فالجار الداخل عليها كان داخلا على تمييزها ايضا وفي جره قول ثان
بالجواز مطلقا وثالث بالمنع كذلك وتختص الاستفهامية ايضا بلزوم افراده اي
افراد تمييزها فلا يجمع ولا يثنى واما نحو قولهم كم لك غلمان فقالوا المميز فيه محذوف
تقديره كم نفسا لك حال كونهم غلمانا اي مملوكين فغلمانا حال وعامله الظرف لما
فيه من معنى الفعل فلا يجوز كم غلمانا لك لامتناع تقدم الحال على عامله المعنوي
العامل فيه بتضمنه معنى الفعل او شبهه نحو كيف وهي اسم ترد على وجهين شرطية
غير عاملة عند الاكثر عاملة فتجزم الفعلين الشرط والجواب عند الكوفيين ووروده
قياسا وقال الخليل مخرج كيف مخرج المجازاة في نحو كيف تكون اكون لان
فيها معنى العموم الذي في كلمات الشرط الا انه لم يسمع الجزم بها في سعته وفي الباب

وقد جاء كيف نصنع اصنع بالجزم وهو ضعيف وهو صحيح في مساعدة سعته وقد نقل الخليل
اجوبه بالتعويل الا ان شهادة على الاثبات مقدمة على الشهادة على النفي والمستفهم به
يطلب بها تصور حال الشيء ويرد على اوجه فتقع خبر المبتدا او كان واخواته في نحو
كيف زيد وكيف كنت او اصبحت ومفعولا ثانيا في نحو كيف ظننت زيدا او بالثانية
في نحو كيف اعلمته فرسك وهما ايضا خبران في الاصل وحالا في نحو كيف جاء زيد
اي على اي حال واذا ابدلت منها قلت كيف زيد اصحيح ام سقيم وكيف جاء
زيد اكبا ام ماشيا وقال ابن هشام تاتي مفعولا مطلقا ايضا نحو كيف فعل ربك
اذ المعنى اي فعل فعل ربك وقد اشبعنا المقال في بيان بيانها للهيئة والحال
في بحث الحال انتهى قال السيرافي والاخفش انها اسم غير ظرف وعليه المحققون فمحلها
الرفع مع المبتدا والنصب مع غيره وعن سيبويه انها ظرف فمحلها عنده نصب
دائما وقال ابن مالك لم يقل احد ان كيف ظرف اذ ليست زمانا ولا مكانا
لكنها لما تفسر بقولك على اي حال كونها سؤالا عن الاحوال العامة سميت ظرفا
لانها في تاويل الجار والمجرور ويطلق عليها اسم الظرف مجازا واستحسنه ابن هشام

وايده بالاجماع على ابدال المرفوع منه في نحو كيف انت اصحيح ام سقيم اذ لا يبدل
مرفوع من منصوب وعلى هذا فلا نزاع معنى في انها مرفوع المحل مع المبتدا لو ترد
شرطية فتقتضي امتناع شرطها لامتناع جوابها واستلزامه اي استلزام وجود شرطها لجوابها
اي لوجوده كقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اي يستلزم كون الهة
غير الله فيهما فسادهما ويمتنع الامتناع التاخر وزعم ان امتناع اللازم ملزوم لامتناع
الملزوم والحاصل ان لو تدل على امتناع الشرط لامتناع الجزء بمعنى ان لم يقع الشرط
في الزمان الماضي فلم يقع بعدم وقوعه الجزاء من ذلك الجزء في ذلك الزمان وعلى الشرطية
وعقد السببية والمسببية بين جملة الشرط والجزاء كما في جميع ادوات الشرط الى ان لو
تقييد الشرط بالزمان الماضي وتقييده غيرها بالمستقبل تقول ان جئتني اكرمتك اي ان
جئتني فيما يجيء من الزمان اكرمتك فيه واذا انقضى زمان المجيء ولم يجيء قلت لو جئتني
اكرمتك اي لو جئتني في زمان الماضي اكرمتك فيه وهذا معنى قولهم الشرط بان
السابق على الشرط بلو وقد ثم تخصص لو من بين ادوات الشرط بالماضي اي بفعل ماضي
معنى كان ولو كان ماضيا مؤولا لا لفظا نحو لو لم تكرمني اتيتك لان المعنى لو تركت

الرائي فيما مضى اسئلك وقد بيّنّا ان الشرطية عاقدة للسببية والمسببية بين جملتيها فالمستقبل
وليست هذه ايضا جازمة وان تضمنت معنى ان خلافا لبعضهم نحو لو تزورني ازورك
وبمعنى ليت في التمني نحو لو ان لنا كرة اي ليت لنا رجعة الى الدنيا فلا تقتضي جواب
ا ومصدرية تأول مع مدخولها بالمصدر فقد مضت مشروطة في الموصول الحرفي ولولا
وهي حرف مرد شرطية لربط امتناع جوابه لوجود شرطه وعقد السببية والمسببية بينهما في
الزمن الماضي نحو لولا علي لهلك عمر اي لم يهلك عمر بسبب علمه هلاكه وجود علي ثم
تختص بالجمل الاسمية فما بعدها مرفوع بالابتداء والخبر وقد تدخل على الفعلية الواقعة
صلة لحرف مصدري كقوله تعالى لولا ان كان من المسبحين للبث اي لولا كونه منهم ويجب
بالجيب معها حذف الخبر ان كان الخبر كونا مطلقا اي بمعناه كالكون والحصول والوجود
وانما التزم حذفه معها لانها تدل على جوابها وسببية وجود شرطها لامتناع الجزاء
فتدل على ثبوت ما بعدها ووجوده فهو قرينة على الخبر والجواب ساد مسده والخبر قد
التزموا حذف الخبر مع القرينة وما سد مسده كما مر وترد حرف تحضيض ايضا فتكون
للتوبيخ على ترك الفعل والتنديم فتختص حينئذ بالماضي لفظا او معنى وللتحضيض وا

الترتيب

والترتيب فتختص كغيرها من حروف الامر والتحضيض بالمضارع ولو كانوا مضارعا تاويلا
تقول لولا ضربت زيدا للتنديم المخاطب على ترك ضرب زيد وتوبيخه عليه ولولا تضربه
لحث المخاطب على ضربه ومنه لولا تنزل الامطار وتشترك في الطلب في العرض
الا ان الطلب فيه ارفق والطف منه في التحضيض وهذه الحروف لها الصدارة
وتسوق الفعل بها ولو تقديرا كما مر في باب الاشتغال كما مر وهي حرف تحضيض جازم
للمضارع وقد مضت وترد لما ايضا مفيدة لربط مضمون [جملة بوجود مضمون] اخرى ربط الجزاء بشرطه
فيفيد وجود الثاني عند وجود الاول ولذا قيل حرف وجود لوجود وقيل وجوب
لوجوب ولتقاربهما توقيت الثاني بوقت وجود الاول سميت توقيتية نحو لما جئت
جئت وهل هي حرف للتوقيت او ظرف بمعنى حين كما قاله ابن السراج والفارسي وجماعة
او بمعنى اذ كما قاله ابن مالك فيه خلاف ويقع جوابها فعلا ماضيا اتفاقا وجملة اسمية
مقرونة بالفاء او باذا الفجائية عند ابن مالك كقوله تعالى فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد
وظاهر قوله فلما نجاهم الى البر اذا هم يشركون وفعلا مضارعا عند ابن عصفور كقوله
فلما ذهب عن ابراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا وقيل انه ماض اي جادلنا

او الجواب في قوله تعالى جاءت البشرى على زيادة الواو او محذوف اي اقبل يجادلنا
وفي الآية الاولى محذوف اي انقسمتم قسمين وقد تقدم انه بعد لما هذه نحو لا ارجاء
البشر وترد حرف استثناء في نحو ان كل نفس لما عليها حافظ اي ليس كل نفس الا عليها
حافظ وتدخل لما هذه على الجمل الاسمية كما مر وعلى الماضي لفظا لا معنى نحو انشدك الله
لما فعلت اي ما اسئلك الا فعلك قاله في مغني اللبيب وهذان القسمان من لما الآتي بعد
وترد ايضا نافية جازمة للمضارع كلم كما مر في بحث الجوازم ولم ولما تشتركان في
الجزم وقلب المضارع ماضيا وتفترقان في خمسة امور فقد مر اربعة منها وخامسها
قول ابن هشام ان منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال فلا يشترط ذلك في لم تقول
لم يكن زيد في العام الماضي مقيما ويمتنع لما يكن قلت ليس هذا وجها اخر غير الاربعة
المتقدمة بل هو عين ما تقدم من اعتبار استمرار النفي بلما الى الحال وامتناع انقطاعه
بخلاف المنفي بلم لان النفي اذا اوجب استمراره الى الحال واتصاله به لابد ان يكون
قريبا من الحال ومن هنا جاز لم يكن زيد في العام الماضي مسافرا ثم سافر ولا يجوز
في لما لعدم اتصال النفي بالحال فان يريد بقربه من الحال ذلك فهو من الاوجه

الاربعة

الاربعة وان اريد معنى اخر فغير واضح وايضا قرب المنفي من الحال ان كان باتصاله
بالحال فهو الاستمرار المعتبر وان كان بقربه منها بحدوث النفي وتعلقه بجملة فاشتراطه
غير مسلم بصحة نحو عصى ابليس ربه ولما يندم ولذلك منعه ابن مالك بل ذلك
غالب لا شرط واجب فنقله عنه من ابن هشام وسكت عليه وهو يؤذن بميله اليه
تتمة ما وترد اسمية وحرفية فالاسمية ترد موصولة وقد مضت في باب الموصولات وتكون
بمعنى شيء او شخص موصوفة بما بعدها نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب لك وصفة
لنكرة فتفيد بابهامها تعظيم موصوفها نحو لامر ما اي لامر عظيم جدع انفه اي قطعه
وشرطية زمانية كقوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم حاصل المعنى استقيموا لهم
في مدة استقامتهم لكم وغير زمانية نحو وما بكم من نعمة فمن الله وما تفعلوا من خير يعلمه الله
واستفهامية نحو ماذا صنعت وما تلك بيمينك وما خطبكم والحرفية ترد مشبهة بليس وقد
مرت في نواسخ المبتدا ومصدرية كما مر في الموصول الحرفي وهي تأول ما بعدها بالمصدر
فان كانت بتاويل المدة سميت زمانية نحو اجلس ما دام زيد جالسا اي مدة دوام
زيد جالسا وقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن اي مدة عدم المس

والاسمية مصدرية غير زمانية نحو ما احسن فعلك وقوله تعالى ولهم عذاب اليم بما كانوا
يكذبون اي بكونهم كاذبين وقد تقع زائدة وهي نوعان صلة اي غير كافة كقوله تعالى فبما رحمة
من الله لنت لهم وكافة اما عن الرفع ولا تلحق الا ثلثة افعال قل وكثر وطال لمشابهتها لرب
للتقليل او التكثير ولا يقع بعدهن الا جملة فعلية نحو قلما يركب وقله وعن النصب
وهي المتصلة بان واخواتها نحو انما زيد قائم او قام زيد وعن الجر كالمتصلة ببعض حروف
الجر والظروف كرب نحو ربما يود وبين نحو بينما انا جالس اذ دخل الامير كما مر وقد
تزاد عوضا عن محذوف كقولهم اما انت منطلقا انطلقت بكسر همزة اما وفتحها فان
اصله على الاول ان كنت منطلقا انطلقت حذفوا كان فانفصل الضمير صار ان انت
فزيدت ما وقلبت نون ان الشرطية وادغمت فيها وعلى الثاني لان كنت منطلقا انطلقت
حذفوا لام الجر ان الناصبة المصدرية على القياس اي انطلقت لكونك منطلقا ثم
فعل هنا ما ذلك فالصلة ايضا نوعان عوض وغير عوض كذا هل وهي حرف استفهام وقد مر
تفسيره وتفترق عن الهمزة بامور باختصاصها بطلب التصديق وحده ولذا امتنع معادلة
ام المتصلة لها نحو هل قام زيد فلا يقال هل قام ام قعد بخلاف الهمزة فانها ترد للتصور ايضا

كامر وبعدم الدخول على العاطف فلا يقال هل وانت قائم بخلاف الهمزة قال الله تعالى
افان مات او قتل انقلبتم على اعقابكم افما نحن بميتين وفيه قولان احدهما ان الهمزة من
اجزاء الجملة المعطوفة فكان حقها التاخر عن العاطف الا انها قدمت عليه لتصدرها وتمام
صدارتها وحروف الاستفهام يجب لجميعها صدارة الكلام الا ان الهمزة ام الباب واصل
ادوات الاستفهام فلذا اختصت باحكام منها تمام الصدر بحيث يتقدم على العاطف وهي
من اجزاء المعطوف به بخلاف اخواتها فانها تتاخر عن العاطف على القياس نحو فاين
تذهبون وكيف تكفرون وثانيهما ان الهمزة جزء من جملة معطوف عليها حذفت بقية الجملة
والمعطوف هو ما بعد العاطف وعلى هذا ان التقدير مؤمنون به في صحته فان مات او قتل
انقلبتم نحن مخلدون فما نحن بميتين وهكذا في نظايرها وقد جنح الزمخشري الى الوجهين
في مواضع من الكشاف وبعدم دخول هل على الشرط بخلاف الهمزة قال فان مت فهم
الخالدون وبعدم دخولها على اسم بعده فعل فلا يقال هل زيدا قام ولا هل زيد قام
بخلاف الهمزة لجواز ازيد قام بلا قبح اتفاقا والاختصاص بالايجاب فان يطلب التصديق
الايجابي فلا يقال هل لم يقم بخلاف الهمزة لدخولها على النفي سواء كانت الاستفهام الحقيقي

٣١٤

مجازا نحو الم نشرح لك صدرك فانها للانكار بعد شرحها مدبرك ام الاستفهام الحقيقي المفهوم

نحو الم يركب الامير وقد سلكنا في المجلد تبعا ولا سيما نصفها الآخر مسلك الاقتصاد على

مجرد شرح في كتب على جناح السفر متوسط البال بوطر بعد وطن وتقوله كما قال المصنف قدس سره

اللهم اشرح صدورنا بانوار المعارف ونور قلوبنا بحقائق اللطائف واجعل ما اوردناه

في هذه الوريقات خالصا لوجهك الكريم وتقبله منا انك انت السميع العليم وانا نتوسل اليك

بحبيبك محمد سيد المرسلين وآله المعصومين صلوات الله عليهم اجمعين والحمد لله اولا واخرا

وظاهرا وباطنا تم بحمد الله وتوفيقه تحريره وتمنيقه على يد الحقير الفقير الى رحمة ربه الخبير البصير

بكمال طاهر ضمير بهاء الدين محمد بن محمد باقر الحسيني المختاري النايني اواصل الله سبحانه علمه العلم

اليقيني سائلا منه التوفيق لاصابة التحقيق واتمام الشرحين الوسيط والكبير انه

على كل شيء قدير والحمد لله رب العالمين تمت الكتاب بعون الله الملك الوهاب في يوم

الجمعة خامس عشر شهر رمضان المبارك كتبه الحقير الفقير

عبد الصمد بن محمد باقر الانصاري

سنه ١٢٥٨

نمره ۱۶ جای ۲

شرح صمدیه عربی

یا فوائد البهیه شارح سید علیخان کبیر

آغاز (الوقع و قد شرحناه شرحا ذللنا صعابه)

انجام (والحمد لله اولا و آخرا و ظاهرا و باطنا)

کاتب عبدالصمد بن محمد باقر انصاری
[redacted]

تاریخ کتابت ۱۸ رمضان ۱۲۵۹ ق

[illegible] اسفند ۱۳۱۸ [illegible]

طول .... عرض ....

چاپی .... محل طبع .... سال طبع .... چاپ ....

مؤلف ....

موضوع کتاب .... قیمت ....

تقدیمی فوق مطابق شرح ورقه حاضر تحویل این بنده گردید ودرشماره ....

کتابدار

رئیس



